

المجلة الاجتماعية القومية

المجلد الثانى الأربعون العدد الثالث سبتمبر ٢٠٠٥

يصدرها
المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية
بالقاهرة

المجلة الاجتماعية القومية

يصدرها

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

قواعد النشر

١ - المجلة الاجتماعية القومية دورية ثلث سنوية (تصدر فى يناير ومايو وسبتمبر) تهتم بنشر الأبحاث والدراسات والمقالات العلمية المحكمة فى فروع العلوم الاجتماعية المختلفة .

٢ - تتم الموافقة على نشر البحوث والدراسات والمقالات بعد إجازتها من قبل محكمين متخصصين .

٣ - تحتفظ المجلة بكافة حقوق النشر ، ولا تقبل المجلة بحوثا ودراسات سبق أن نشرت أو عرضت للنشر فى مكان آخر . كما يلزم الحصول على موافقة كتابية قبل إعادة نشر أية مادة منشورة فيها .

٤ - يفضل ألا يتجاوز حجم المقال ٢٥ صفحة كوارتو ومطبوعة على الكمبيوتر . ويقدم مع المقال ملخصان : أحدهما باللغة التى كتب بها المقال ، والثانى بلغة أخرى فى حوالى صفحة .

٥ - يشار إلى الهوامش والمراجع فى المتن بأرقام ، وترد قائمتها فى نهاية المقال .

٦ - تقوم المجلة أيضا بنشر عروض الكتب الجديدة والرسائل العلمية المجازة حديثا ، وكذلك المؤتمرات العلمية بما لا يزيد على ١٥ صفحة كوارتو .

سعر العدد والاشتراكات السنوية

ثمن العدد الواحد فى مصر ثمانية جنيهات ، وخارج مصر خمسة عشر دولاراً أمريكيا .
قيمة الاشتراك السنوى (شاملة البريد) فى داخل مصر ٢٠ جنيها ، وخارج مصر ٤٠ دولارا

المراسلات

ترسل جميع المراسلات على العنوان التالى :
رئيس تحرير المجلة الاجتماعية القومية .
المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ،
بريد الزمالك ، القاهرة ، مصر ، رقم بريدى ١١٥٦١

رقم الإيداع ١٦٥ع

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

المجلة الاجتماعية القومية

المجلد الثانى والأربعون العدد الثالث سبتمبر ٢٠٠٥

البعد الاجتماعى الثقافى لأسرة
الطفل العامل فى الريف *

عفاف إبراهيم **

تهدف الدراسة إلى بحث العوامل المتعلقة بالمحيط الاجتماعي والثقافي للأسرة الريفية ، باعتبارها من العوامل المهمة التى لها تأثيرها على سلوك الأسرة الريفية ، وعلى أفكارها ، واتجاهاتها نحو عمل أبنائها .

وتتناول فى ذلك أسباب عمل الأطفال من وجهة نظر أرباب الأسر ، وقرار عمل الأطفال ومدى مسئوليتهم عنه ، ومدى إهتمامهم بتعليم أبنائهم . كما تهدف الدراسة إلى بحث المشكلات التى يتعرض لها الأطفال من جراء العمل ، وخاصة ما يتعلق بالمشكلات التعليمية والمشكلات الصحية .

مقدمة

بينما يؤكد العلماء من أصحاب المدخل الاقتصادى على أهمية العوامل الاقتصادية فى التأثير على عمل الأطفال ، وذلك على اعتبار أن انتشار الفقر له علاقة وثيقة بعمل الأطفال فى المجتمعات النامية ، كما أن عملية إعداد الأسرة

* تمثل هذه الدراسة الفصل الرابع من تقرير بحث بعنوان "الأطفال العاملون فى النشاط الزراعى فى الريف المصرى" الذى يجريه قسم بحوث التعليم والقوى العاملة ، بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، وتتكون هيئة البحث من الدكتورة ليلى عبد الجواد مشرفا ، وعضوية كل من الدكاترة : ناهد رمزى ، وعلا مصطفى ، وهبة النيال ، وسهير سند ، وعفاف إبراهيم ، وابتسام الجعفراوى ، والأستاذة منيرة إسماعيل ، وقامت الدكتورة ماجدة عبد الغنى بالعمل الإحصائى للبحث .

** خبير علم الاجتماع ، قسم بحوث التعليم والقوى العاملة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

لطفلها للعمل فى سن مبكرة تعكس انخفاضا فى المستوى الاجتماعى والاقتصادى للأسرة .

نجد أن فريقا آخر من العلماء - من أصحاب المدخل الاجتماعى والثقافى - يعارضون هذا الرأى ، حيث يرون أن عمل الأطفال لايكون دائما ناجما عن العوامل الاقتصادية فحسب ، وخاصة بسبب فقر الأسرة ، وإنما يعتمد عمل الأطفال ومدى السماح به أو تحريمه على الاتجاهات السائدة نحو الأطفال فى المجتمع ، ومدى الاهتمام بهم ، وبرعايتهم ، وأسلوب التنشئة الاجتماعية فى الأسرة ومن ثم يؤكد هؤلاء العلماء على أن العوامل الاجتماعية والثقافية تلعب دورا بارزا ، كمحددات أساسية لأدوار ووظائف الأطفال فى المجتمع والأسرة ، كما يمكن اعتبار أن هناك علاقة متبادلة ومتفاعلة بين الأنساق الاقتصادية - من جهة - والأنساق الاجتماعية والثقافية - من جهة أخرى- فى التأثير على عمل الأطفال فى المجتمع [1] .

ومن خلال مؤشرات إحصائية ، ونتائج أبحاث أجريت فى النصف الثانى من القرن العشرين ، اتضح أن ظاهرة عمل الأطفال لاتزال موجودة - حتى الآن - فى أكثر البلاد تقدما مثل إنجلترا وأمريكا ، فبعد أن كانت محل معارضة تماما بفعل القيم الاجتماعية والقوانين والسياسات المتعلقة بحماية الطفولة ، وبعد أن تحسنت مستويات معيشة الطبقة العاملة بدرجة كبيرة ، بدأت الطبقات المتوسطة تسمح لأطفالها بالعمل ، وكان أغلبهم - بالطبع - أطفالاً كباراً ، ومنتظمين فى الدراسة ، وتشير المؤشرات الإحصائية إلى أن نسبة كبيرة من تلاميذ المدارس فى إنجلترا تتراوح بين ٣٥٪ و ٤٥٪ يعملون لبعض الوقت ، وتزيد النسب عن ذلك فى الريف . وفى ظل قوانين تحرم عمل الأطفال ، فإن الأطفال العاملين ذوى السن الأقل من ١٦ سنة لايتمتعون - غالبا- بأية حماية قانونية .

ويرى بعض العلماء من أمثال ستاك Stack وميكتشنى Mckechine أن هذا التغير الذى حدث تجاه عمل الأطفال قد ارتبط بتحول وتغير الاتجاهات والأفكار حول أهمية تجربة العمل بالنسبة للأطفال . فقد أوضحت النتائج أن هناك من يعتقد أن عمل الأطفال له جوانب إيجابية تفيد شخصية الطفل ، تتمثل فى زيادة قدرته على الاعتماد على نفسه ، وتحمل المسئولية ، واكتساب الخبرات العملية فى الحياة . بل إن البعض يرى أنها تؤدى إلى إكساب الطفل قوة بدنية ، فضلا عن حمايته من الانحراف . ولكن هذا يتوقف - بالطبع - على ظروف العمل ، ومكانه ، وعدد ساعاته ، وعدم تعارضه مع انتظام الطفل فى الدراسة . وفى نفس الوقت خرجت دراسات أخرى بنتائج تشير إلى وجود أخطار للعمل بالنسبة للطفل ، ومن أهمها انخفاض مستوى التحصيل الدراسى (٢).

وبصفة عامة ، يستخلص من التحليل السابق أن عمل الأطفال لايكون دائما نتيجة لعوامل اقتصادية ، أو بسبب الفقر وحسب ، وأن متغيرات الأنساق الاجتماعية والثقافية ذات أهمية بالغة فى هذا الشأن . ومن ثم ، يؤكد العلماء والباحثون على أن فهم مشكلات عمل الأطفال فى المجتمعات النامية والبحث عن حلول لها يقتضى فهم الأبعاد الاجتماعية والثقافية المحيطة بعمل الأطفال فى هذه المجتمعات ، وعدم إغفال تأثيراتها المهمة على هذه الظاهرة . إلى جانب الاهتمام بالأبعاد الاقتصادية لهذه المشكلة ، مما يعنى أهمية بحث الظاهرة فى إطارها المتكامل (٣) .

وفى النهاية ، يمكن القول إنه على الرغم من أهمية العوامل الاجتماعية والثقافية المشار إليها ، فإنه لايمكن إنكار أن للعوامل الاقتصادية أهمية فى هذا الصدد ، وأن الفقر يعتبر من العوامل الرئيسية التى تدفع الأسر الفقيرة إلى الزج بأطفالها لسوق العمل فى سن مبكرة للغاية ، وخاصة بالنسبة لظروف

المجتمعات النامية [٤]، ومنها مصر ، كما لابد من إقرار أن هناك تداخلا وتفاعلا بين العوامل الاقتصادية – وخاصة المتعلقة بفقر الأسرة – وانخفاض دخلها ، والعوامل الاجتماعية والثقافية تجاه عمل الأطفال ، وخاصة بالنسبة لظروف المجتمع المصرى . وتركز هذه الدراسة على البعد الاجتماعى الثقافى لأسرة الطفل العامل فى النشاط الزراعى فى الريف المصرى ؛ نظرا لأهميته ، وقلة الدراسات التى تناولته ، وخاصة فى مصر .

وسيتم عرض هذه الدراسة ونتائجها من خلال المحاور الآتية :

١ – عرض مختصر للأسلوب المنهجى المتبع فى هذه الدراسة .

٢ – الإطار النظرى للبحث ، ويتناول القضايا النظرية المطروحة حول المحددات الاجتماعية والثقافية لعمل الأطفال فى الأسرة الريفية .

٣ – تحليل نتائج البحث .

المنهج المتبع فى الدراسة [٥]

بمراجعة الدراسات السابقة التى تناولت ظروف وأوضاع أسرة الطفل العامل – سواء فى الريف أو فى الحضر – نجد أن أغلبها استند فى جمع بياناته إلى استجابات الأطفال . وتعتبر هذه الدراسة – عن أسرة الطفل العامل فى النشاط الزراعى فى الريف – من الدراسات القليلة التى استندت إلى استجابات أرباب الأسر ، سواء فى مصر ، أو فى غيرها من الدول .

١- تعريف الاسرة المعيشية

يتبنى البحث التعريف الإجرائى للأسرة الريفية الوارد فى بحث "النسق القيمى فى الريف المصرى" الذى أجراه المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية عام ١٩٩٨، حيث يعرف الأسرة بأنها "الأسرة التى يعيش أعضاؤها معا فى حياة مشتركة ، إنتاجية أو استهلاكية ، فى إطار مكان واحد يجمعهم معا، وسواء

كـانت أسـرة ممتـدة (أكـثـر من جـيلين) ، أو أسـرة بسـيطة نووية تشـمـل الزوج والزوجة وأبناؤهم فقط ، أو مركبة من عناصر قرابية مختلفة . ولايقصد بالحياة المشتركة إنتاجيا ، العمل معا من خلال عمل أسرى محدد ، كحقل الأسرة أو مـشـروع لهـا ، وإنما أيضـا من يعـمل لدى الغـيـر لكنه يسـاهـم بدخلـه فـى دخـل الأسرة ، ويشارك فى استهلاكها" (٦) .

وبناء على ذلك ، فقد تم اختيار الأسر فى العينة على أساس أن يكون لدى كل منها – على الأقل – طفل واحد أو أكثر يعملون فى النشاط الزراعى ، على أن يكونوا فى المرحلة العمرية من سن ٩–١٤ سنة ، وسواء أكانوا يعملون فى أعمال خـاصـة بالأسـرة ، أم لدى الغـيـر ، وسـواء أكـانوا يسـاهـمـون بكل الدخل فى مصـروفـات الأسـرة أم بجزء منه ، كمـا أخـذ فى الاعتبار فى هذا البـحث الطفل العامل الذى يستخدم دخله فى الإنفاق على نفسه فقط . كما أن أرباب الأسر قد يكونون آباءً أو أمهاتٍ أو إخوة كباراً . وواقعيا تكشف نتائج البحث عن أن أغلب أرباب الأسر فى عينة الدراسة كانوا من الآباء .

٢- الهدف من الدراسة

تهدف الدراسـة إلى بحث العوامل المتعلقة بالمحيط الاجتمـاعى والثقافى للأسـرة الريفية ، باعتبـارهـا من العوامل الأسـاسـيـة التى تدفع بالأسرة الريفية إلى الزج بأطفالها إلى سوق العمل فى سن مبكرة . كما تهدف الدراسة إلى بحث الآثار الناجمة عن ذلك على الأطفال ، وخاصة مايتعلق بالمشكلات التعليمية ، ومشكلات العمل . وتستمد الدراسة نتائجها من خلال استجابات أرباب الأسر – فى عينة الدراسة – عن أسباب عمل أطفالهم من وجهة نظرهـم ، وقرار عمل الطفل ، ومدى مسئوليتهم عنه ، ومدى اهتمـامـهم بتعليم أبنائهم ، والمشكلات التى يتعرض لها الأطفـال من جراء العمل ، وخـاصـة هـؤلاء الذين يجـمـعـون بين التـعليم والعمل ،

والمشكلات الصحية .

وهذه القرارات تعكس – في الغالب – التأثيرات المختلفة للمحيط الاجتماعي والثقافي للأسرة الريفية على سلوكها وأفكارها واتجاهاتها نحو عمل أبنائها. وقد تم استيفاء المحددات الاجتماعية والثقافية للأسرة الريفية التي لها تأثير على عمل الأطفال من خلال الإطار النظري للبحث ، الذي حددته الدراسة في عدة أبعاد تضمنت نمط الإنتاج الزراعي وتأثيراته الثقافية على عمل الأطفال ، وأسلوب التنشئة الاجتماعية في الأسرة الريفية ، وقيم الأسرة الريفية ، ومعتقداتها نحو تعليم وعمل أبنائها.

٣- الإجراءات المنهجية

اعتمدت الدراسة على الأسلوب الإحصائي في جمع البيانات وتحليلها ، وقد تم اختيار العينة بالأسلوب العمدي ، بحيث روعي اختيار الأسر التي لديها طفل عامل على الأقل في النشاط الزراعي . وتجدر الإشارة إلى أن الأسر موضع البحث قد يكون لدى بعضها أكثر من طفل يعمل سواء في النشاط الزراعي أو في غيره من الأنشطة . ومن ثم ، فإن صياغة أداة دراسة الأسرة وتحليل النتائج تناول تحليل استجابات أرباب الأسر نحو عمل أطفالهم بشكل عام .

كما استندت الدراسة إلى إطار واسع للعينة – وهي عينة البحث الأساسية – تم فيه تمثيل الأطفال وأسرهم في أربع قرى ، اختيرت من أربع محافظات شملت الوجهين القبلي والبحري ، على أساس اختيار محافظتين من كل إقليم ، وبواقع قرية من كل محافظة . وبلغ إجمالي مفردات العينة ٦٠٠ أسرة ، موزعة بالتساوي بين القرى في المحافظات الأربع ، بحيث تم اختيار ١٥٠ أسرة من كل قرية .

واستخدمت الدراسة استمارة استبار "الجزء الخاص بالأوضاع الاجتماعية"(٧) ، اشتملت على محاور عمل الأطفال وأسبابه من وجهة نظر أرباب الأسر ، وقرار العمل ، والظروف المحيطة بتعليم الأطفال ومشاكل تعليمهم ، ومن أهمها مشكلات الجمع بين التعليم والعمل ، والمشكلات التى يعانى منها الأطفال العاملون ، وخاصة المشكلات الصحية الناجمة عن الأمراض المهنية ، أو إصابتهم بسبب حوادث العمل . وقد مرت الاستمارة بالاختبارات الإحصائية اللازمة قبل التطبيق .

كما روعى فى تحليل النتائج إجراء المقارنات اللازمة بين قرى البحث فى المحافظات الأربع .

الإطار النظرى : المحددات الاجتماعية والثقافية لعمل الأطفال فى الأسرة الريفية

أمكن – من خلال مراجعة التراث المتاح فى مجال النظرية والبحث – الكشف عن أن المحددات الاجتماعية والثقافية التى لها تأثير على توجيه الأسرة الريفية لأطفالها نحو العمل تتمثل فى ثلاثة محددات أساسية ، وهى :

نمط الإنتاج الزراعى فى الريف ، وعلاقات الإنتاج التى تقوم عليه ، وعملية التنشئة الاجتماعية فى الأسرة الريفية ، واتجاهات أفراد المجتمع الريفى ، ومعتقداتهم نحو عمل الأطفال .

أولا : التأثيرات الثقافية لنمط الإنتاج الزراعى

يرى رودجرز Rodgers وستاندينج Standing أن نمط الإنتاج الذى يتمثل فى أساليب الإنتاج وعلاقات الإنتاج المرتبطة بها يعد من العوامل المهمة التى لها علاقة بعمل الأطفال فى المجتمع . وبالتالى ، فإن التغير فى أنماط الإنتاج وأساليب الإنتاج يتبعها – بالضرورة – التغير فى الأدوار الاقتصادية للأطفال(٨).

فأغلب المجتمعات النامية ذات المستوى الاجتماعي والاقتصادى المنخفض تنتشر فيها عمالة الأطفال ، فهذه المجتمعات تتبع أنماطا إنتاجية متخلفة ، سواء فى الزراعة ، أو فى الصناعة ، أو فى غيرها من الأنشطة الاقتصادية ، حيث ينخفض مستوى أداء العمل ، وتكون أغلب الأعمال متدنية ، ولا تحتاج إلى دقة ومهارة ، أو إلى تعليم متقدم لإنجازها ، ولذلك يزداد الطلب فى هذه المجتمعات على العمالة المنخفضة المهارة ، بنما يقل الطلب على العمالة الماهرة أو المتخصصة ، ويؤدى هذا الوضع إلى انتشار عمالة الأطفال فيها ؛ نظرا لانخفاض أجورهم عن العمال الكبار ، كما يتعرض المتعلمون للبطالة .

فى حين يحدث العكس فى المجتمعات الصناعية المتقدمة ، حيث يزداد الطلب فيها على العمالة المتعلمة ، والمعدة جيدا للعمل من خلال تحصيل تعليمى عالٍ ، وتدريب متخصص ، وبالتالى يقل فيها استخدام الأطفال فى العمل .

أما فى الريف حيث يسود نمط الإنتاج الزراعى – فى أغلب المجتمعات النامية – فإن غالبية الأطفال يعملون فى الزراعة مع أسرهم ، كما أن بعضهم يعمل لدى الغير ، ويعملون غالبا فى جنى الثمار ، ونقل الأسمدة ، والرى ، والاعتناء بالحيوانات . ونمط الإنتاج الزراعى – سواء فى الريف المصرى ، أو فى غيره من المجتمعات الريفية فى الدول النامية – هو بطبيعته نمط إنتاجى متخلف ، حيث يتميز بأساليب إنتاجية متدنية ، وعلاقات إنتاج تقوم على الاستغلال ، بما فى ذلك استغلال الأسرة لأطفالها فى العمل(٩) .

والنشاط الزراعى – كما هو معروف – نشاط يتميز بالموسمية ، حيث تتغير مواعيد الزراعة والجنى حسب فصول السنة ، وبالتالى لاتكون هناك – فى الغالب – حاجة إلى عمالة دائمة . فالعاملون فى الزراعة يتسم عملهم – أيضا – بالموسمية ، وحيث يكون هناك احتياج شديد للعمالة فى بعض المواسم دون

غيرها، وخاصة فى مواسم جنى المحاصيل ، فغالبا يعمل الأطفال مع ذويهم فى النشاط الزراعى بدون أجر ، وأحيانا يعملون لدى الغير بأجر .

كما أن تخلف الأسلوب الإنتاجى المستخدم فى الزراعة فى المجتمعات النامية – وخاصة المتعلق بانحفاض مستوى الآلية فى الزراعة – يجعل هناك حاجة ماسة لعمالة كثيفة ، فضلا عن تدنى طبيعة العمل الزراعى نفسه ، وعدم حاجته إلى عمالة ماهرة أو ذات تخصص معين ، وبالتالى يستطيع الأطفال أداء كثير من الأعمال الزراعية بأجر زهيد أو بدون أجر ، ويؤدى ذلك إلى استخدام عمل الأطفال على نطاق واسع فى الريف(١٠) .

إلى جانب انتشار الملكيات الصغيرة والقزمية فى الريف – كما هو الوضع فى كثير من القرى المصرية – يجعل ثمة اعتمادا على قوة العمل الأسرية ، التى تقوم فيها المرأة والطفل بدور مهم ، حيث يعتبر الأبناء جزءا أساسيا من قوة العمل الأسرية . وفى حالة الأسر التى لديها ملكيات صغيرة أو حيازات صغيرة بالإيجار ، فإن عمل الأطفال مهم بالنسبة لها ؛ لتوفير العمالة الأجيرة (١١).

أما بالنسبة للأسر الفقيرة ، فإنها عادة ماتزج بأطفالها إلى العمل فى الزراعة لدى الغير ، إما داخل القرية التى يقيمون فيها، أو خارج القرية فى أراضى القرى المجاورة لها ، وأحيانا تعمل الأسرة بأكملها – بما فيها الكبار والصغار – لدى الغير فى بعض مواسم الزراعة الضاغطة التى تتطلب عملا مكثفا . وكذلك الحال بالنسبة للمهن الأخرى ، حيث إن بعض سكان القرى يمتهنون مهنا أخرى غير الزراعة ، وخاصة المهن الحرفية ، حيث يعمل أصحاب المهن فى المدن المحيطة بالقرية التى يعيشون فيها ، وفى الغالب يشاركهم أطفالهم فى العمل فى هذه المهن (١٢) . وتساعد كل هذه العوامل – التى سبق ذكرها– على وجود رغبة لدى الأسرة الريفية فى زيادة الإنجاب ، حيث تعتبر أن

زيادة عدد الأطفال يعنى زيادة القوة المنتجة فى الأسرة ، سواء لتوفير احتياجاتها الأساسية ، أو للمساهمة فى زيادة دخل الأسرة .

ومن ثم فإن شيوع نسق الإنتاج العائلى فى الريف يفرض على الأطفال أن يشاركوا فيه منذ الصغر ، حيث ينظر للأطفال فى كثير من المجتمعات النامية على أنهم عناصر منتجة فى هذا النسق ، ويتم استغلالهم فى العمل فى مراحل عمرية مبكرة جدا . ففى المناطق الريفية الفقيرة ، تكون مساهمة الأطفال فى العمل غالبا فى الفترة بين سن ٥ سنوات إلى ١٥ سنة . مما يعرضهم للاستغلال فى العمل ، حيث إنهم يعملون أحيانا مثل الكبار ، وخاصة بالنسبة للأطفال الكبار من سن ١٢ سنة إلى سن ١٦ سنة ، ومن ثم يتعرضون لأخطار العمل بدون أى ضمانات تحميهم من الاستغلال ، أو تعوضهم عن أخطار العمل (١٣).

ومن أهم أوجه استغلال الأطفال فى العمل لدى الأسرة أنه فى الغالب يكون بدون أجر ، وفى حالة عملهم لدى الغير فإنهم يحصلون على أجور أقل من الكبار ، كما أنها بطبيعتها أجور منخفضة ومؤقتة بسبب موسمية الزراعة . كما أن الطفل لايحصل على الدخل لنفسه ، فأحيانا يحصل على جزء منه ، وأحيانا تأخذه الأسرة كله . ولكن بالطبع تكون ظروف الطفل العامل مع أسرته أفضل بكثير من ظروف الطفل الذى يعمل لدى الغير ، أو خارج القرية (١٤).

ومما لاشك فيه أن هذه الظروف السيئة ، التى يتعرض لها الأطفال العاملون فى الريف ، يمكن ملاحظتها بالنسبة للأطفال العاملين فى المناطق الحضرية المتخلفة ، والفقيرة .

ثانيا : أسلوب التنشئة الاجتماعية فى الأسرة الريفية

مما لاشك فيه أن عملية إعداد الطفل للعمل - فى سن مبكرة - وترك المدرسة ترجع إلى أسلوب التنشئة الاجتماعية فى الأسرة الريفية . حيث تقوم الأسرة

الريفية – خلال عملية التنشئة الاجتماعية – بنقل الأنماط الثقافية والسلوكية ، التى لها دور أساسى فى ترسيخ القيم الثقافية والاجتماعية المتعلقة بالتعليم والعمل بالنسبة لأطفالها . ففى الريف ، نجد أن كثيرا من الأسر الريفية لديها اتجاهات سلبية نحو تعليم أبنائها ، حيث ترى أن تعليم أبنائها لايدر عائدا ماليا على الأسرة بقدر التكلفة المالية التى تتحملها الأسرة فى سبيل إرسال أبنائها للمدارس . وذلك راجع – فى جانب كبير منه – إلى عدم الوعى بأهمية التعليم وقيمة التعليم فى حد ذاته ، فهم يرون أن التعليم لايحقق عائدا سريعا ، ولايقدم التدريب المناسب لفتح مجالات فورية للعمل ، ولايحقق الفائدة المأمولة مقابل التكلفة التى يتحملونها، ولذلك نجد أن اهتمام الآباء يتركز فى إعداد أبنائهم للعمل فى سن مبكرة أكثر من اهتمامهم بانتظامهم فى الدراسة [١٥] . وهذا يعكس أيضا سيطرة السلوك الاقتصادى على الأسرة الريفية الفقيرة ، نظرا لشدة حاجتها الاقتصادية . فى حين أن الفلاحين من ملاك الأرض يمكن أن يرسلوا أبناءهم للمدارس[١٦] .

وكذلك نجد أن من القيم الاجتماعية الهامة التى تنقلها الأسرة الريفية لأبنائها – من خلال عملية التنشئة الاجتماعية – هى قيم التضامن والتساند الأسرى ، وتستند فى ذلك إلى تعليم أبنائها وتدريبهم على المشاركة فى الحياة الاجتماعية للأسرة منذ طفولتهم الأولى ، حيث يتعلم الطفل مبكرا الاعتماد على نفسه ، ثم مشاركة الأسرة فى أعمالها المنزلية ، وبعد أن يصل سن الطفل إلى حوالى السابعة من عمره تعمل الأسرة على دمجه فى النشاط الاقتصادى للأسرة ، سواء عن طريق العمل لدى الأسرة وخاصة فى أعمالها الزراعية ، أو العمل لدى الغير . حيث يتولد لدى الطفل شعور بأن لديه دوراً أساسياً ينبغى أن يساهم به فى إشباع احتياجات الأسرة ، أو المساهمة فى دخلها ، وفى هذا

الإطار يتعلم الطفل أن المشاركة فى العمل ، والمساهمة فى دخل الأسرة من العوامل الأساسية التى تحقق التضامن والتساند الأسرى .

ومن هنا نجد أن انتظام الأطفال فى التعليم فى بعض الأسر الريفية لايمنعهم من الالتزام بالعمل ، ومشاركة الأسرة فى أعمالها ، من خلال تنظيم الوقت بين العمل والدراسة (١٧) . كذلك تبرز قوة الروابط القرابية والعلاقات الاجتماعية فى الأسرة الريفية فى حالة حدوث عوامل طارئة تؤثر على دخل الأسرة ، ففى حالة حدوث نقص فى دخل الأسرة بسبب وفاة عائل الأسرة أو مرضه ، فإن الطفل عادة يقوم بالدور البديل لعائل الأسرة ، خاصة وأن هذا الوضع يميز الأسر الفقيرة فى المجتمعات النامية ؛ نظرا لعدم وجود ضمانات اجتماعية للأسرة فى حالة عجز رب الأسرة عن العمل أو مرضه أو وفاته (١٨) .

ثالثا : قيم المجتمع الريفى ومعتقداته حول عمل الأطفال

هناك – بشكل عام – عدم اهتمام من المجتمع الريفى بإشباع الاحتياجات الأساسية للأطفال وتنمية شخصيتهم ، وأهمية التعليم بالنسبة لهم ، أو وجود وقت فراغ لدى الأطفال . بل إن هناك على العكس من ذلك معتقدات راسخة ومتوارثة فى المجتمع الريفى وتتناقلها الأجيال ، وهى أن عمل الطفل مهم ، ومن هذه المعتقدات اعتبار أن الطفل مصدر للرزق ، وبالتالى فإن كثرة عدد الأطفال يعنى زيادة قوة العمل المنتجة فى الأسرة التى تساهم فى زيادة دخلها . وكما أوضحت سابقا فإنه عادة ينظر للطفل فى المجتمع الريفى على أنه عضو منتج فى المجتمع ، ولابد له أن يساند أسرته فى إشباع احتياجاتها(١٩). وهناك معتقد آخر مهم يتمثل فى اعتقاد الريفيين – وأيضا فقراء الحضر – فى أن العمل مهم للطفل لتعلم مهنة أو حرفة تفيده فى المستقبل لكسب قوته ، وخاصة فى مجال العمل الزراعى الذى لايستدعى عادة توفر مؤهلات خاصة ، سواء تعليمية ، أو تدريبية ،

وبالتالى فإن الطفل فى المستقبل سوف يعمل فى نفس العمل ، خاصة وأنه المجال الأساسى الذى يعمل فيه أفراد الأسرة الآخرين .

وأحيانا يعتقد الاباء أن العمل يحمى ابناءهم من الانحراف الذى يمكن أن يتعرضوا له فى حالة تركهم فى الشارع بدون عمل ، وذلك بدون النظر إلى المخاطر التى يمكن أن يكون الطفل عرضة لها ، وهو فى سن صغيرة ، خاصة وأن أغلب الأعمال التى يعمل فيها الأطفال هى - بطبيعتها أعمال متدنية وخطيرة ، ويتم أغلبها فى الشارع . كما أنه - عادة - ماتفتقر الأسر الريفية الفقيرة إلى وسائل الترفيه والأنشطة الترفيهية المتنوعة ، وخاصة تلك التى تفيد فى تنمية الجسم والعقل ، كما أن الطفل العامل - فى أغلب الأوقات - لايكون لديه الوقت الكافى للاستمتاع بقضاء وقت الفراغ ، أو الترفيه عن نفسه ، وتكون هذه المشكلة أكثر حدة بالنسبة للطفل الذى يجمع بين التعليم والعمل .

وبينما نجد أن الطفل العامل فى الأسرة الريفية يحرم من حقه فى التعليم واللعب والاستمتاع بوقت الفراغ ، ويعتقد أنه يعمل من أجل مصلحة الأسرة ، فإن الآباء يعتقدون أنهم لايستغلون أبناءهم فى العمل ، بل على العكس يعتقدون أن هذا حقهم الطبيعى ، فهم ينجبون الأطفال من أجل الحصول على المزيد من الأيدى العاملة المنتجة فى الأسرة [٢٠] .

كذلك تحدد قيم المجتمع الريفى ومعتقداته أسس التمييز بين الجنسين من الأطفال (ذكوراً وإناثاً) فى مجال العمل . حيث يتم توزيع الأعمال فى الأسرة على أساس النوع ، بحيث يقوم الذكور بالأعمال الشاقة ، فى حين تختص الإناث بالأعمال الأكثر سهولة ، وخاصة الأعمال المنزلية ، ويتم ذلك فى إطار إعداد الفتاة - وخاصة فى الريف - لأن تكون زوجة وربة منزل . ولكن يلاحظ أن هذا يحدث - فى الغالب - بالنسبة للأسر الريفية ذات المستوى الاقتصادى المرتفع

نسبيا ، أما بالنسبة للأسر الفقيرة فإنه – عادة – لاتوجد تفرقة كبيرة بين الجنسين فى مجال العمل ؛ نظرا لحاجتها الشديدة إلى الدخل المتوفر من عملهم ، إلى جانب أن هذه الأسر لديها اتجاه أساسى نحو إعداد أطفالها للعمل فى سن مبكرة ، سواء من الذكور أو من الإناث . ولكن تحدث التفرقة – بشكل أساسى– فيما يتعلق بقرار الأسرة إرسال أطفالها للمدارس ، ففى الأسر كبيرة الحجم ، نتيجة كثرة الإنجاب ، يفضل الآباء إرسال أبنائهم الذكور للمدارس ، فى حين يعتبرون أنه ليست هناك حاجة ماسة لتعليم الإناث [٢١].

نتائج الدراسة الميدانية

وفقا للتصور النظرى السابق طرحه ، تتناول نتائج الدراسة الميدانية تحليلا اجتماعيا وثقافيا لمحددات عمل الأطفال فى الأسرة الريفية ، والتى تعكس بدورها – فى جانب كبير منها – ظروف البيئة الاجتماعية والاقتصادية فى الريف المصرى . ونعرض النتائج من خلال المحاور الآتية :

١ – الخلفية الاجتماعية للأسرة .

٢ – أسباب عمل الأطفال ، وقرار عمل الطفل .

٣ – التعليم والعمل فى الأسرة الريفية .

٤ – مشكلات الأطفال العاملين .

أولا : الخلفية الاجتماعية للأسرة

يمكن التعرف على أهم ملامح الخلفية الاجتماعية للأسر – موضع البحث – من خلال حجم عمل الأطفال فيها ، والمستوى التعليمى ، والوضع المهنى لأرباب الأسر ، ومستوى التماسك الأسرى .

١ - حجم عمل الأطفال فى الأسرة (داخل وخارج القرية)

إن جميع الأسر فى عينة البحث - وفقا للأسس التى تم على أساسها اختيار العينة - لدى كل منها - على الأقل - طفل واحد يعمل فى النشاط الزراعى ، سواء من الذكور أو من الإناث . وأغلب الأسر يعمل أطفالها داخل القرية بنسبة ٧ر٩٠٪ منهم ، كما أن بعض الأسر بنسبة ٥ر٢٢٪ (١٣٥ أسرة) لديها أطفال يعملون خارج القرية ، وهم يتركزون فى قرية البحث بمحافظة البحيرة ؛ نظرا لأنهم يعملون فى مزارع العنب بقرية "چناكليس" القريبة من قريتهم . والسبب الرئيسى لعمل الأطفال خارج القرية - وفقا لما أبداه أرباب الأسر - يرجع إلى توافر العمل خارج القرية ، وأجاب بذلك ٥ر٥٥٪ منهم . وأما الأسباب الأخرى فترجع إلى عدم توفر العمل للأطفال داخل القرية ، وأجاب بذلك نسبة ٢ر٤٢٪ من أرباب الأسر ، كما أجابت نسبة ١ر١٤٪ منهم ، "بأن الفلوس أكثر خارج القرية" جدول رقم (١) .

جدول رقم (١)

أسباب عمل الأطفال خارج القرية

الأسبـــاب *	ك	٪
مافيش شغل فـى القريـة	٥٧	٢ر٤٢
الفلوس أكثر خارج القرية	١٩	١ر١٤
الشغل متوفر خارج القرية	٧٥	٥ر٥٥
أخرى	٢	٥ر١

* توجد إمكانية اختيار أكثر من بديل (ن = ١٣٥) .

٢ - المستوى التعليمى لأرباب الأسر

أوضحت نتائج البحث انخفاض المستوى التعليمى لأرباب الأسر ، وارتفاع نسبة الأمية بينهم فى عينة الدراسة ، سواء فى قرى الوجه القبلى ، أو فى قرى الوجه

البحرى[٢٢] ، حيث إن ٥ر٧٠٪ من أفراد العينة أميون . كما أن نسبة من يقرءون ويكتبون تبلغ ٥ر٤٪ ، إضافة إلى أن ١٠٪ من أرباب الأسر توقفوا عن التعليم عند المرحلة الابتدائية ، ولم يكملوا تعليمهم الأساسى . ويستخلص من هذه النتائج أن ٨٥٪ من أرباب الأسر فى العينة غير متعلمين . ولم يحصل على التعليم الأساسى سوى ٥ر٤٪ فقط منهم ، أما نسبة الحاصلين على تعليم جامعى فتبلغ ١٪ فقط منهم (وهم ٦ أفراد من مجموع ٦٠٠ مفردة تمثل عينة الدراسة).

وهذه النتيجة تتفق مع نتائج بعض الدراسات التى أجريت على عينات من الأطفال العاملين فى الريف ، حيث أوضحت نتائج هذه الدراسات أن غالبية الأطفال العاملين فى عينة الدراسة ينتسبون إلى أسر غير متعلمة وفقيرة [٢٣].

٣ - التوزيع المهنى لأرباب الأسر

توضح النتائج أن ٣ر٤٣٪ من أرباب الأسر يعملون فى الزراعة ، أما نسبة العاملين فى مهن متخصصة (مثل مدرس ، مهندس زراعى ، إمام مسجد ، موظف) فتبلغ ٧ر٩٪ من أفراد العينة . فى حين نجد أن باقى أرباب الأسر وبنسبة كبيرة تبلغ ٤٧٪ منهم يعملون كعمالة حرفية وعمال ، كما توجد نسبة ١٥٪ من أرباب الأسر لايعملون ، منهم ٨ر١١٪ ربات بيوت ، و٢٪ على المعاش ، و٢٪ لايعملون[٢٤] .

وهذه النتائج تعكس تدنى المستوى المهنى لأرباب الأسر ، فأغلبهم يعملون فى أعمال تتسم بأنها أعمال هامشية ، وموسمية وغير مستقرة ، مثل العمالة الحرفية والخدمية ، إضافة إلى العاملين فى الزراعة ، وذلك إذا ما اعتبرنا أن العمل فى الزراعة يعد من الأعمال ذات الطابع الموسمى ، وهذه النوعية من الأعمال تعرض أفرادها للبطالة .

ومن ناحية أخرى ، تشير هذه النتائج إلى أن أكثر من نصف أرباب الأسر

فى العينة يعملون فى مهن أخرى غير الزراعة ، وهذا مؤشر مهم على تحول القرويين إلى أعمال أخرى غير الزراعة . وهذا التغير والتحول فى الوضع المهنى لسكان القرى مرتبط بالتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التى حدثت خلال السنوات الأخيرة ، والمتمثلة فى تضاؤل قيمة العمل المنتج ، والاتجاه إلى الأعمال الخدمية والطفيلية فى المدن ، فأغلب عمال الخدمات والعمال الحرفيين يعملون فى المدن القريبة من القرى التى يعيشون فيها ، وهجرة العمل فى الأرض الزراعية ، والهجرة للخارج ، إضافة إلى تزايد الميل إلى الاعتداء على الأراضى الزراعية ، سواء بالتبوير أو التجريف ، أو البناء عليها(٢٥) .

٤ - التماسك الأسرى

ولعل أهم مايميز الأسر الريفية هو التماسك الأسرى . فقد أوضحت نتائج البحث(٢٦) ، أن أغلب الأسر - موضع البحث - هى أسر متماسكة من حيث الشكل ، أى أسر لم يقع بها طلاق ، حيث تبلغ نسبة الأسر الزواجية المكونة من زوج وزوجة وأولاد ٨٨٫٢٪ وفقا لاستجابات أرباب الأسر . وإذا ما أضفنا إلى هذه النسبة ، نسبة أرباب الأسر فى فئة أرمل ، وهى تبلغ حوالى ١٠٪ ، نجد أن حوالى ٩٨٪ من الأسر تعتبر أسرا متماسكة ، كما أن فئة مطلق لم تحصل إلا على ١٪ فقط من استجابات أرباب الأسر . وهذا مؤشر مهم على أن عمل الأطفال ليس - بالضرورة - أن يكون دائما ناجما عن التفكك الأسرى وخاصة عن طريق الطلاق . وهذا ما أكدته نتائج الدراسات السابقة ، سواء فى الريف ، أو فى الحضر . فقد أوضحت نتائج إحدى الدراسات أن الأطفال العاملين فى عينة الدراسة الذين ينتمون إلى أسر ريفية يعيشون فى أسر مكونة من الأب والأم معا ، وبنسبة ٨٢٪(٢٧) . ونفس النتيجة أكدتها نتائج البحوث فى المجتمع الحضرى .

وهذا مايقودنا إلى تفسير هذه النتيجة من خلال الإطار الثقافى الذى تعيش فيه الأسر الفقيرة ، وخاصة فى الريف ، حيث إنهم يعتبرون أن عمل الأطفال هو نوع من المساندة للأسرة ، وإعانتها على المعيشة ، ولايعتبرونه استغلالا للطفل .

وبصفة عامة ، يمكن القول إن هناك اتفاقا وتلاقيا – إلى حد كبير– بين نتائج البحوث التى أجريت على عمل الأطفال فى المجتمعات الريفية ، وتلك التى أجريت فى المجتمعات الحضرية فيما يتعلق بالمستوى الاجتماعى والاقتصادى لأسر الأطفال العاملين ، وخاصة فى الدول النامية ، ومن أهمها الدراسات الحديثة التى أجريت على الأطفال العاملين فى الحضر فى مصر(٢٨) .

ثانيا : أسباب عمل الأطفال وقرار عمل الأطفال (من وجهة نظر أرباب الأسر)

تكشف نتائج الدراسات السابقة – التى أجريت على عمل الأطفال فى الدول النامية – أن هناك مجموعة متعددة من العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التى تؤدى إلى انخراط الأطفال فى العمل فى سن مبكرة ، خاصة فى الريف(٢٩) .

ولكن قد تختلف الأهمية النسبية للعوامل باختلاف مجتمع البحث وعينة الدراسة .

وإذا رجعنا إلى نتائج البحث الحالى (جدول رقم ٢) يمكن التعرف على الأهمية النسبية لأسباب عمل الأطفال فيمن لديهم أطفال يعملون بالقرية المدروسة ، وذلك من خلال استجابات أرباب الأسر ، وبالمقارنة بين قرى البحث على مستوى المحافظات الأربع .

جدول رقم (٢)

أسباب عمل الأطفال (أقل من ١٤ سنة) طبقا للمحافظة

الأسباب *	المنيا		سوهاج		البحيرة		المنوفية		الإجمالى	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
مساعدة الأسرة فى الفلاحة	٣٤	٣ر٦	٣٦	٦ر٦	٤٠	٤ر٧	١٢٢	٤ر٢٢	٢٣٢	٦ر٤٢
توفير العمالة الأجيرة	١	٢ر٠	٤	٧ر٠	٣	٦ر٠	٢٢	٤ر	٣٠	٥ر٥
المساعدة فى المصاريف	١١٧	٥ر٢١	٩٦	٦ر١٧	٦٨	٥ر١٢	٣٥	٤ر٦	٣١٦	١ر٥٨
التسرب من الدراسة	١	٢ر٠	٢	٤ر٠	١	٢ر٠	٤	٧ر٠	٨	٥ر١
مرض رب الأسرة	٣	٦ر٠	–	–	٢	٤ر٠	–	–	٥	٩ر٠
الأم مطلقة أو أرملة	–	–	٣	٦ر٠	٢	٤ر٠	١	٢ر٠	٦	١ر١
فقر الأسرة	٣٨	٧ر	٤٦	٥ر٨	١٦	٩ر٢	٢٣	٢ر٤	١٢٣	٦ر٢٢
وفاة عائل الأسرة	٣	٦ر٠	٤	٧ر٠	–	–	–	–	٧	٣ر١
أخرى	١	٢ر٠	١	٢ر٠	–	–	–	–	٢	٤ر٠
غير مبين	–	–	–	–	٤	٧ر٠	–	–	٤	٧ر٠

* توجد إمكانية اختيار أكثر من بديل (ن = ٥٤٤) .

يتضح من الجدول السابق أن أهم أسباب عمل الأطفال من وجهة نظر أرباب الأسر – هى : المساعدة فى المصاريف حيث أجاب بذلك ١ر٥٨٪ منهم ، تليها مساعدة الأسرة فى الفلاحة وبنسبة ٦ر٤٢٪ منهم . ويلى هذين السببين فى الأهمية فقر الأسرة ، وحصل على نسبة ٦ر٢٢٪ من استجابات أرباب الأسر ، وهذا يعنى أن فقر الأسرة لم يأت فى المرتبة الأولى من الأسباب .

فى حين نجد أن عامل التسرب من الدراسة – كأحد العوامل المؤدية إلى عمل الأطفال – لم يحصل إلا على ٥ر١٪ من الاستجابات ؛ وقد يرجع ذلك إلى أن أغلب الأسر لديها أطفال منتظمون فى الدراسة ، سواء كانوا يعملون أو لايعملون ، كما أن نسبة الأسر التى لديها أطفال يجمعون بين التعليم والعمل بلغت حوالى ٨٦٪ من الأسر (كما أشار بذلك أرباب الأسر فى العينة) .

وهناك سبب آخر متعلق بظروف الأسرة والتى تؤدى إلى زيادة حدة الفقر

بها، مثل مرض رب الأسرة وحصل على ٩ر٠٪ من الاستجابات ، والأم مطلقة أو أرملة وحصل على ١ر١٪ من الاستجابات ، ووفاة عائل الأسرة وحصل على ٣ر١٪ من الاستجابات . وهذه نسب بسيطة ، ولكنها تعد مؤشرا أيضا على أن عمل الأطفال لايكون فى أغلب الأحوال نتيجة للظروف الطارئة التى تتعرض لها الأسرة الريفية ، والتى تساهم فى زيادة حدة الفقر بها . ومن ناحية أخرى ، أوضحت النتائج أن أغلب أسر الأطفال العاملين هى أسر ذات ظروف عادية ، ولديها حيازات صغيرة تتطلب مساعدة الطفل لها فى الفلاحة ؛ لتوفير العمالة الأجيرة .

وبتحليل هذه النتائج على مستوى المحافظات ، نجد أن هناك اختلافا فى الأهمية النسبية للعوامل أو أسباب عمل الأطفال ، ففى قرية البحث بمحافظة المنوفية نجد أن مساعدة الأسرة فى الفلاحة تأتى فى المرتبة الأولى من الأهمية ، وحصلت على نسبة كبيرة من استجابات أرباب الأسر ، بلغت حوالى ٨١٪ من الاستجابات ، وتليها نسبة من أجابوا بالمساعدة فى المصاريف .

وبالنسبة للاستجابة المتعلقة بفقر الأسرة ، نجد أن نسبتها ترتفع نسبيا فى قريتى البحث بمحافظات الصعيد عن نسبتها فى قريتى البحث بمحافظات وجه بحرى .

وقد كشفت نتائج الدراسات السابقة – التى أجريت فى المجتمع الريفى – عن نتائج متقاربة مع نتائج البحث الحالى . أما نتائج الدراسات التى أجريت فى المجتمع الحضرى فتكشف عن وجود اختلاف فى الأهمية النسبية لأسباب عمل الأطفال عن تلك التى أجريت فى المجتمع الريفى ، حيث يحتل الفشل فى التعليم والتسرب من الدراسة المرتبة الأولى فى الأهمية النسبية للعوامل التى تؤدى إلى دفع الأطفال للعمل فى سن مبكرة فى المجتمع الحضرى ، يليه رغبة الأسرة

والطفل فى تعلم صنعة تفيد الطفل فى المستقبل . كما أكدت هذه الدراسات على أن العوامل الاقتصادية كانت تأتى فى المرتبة الثالثة وأحيانا فى المرتبة الرابعة من الأهمية النسبية لأسباب عمل الأطفال(٢٠) . ويمكن تفسير هذا الاختلاف فى النتائج فى ضوء المحيط الاجتماعى والثقافى للمجتمع الريفى والمجتمع الحضرى . فالمجتمع الريفى يتميز بخاصية التضامن والتساند ، وخاصة فيما يتعلق بإشباع الاحتياجات المادية للأسرة ، ومساعدتها فى أعمالها . أما فى الحضر ، فغالبا مايكون الفشل فى التعليم فى مقدمة العوامل التى تؤدى إلى عمل الأطفال ، وذلك رغبة من الأسرة فى تعليم أبنائها مهنة تفيدهم فى المستقبل .

أما فيما يتعلق بقرار عمل الطفل ، فقد اتضح من نتائج البحث أن قرار عمل الطفل ، هو قرار أسرى ، يقوم فيه الأب والأم بالدور الرئيسى ، بالإضافة إلى اشتراك الطفل نفسه فى هذا القرار ، وقد أشارت بذلك نسبة كبيرة من أرباب الأسر بلغت ٢٨٪ منهم (جدول رقم ٣) .

جدول رقم (٣)

صاحب القرار بالنسبة لعمل الطفل

البنــــد *	ك	٪
أب	٣٦٣	٥ر٦٠
أم	١١٤	٠ر١٩
إخوة	١٥	٥ر٢
الطفل نفسه	١٦٨	٠ر٢٨
أخــــرى	٦	٠ر١

* توجد إمكانية اختيار أكثر من بديل (ن = ٦٠٠) .

ويمكن تفسير هذه النتيجة فى إطار المحتوى الثقافى لعمل الأطفال فى الأسرة الريفية ، ذلك أنه عندما يقرر الطفل أنه يتخذ قرار العمل بنفسه ، فإن هذا القرار يعكس تأثير الأعراف والتقاليد المتوارثة فى البيئة الريفية ، التى نقلت إليه من خلال عملية التنشئة الاجتماعية فى الأسرة ، وتأثير المحيط الثقافى الذى يعيش فيه ، وهو أن يعمل من أجل أن يكسب قوته ، ويساعد أسرته ، أو أن هذا العمل يفيده فى المستقبل [٣١]. وقد خلص كثير من الدراسات - سواء التى أجريت على مجتمعات ريفية ، أو تلك التى أجريت على مجتمعات حضرية - إلى نتائج مقاربة لهذه النتائج ، وخاصة مايتعلق بأن قرار العمل هو قرار الأطفال أنفسهم .

ثالثا : التعليم والعمل فى الأسرة الريفية (من وجهة نظر أرباب الأسر)

نستطيع أن نستقى النتائج التى توضح اتجاهات الأسرة الريفية نحو تعليم وعمل أبنائها من خلال عدة مؤشرات ، وهى :

- الخلفية التعليمية والعملية لأرباب الأسر .
- التحاق الأبناء ، أو تسربهم من مرحلة التعليم الأساسى .
- الجمع بين التعليم والعمل .

مما لاشك فيه ان مستوى تعليم الآباء يلعب دورا مهما فى زيادة أو انخفاض عمالة الأطفال ، حيث إن له تأثيراً مهماً على مستوى دخل الأسرة ، سواء على المدى القريب ، أو على المدى البعيد . ذلك أن الآباء المتعلمين يستطيعون الحصول من عملهم على دخل أكبر مما يحصل عليه الآباء غير المتعلمين ، كما يستطيعون إرسال أبنائهم إلى المدارس . كما أن له تأثيراً كبيراً على قرار عمل الطفل ، حيث الآباء المتعلمين لديهم قدرة أكبر على أن يوازنوا بين

التكلفة والعائد من التعليم على مستقبل أبنائهم ، وذلك على عكس الآباء غير المتعلمين ، الذين يرون أن التعليم لايدر على الأسرة العائد السريع المتوقع منه[٣٢] .

وقد أوضحت نتائج الأبحاث فى كثير من الدول النامية أن الأطفال العاملين ينتمون فى الغالب إلى أسر كان الآباء فيها غير متعلمين كما بدءوا العمل فى سن مبكرة [٣٣] .

وبالفعل أوضحت نتائج البحث فى الجدول رقم (٤) أن أرباب الأسر كان أغلبهم غير متعلمين ، ويعملون فى الزراعة ، وهى بطبيعتها عمل موسمى ، وفى الأعمال الهامشية وغير المستقرة . كما أن أغلب أرباب الأسر وبنسبة ٩ر٨٠٪ منهم قد بدأوا العمل فى سن صغيرة تقل عن ١٤ سنة .

جدول رقم (٤)

سن بداية عمل رب الأسرة

فئات السن	ك	٪
أقل من سن ١٤ سنة	٤٨٠	٩ر٨٠
١٤ سنة فأكثر	١١٣	١ر١٩
الإجمالى	٥٩٣*	١٠٠

* توجد ٧ حالات لاينطبق عليهم السؤال حيث أنهن سيدات لايعملن .

أما عن أسباب عملهم فى سن صغيرة ، فكان السبب الأساسى الذى حصل على أعلى نسبة من الاستجابات هو فقر الأسرة وذلك بنسبة ٦ر٦٤٪ ، وتلى ذلك مساعدة الأسرة فى الفلاحة ، وذلك بنسبة ٧ر٤١٪ ، ثم عدم الالتحاق بالمدرسة بنسبة ١ر٧٪ .

كذلك قرر أرباب الأسر وبنسبة ٨ر٦٢٪ منهم أن لديهم أبناءً كباراً (فوق

سن ١٤ سنة وقت إجراء البحث) بدءوا العمل فى سن صغيرة تقل عن ١٤ سنة ، سواء من الذكور أو الإناث .

جدول رقم (٥)

توزيع عينة الدراسة طبقا للأسر التى لديها أبناء أكبر من ١٤ سنة وقد سبق عملهم فى سن أقل من ١٤ سنة

المحافظة	نعم		لا		الإجمالى	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
المنيا	٧٦	٧١ر٧	٣٠	٢٨ر٣	١٠٦	١٠٠
سوهاج	٧٧	٧٢ر٦	٢٩	٢٧ر٤	١٠٦	١٠٠
البحيرة	٨٦	٥٧ر٣	٦٤	٤٢ر٧	١٥٠	١٠٠
المنوفية	٦٥	٥٣ر٣	٥٧	٤٦ر٧	١٢٢	١٠٠
الإجمالى	٣٠٤	٦٢ر٨	١٨٠	٣٧ر٢	٤٨٤*	١٠٠

* باقى مفردات البحث ١١٦ حالة لا ينطبق عليهم السؤال وهم الأسر الذين ليس لديهم أولاد أكبر من ١٤ سنة والنسبة محسوبة لإجمالى كل محافظة على حدة .

وبتحليل النتائج على مستوى المحافظات ، نجد أن قرى البحث فى سوهاج والمنيا تمثلان أعلى نسبة من الأسر التى لديها أبناء كبار عملوا فى سن صغيرة ، وهى نسبة ٧٢ر٦٪ و٧١ر٧٪ من الأسر على التوالى ، تليهما البحيرة وبنسبة حوالى ٥٧ر٣٪ ، ثم المنوفية بنسبة ٥٣ر٣٪ من الأسر .

أما عن أسباب عمل أبنائهم الكبار فى سن صغيرة ، فكانت أهم الأسباب التى أبداها أرباب الأسر هى فقر الأسرة وأجاب بذلك نسبة ٥٩ر٥٪ منهم ، ثم مساعدة الأسرة فى الفلاحة وحصل على نسبة ٣٩ر٥٪ ، ثم الفشل فى الدراسة أو عدم الالتحاق بالمدرسة وبنسبة ١٣٪ .

ومن ناحية أخرى ، تشير النتائج إلى أن هناك تراجعا فى الأسرة الريفية لصالح التعليم ، إذ إن أغلب الأبناء الصغار (الذين هم حاليا فى سن أقل من ١٤

سنة) قد اندرجوا فى التعليم . حيث يوضح الجدول (رقم ٦) أن ٢ر٨١٪ من أرباب الأسر أجابوا بأنه ليس لديهم أطفال وصلوا لسن التعليم الإلزامى ولم يلتحقوا بالتعليم ، وتمثل قرية البحث بمحافظة المنوفية أعلى نسبة وهى نسبة ٧ر٩٨٪ ، أما أقل نسبة فكانت فى قرية البحث بمحافظة البحيرة ، وبنسبة ٦٠٪ .

جدول رقم (٦)

مدى التحاق الأطفال (أقل من ١٤ سنة) بالتعليم طبقا للمحافظات

	لم يلتحق		التحق		الإجمالى	
المحافظة	ك	٪	ك	٪	ك	٪
المنيا	٣٧	٧ر٢٤	١١٣	٣ر٧٥	١٥٠	١٠٠
سوهاج	١٤	٣ر٩	١٣٦	٧ر٩٠	١٥٠	١٠٠
البحيرة	٦٠	٠ر٤٠	٩٠	٠ر٦٠	١٥٠	١٠٠
المنوفية	٢	٣ر١	١٤٨	٧ر٩٨	١٥٠	١٠٠
الإجمالى	١١٣	٨ر١٨	٤٨٧	٢ر٨١	٦٠٠	١٠٠

كذلك يوضح الجدول (رقم ٧) أن نسبة بسيطة من الأسر وبنسبة ٥ر٧٪ منهم أجابت بأن لديها أبناء تسربوا من التعليم الأساسى ، فى حين أجاب ٥ر٩٢٪ من أرباب الأسر بأنه ليس لديهم أبناء تسربوا من التعليم الأساسى . ولاتوجد فروق واضحة بين المحافظات فى هذا الشأن .

جدول رقم (٧)

مدى تسرب الأطفال (أقل من ١٤ سنة) من التعليم طبقا للمحافظات

	تسرب		لم يتسرب		الإجمالى	
المحافظة	ك	٪	ك	٪	ك	٪
المنيا	٦	٠ر٤	١٤٤	٠ر٩٦	١٥٠	١٠٠
سوهاج	١٣	٧ر٨	١٣٧	٣ر٩١	١٥٠	١٠٠
البحيرة	١٢	٠ر٨	١٣٨	٠ر٩٢	١٥٠	١٠٠
المنوفية	١٤	٣ر٩	١٣٦	٧ر٩٠	١٥٠	١٠٠
الإجمالى	٤٥	٥ر٧	٥٥٥	٥ر٩٢	٦٠٠	١٠٠

أما عن الأسباب التى أدت بالأسر إلى عدم إلحاق أبنائها بالتعليم الأساسى ، وهى نسبة بسيطة من الأسر لاتتعدى ١٩٪ من عينة البحث ، فقد كان السبب الأساسى هو ارتفاع مصاريف التعليم وحصل على أعلى نسبة من الاستجابات وهى ٦٨,١٪ ، ثم المساعدة فى المصاريف بنسبة ٢٥,٧٪ ، ثم الحاجة لعمل الطفل فى الزراعة وبنسبة ١٥٪ جدول رقم (٨) .

جدول رقم (٨)

أسباب عدم التحاق الأطفال بالتعليم فى سن الإلزام

الأسبـــاب *	ك	٪
ارتفاع مصاريف التعليم	٧٧	٦٨,١
الحاجة لعمل الطفل فى الزراعة	١٧	١٥,٠
عدم تعليم البنات	١٠	٨,٨
المساعدة فى المصاريف	٢٩	٢٥,٧
مرض الطفل	٧	٦,٢
فقر الأسرة	٣	٢,٧
أخرى	٧	٦,٢

* توجد إمكانية اختيار أكثر من بديل (ن =١١٣) .

كذلك فإن أسباب التسرب من التعليم وردت من إجابات عدد محدود للغاية من أرباب الأسر فى عينة البحث لايزيد عن (٤٥ رب أسرة) وهم الذين لديهم أبناء تسربوا من التعليم . حيث جاء الفشل فى التعليم فى المرتبة الأولى من الأسباب التى أبداها أرباب الأسر وبنسبة ٧١,١٪ منهم ، تلاه فقر الأسرة ، ثم الحاجة لعمل الطفل ، وارتفاع مصاريف الدراسة جدول رقم (٩) .

جدول رقم (٩)

اسباب تسرب الاطفال من التعليم

الأسبـــاب *	ك	٪
الفشـل فـى التعليـم	٣٢	٧١ر١
الحاجـة لعمـل الطفـل	٨	١٧ر٨
ارتفاع مصاريف الدراسة	٨	١٧ر٨
فقـر الأسـرة	١٢	٢٦ر٧
الخـوف مـن العقـاب	٢	٤ر٤
أخـرى	٣	٦ر٧

* توجد إمكانية اختيار أكثر من بديل (ن =٤٥) .

كذلك توضح نتائج البحث أن هناك نسبة عالية من أرباب الأسر قرروا أن لديهم أطفالاً يجمعون بين التعليم والعمل وبنسبة عالية وصلت إلى ٨٦ر٣٪ منهم جدول رقم (١٠) .

جدول رقم (١٠)

مدى جمع الاطفال بين التعليم والعمل طبقا للمحافظات

	يعمل ويتعلم		يعمل فقط		الإجمالـى	
المحافظة	ك	٪	ك	٪	ك	٪
المنيـا	١٣٢	٨٨	١٨	١٢	١٥٠	١٠٠
سوهـاج	١٣٨	٩٢	١٢	٨	١٥٠	١٠٠
البحيـرة	١٠٩	٧٢ر٧	٤١	٢٧ر٣	١٥٠	١٠٠
المنوفيـة	١٢٩	٩٢ر٧	١١	٧ر٣	١٥٠	١٠٠
الإجمالى	٥١٨	٨٦ر٣	٨٢	١٣ر٧	٦٠٠	١٠٠

وبصفة عامة ، تكشف النتائج عن أن أغلب الأسر لديها أطفال ملتحقون فعلا بالتعليم ، كما أن أغلبهم لديهم أطفال يجمعون بين التعليم والعمل ، ولاتوجد فروق واضحة بين قرى البحث فى المحافظات الأربع بالنسبة لمتغير ظروف

التعليم ، سواء فيما يتعلق بالالتحاق بالتعليم أو التسرب منه ، أو فيما يتعلق بالجمع بين التعليم والعمل ، فيما عدا محافظة البحيرة التى وجدت بها نسبة كبيرة من الأسر لديها أطفال وصلوا لسن الإلزام ولم يلتحقوا بالتعليم (أى فيما يتعلق بالالتحاق بالتعليم فقط) .

وهذه النتائج فى جملتها تعكس تغيرا واضحا فى اتجاهات الأسرة الريفية نحو تعليم أبنائها - سواء كان الطفل يعمل أو لايعمل - إلى جانب أن ظروف العمل فى النشاط الزراعى - وهو بطبيعته نشاط موسمى - تسمح بعمل الأطفال فيه ، وخاصة مع أسرهم . وهذه الظاهرة أصبحت تشبه مايحدث فى الدول المتقدمة ، إذ إنهم يستخدمون الأطفال فى بعض الأعمال الزراعية ، وخاصة فى جنى المحاصيل ، ولكن بالطبع بعد أن تنتهى مواعيد الدراسة ، أو فى الإجازات السنوية .

ونستطيع القول إن المؤشرات التى تناولتها الدراسة الحالية ، والتى أمكن من خلالها التعرف على هذا التحول الهام فى توجهات القرويين فى مصر نحو تعليم أبنائهم ، لم يسبق تناولها ، سواء فى الدراسات التى أجريت فى المجال الريفى ، أو تلك التى أجريت فى المجال الحضرى .

رابعا : مشكلات الأطفال العاملين (من وجهة نظر أرباب الأسر)

لاتزال هناك أبحاث ودراسات فى الدول المتقدمة تهتم بالمقارنة بين الجوانب الإيجابية والجوانب السلبية لعمل الأطفال ، وخاصة فيما يتعلق بتأثير العمل على صحة الأطفال ، وعلى إنجازهم التعليمى ، وعلى مدى تعرضهم للانحراف . وإذا كانت هذه البحوث قد رصدت بعض الجوانب الإيجابية لعمل الأطفال فى تلك المجتمعات ، مع وجود كافة الضوابط اللازمة ، وخاصة المتعلقة بسن الطفل

(الذى عادة لايقل عن ١٢ سنة) ، أو فيما يتعلق بحرصهم على أن يكون عمل الطفل فى غير مواعيد الدراسة [٢٤] . فمما لاشك فيه أن الوضع يختلف بالنسبة لظروف المجتمعات النامية ، حيث إن تأثيرات العمل على الأطفال فى أحيان قليلة تكون إيجابية ، وخاصة فيما يتعلق بحماية الطفل من الانحراف ، ومساعدة أسرته الفقيرة ، ولكن فى الغالب تكون لها آثار سلبية للغاية ؛ نظرا لعدم توافر الضوابط التشريعية اللازمة ، إلى جانب أن الأطفال فى الأسرة الريفية يبدءون العمل فى سن صغيرة للغاية ، قد تصل أحيانا إلى سن خمس سنوات ، كما أن ظروف العمل – سواء فى الزراعة فى الريف ، أو فى المنشآت الصغيرة فى الحضر – هى ظروف سيئة للغاية .

وقد أوضحت نتائج البحث أن الأطفال العاملين يتعرضون لمشكلات متعددة ، منها مشكلات صحية مثل الإصابة بالأمراض المهنية وحوادث العمل ، ومنها مشكلات تعليمية وخاصة بالنسبة للأطفال الذين يجمعون بين التعليم والعمل ، إضافة إلى المشكلات السلوكية والمشكلات النفسية .

فعند سؤال أرباب الأسر سؤالا عاما عن أهم المشكلات التى يعانى منها أطفالهم ، أجاب ٣ر٧٥٪ منهم ، بأنهم يعانون من التعب والإرهاق ، ويلى ذلك المرض أو الإصابة وبنسبة ٦ر١٧٪ منهم ، ثم عدم وجود وقت للدراسة بنسبة ١٠٪ منهم ، فى حين أجاب ٧ر١٥٪ منهم بعدم وجود مشاكل (جدول رقم ١١) .

جدول رقم (١١)

أنواع المشاكل التى يعانى منها الأطفال العاملون

المشاكل *	ك	٪
تعب وإرهاق	٤٥٢	٧٥٫٣
مشاكل فى الدراسة	٦٠	١٠٫٠
المرض أو الإصابة	١٠٦	١٧٫٧
مشاكل فى الشغل	١٢	٢٫٠
لاتوجد مشاكل	٩٤	١٥٫٧
أخرى	١	٠٫٢

* يمكن اختيار أكثر من بديل (ن =٦٠٠) .

أما بالنسبة لمشكلات الأطفال الذين يجمعون بين التعليم والعمل ، فقد أكد أرباب الأسر - الذين لديهم أطفال يجمعون بين التعليم والعمل - على وجود مشكلات يعانى منها هؤلاء الأطفال ، وهى مشكلات متعددة أهمها عدم وجود وقت للمذاكرة ، وحصلت هذه الاستجابة على نسبة ٤٣٫٢٪ من الاستجابات ، تلاها الشعور بالتعب والإرهاق ، ثم كثرة التغيب عن المدرسة ، ثم الحاجة للدروس الخصوصية (جدول رقم ١٢) .

جدول رقم (١٢)

أنواع المشكلات التى يعانى منها الأطفال الذين يجمعون بين التعليم والعمل

المشكلات *	ك	٪
كثرة التغيب عن المدرسة	٩٩	١٩٫١
عدم وجود وقت للمذاكرة	٢٢٤	٤٣٫٢
انخفاض الأداء الدراسى	٣	٫٦
الحاجة للدروس الخصوصية	٥٢	١٠٫٠
تعب وإرهاق	١٨٣	٣٥٫٣
لايوجد وقت فراغ	١٢	٢٫٣
لاتوجد مشاكل	١٢٤	٢٣٫٩

* يمكن اختيار أكثر من بديل (ن =٥١٨) .

ولكن قد تكون أخطر المشكلات التى يعانى منها الأطفال العاملون فى الريف – وخاصة فى النشاط الزراعى – هى المشكلات الصحية ، والإصابات الناجمة عن العمل . فقد أوضحت الدراسات السابقة أن الأطفال العاملين فى الزراعة يتعرضون لأمراض وأخطار جسيمة ، لعل من أهمها التعرض للمبيدات الحشرية ، عندما يقومون برش المبيدات ، مما يؤدى إلى إصابتهم بالسرطان والأمراض الصدرية ، وغيرها من الأمراض الخطيرة ، إضافة إلى تعرضهم للإصابات القطعية بسبب استخدام الأدوات الحادة [٣٥].

ومن واقع نتائج البحث ، فقد أجاب ٣٠٪ من أرباب الأسر – أى حوالى ثلث العينة – أن أطفالهم العاملين قد تعرضوا بالفعل لأمراض مهنية وحوادث ، وأجاب ٤٥٪ منهم بأن أطفالهم حدثت لهم إصابات وحوادث ، كما تشير استجابات أرباب الأسر إلى أن أطفالهم العاملين مصابون بأمراض متعددة ، بعضها خطير للغاية مثل مرض السرطان (جدول رقم ١٣) .

جدول رقم (١٣)

الأمراض والحوادث التى تعرض لها الأطفال العاملون

الأمراض والحوادث *	ك	٪
أمراض متوطنة (بلهارسيا ، حمى ، أنيميا ، انكلستوما)	٢٨	١٥ر٦
أمراض الأطفال وأمراض باطنة (لوز ، سخونة ، حساسية)	٣٢	١٧ر٨
أمراض خطيرة (صدرية ، مخ ، أورام ، شلل كلى ، صرع)	٢٢	١٢ر٢
أمراض معدية	١١	٦ر١
أمراض مهنية	١٨	١٠ر٠
إصابات وحوادث	٨١	٤٥ر٠
أخرى	٢	١ر١

* يمكن اختيار أكثر من بديل (ن =١٨٠) .

وهذه المؤشرات تدل على تدهور الحالة الصحية للأطفال العاملين ، وعدم إدراك الأهالى لخطورة هذا الوضع . ويمكن تفسير ذلك بالرجوع إلى المعتقدات السائدة فى الريف المصرى . فرغم معرفة الأسر بمرض أطفالهم العاملين وتعرضهم للحوادث ، فإنهم قد يعتبرون ذلك من قبيل القضاء والقدر .

خاتمة

عملت هذه الدراسة على إلقاء الضوء على جانب جديد يتعلق بأهمية العوامل الاجتماعية والثقافية فى تحليل مشكلات عمل الأطفال ، خاصة فى إطار المجتمع الريفى فى المجتمعات النامية . ولكن بالطبع هناك تداخلا وتفاعلا بين العوامل الاجتماعية والثقافية والعوامل الاقتصادية ، خاصة المتعلقة بفقر الأسرة ، وذلك بالنسبة لظروف عمل الأطفال فى المجتمعات النامية . ومن ناحية أخرى ، أكدت الدراسة على أن العوامل الاقتصادية ليست هى الجانب الوحيد فى مشكلة عمل الأطفال ، فعمل الأطفال لايزال موجودا وبشكل كبير فى أكثر البلاد تقدما ، وخاصة فى إنجلترا وأمريكا ، وذلك على الرغم من ارتفاع المستويات الاجتماعية والاقتصادية فى هذه المجتمعات .

كما كشفت نتائج الدراسة عن وجود بعض أوجه الالتقاء بينها وبين نتائج الأبحاث السابقة التى أجريت على عمل الأطفال فى الريف ، وقد اتضح هذا من خلال المقارنات المتعددة التى احتواها تحليل النتائج ، بين نتائج البحث الحالى ونتائج الدراسات السابقة ، سواء فى المجتمع المصرى ، أو فى غيره من المجتمعات . كما تضمن التحليل أيضا إجراء المقارنات بين نتائج الأبحاث التى أجريت فى المجتمعات الريفية ونتائج الأبحاث التى أجريت فى المجتمعات الحضرية . إضافة إلى أن تحليل نتائج البحث أخذ فى اعتباره إجراء المقارنات

بين قرى البحث الأربع فى أربع محافظات ، تمثل الوجهين القبلى والبحرى ، ولم تكشف النتائج عن اختلافات واضحة بين قرى البحث والمحافظات بالنسبة للعديد من المتغيرات .

وقد كشفت نتائج البحث عن دور العوامل الاجتماعية والثقافية من خلال عدة محاور ، من أهمها :

- مستوى الخصائص الاجتماعية للأسر الريفية موضع البحث .
- أسباب عمل الأطفال وقرار عمل الأطفال .
- التعليم والعمل فى الأسر الريفية .
- مشكلات الأطفال العاملين .

ولعل من أهم النتائج التى أبرزها هذا البحث ما يشير بأن هناك تغيرا واضحا حدث فى سلوك الأسرة الريفية تجاه تعليم أبنائهم . فرغم أن الأسر - موضع البحث - هى أسر لديها أطفالا عاملون ، إلا أن نسبة كبيرة منهم تتعدى ٨٦٪ من الأسر لديهم أطفال عاملون ، ولكنهم ملتحقون بالتعليم ، إضافة إلى ارتفاع نسبة التحاق الأبناء بالمدارس فى سن الإلزام ، وانخفاض نسب التسرب من التعليم . ولاشك أيضا أن هذا التغير هو مؤشر مهم على وجود عوامل مدعمة أو محفزة للأسرة لتغير من اتجاهاتها وأفكارها نحو تعليم أطفالها . ومن هذه العوامل ، نمو وعى الأسرة بأهمية التعليم بالنسبة لأبنائها ، وتوقع العائد المرتفع من التعليم على مستقبل العمل بالنسبة لأبنائها . وذلك بفضل الجهود الحكومية والأهلية والدولية التى تتبنى هذه القضايا ، وتقيم المشروعات الخاصة بها .

الهوامش والمراجع

١ – Rodgers, G., and Standing, G., The Economic Roles of Children, Issues for Analysis, Rodgers G., Standing, G., (eds.), Child Work Poverty and Underdevelopment, Geneva, ILO, 1981, pp. 23-25 .

٢ – Stack, N., and Mckechnie, J., Working Children, Goldson, B., and others, (eds.) Children Welfare and the State, London, Sage Publications, 2003, pp. 89-101.

٣ – ومن أهمهم الباحثين المهتمين بمشكلات عمل الأطفال فى المجتمعات النامية ، بمكتب العمل الدولى بجنيف . ويؤكد أيضا على هذه القضية كثير من العلماء وخاصة فى السنوات الأخيرة ، ويعتبرون أن دور الجوانب الثقافية فى التأثير على عمل الأطفال ، قد أهمل لفترة طويلة سواء على مستوى التراث النظرى أو العمل الميدانى .

راجع فى ذلك :

Luis-Felipe, and Lopcz-Calva, Social Norms, Coordination, and Policy Issues in the Fight Against Child Labor, Baus, K., (ed.), International Labor Standards, USA, Black Well Pub, 2003, p.256.

٤ – رمزى ، ناهد ، ظاهرة عمالة الأطفال فى الدول العربية ، نحو استراتيجية عربية لمواجهة الظاهرة ، المجلد الأول ، المجلس العربى للطفولة والتنمية ، القاهرة ، ١٩٩٨ ، ص ص ١٩ – ٢٢ .

٥ – نكتفى بعرض ملخص للأسلوب المنهجى المتبع فى الدراسة ؛ نظرا لأن التفاصيل حول المنهج يحتويها فصل الإطار المنهجى "لبحث الأطفال العاملين فى نشاط الزراعى فى الريف المصرى" الذى تعد هذه الدراسة جزءا منه .

٦ – عودة ، محمود ؛ وعبد الجواد ، أنعام ، " النسق القيمى فى الريف المصرى : دراسة ميدانية فى قرية مصرية" ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ١٩٩٨ ، ص٣٤١ .

٧ – قامت الباحثة بإعداد أداة الاستبار "الجزء الخاص بالأوضاع الاجتماعية" (الأسئلة من رقم ٣٣ إلى رقم ٧٨) ، ولأغراض الدراسة الحالية اقتصر فى التحليل على البنود موضع البحث .

٨ – Rodgers, and Standing, op. cit., pp. 13-14.

٩ – Mendelievich, E., Children at Work, First Publiched, Geneva, ILO, 1979, pp. 30-31.

١٠ – حسن ، محمد حسن ، علم اجتماع السكان وتنمية الموارد البشرية ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٢ ، ص١٤١ .

١١– عودة ، محمود ، الفلاحون والدولة ، دراسات فى أساليب الإنتاج والتكوين الاجتماعى للمجتمع التقليدى ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٨ ، ص ص ٢١٥–٢١٦ .

١٢– حسن ، محمد حسن ، مرجع سابق ، ص١٤١ .

١٣– Rodgers and Standing, op. cit., p.14.

١٤- عودة ، محمود ، مرجع سابق ، ص ٢٠٥ .

١٥- رمزى ، ناهد ، مرجع سابق ، ص ص ١٩-٢٢ .

١٦- Rodgers and Standing, op. cit., pp. 19-20 .

١٧- راجع فى ذلك :

Bekombo, M., The Child in Africa; Socialization, Education and Work, Rodgers and Standing, (ed.), Child Work Poverty and Underdevelopment, op. cit., pp. 114-120.

١٨- Mendelivich, E., op. cit., p.9.

١٩- على ، عصام ، نحو رؤية لتطبيق حقوق الطفل فى مصر ، (فى) : إشكالية تطبيق اتفاقية حقوق الطفل فى الواقع المصرى ، إصدار تجمع الهيئات غير الحكومية المعنية بحقوق الطفل ، تحرير عصام على ، الدقى ، الجيزة ، أمديست ، ١٩٩٩ ، ص ص ٢٨-٣٨ .

٢٠- Mendelievich, E., op. cit., pp. 5-11.

٢١- Bekombo, M., op. cit., p. 119.

٢٢- بيانات "الحالة التعليمية" مستقاة من البيانات الأساسية لأرباب الأسر فى عينة البحث .

٢٣- راجع فى ذلك :

- عبد الفتاح ، أمانى ، المتغيرات الاجتماعية المتعلقة بعمالة الأطفال فى الريف ، رسالة ماجستير ، معهد الدراسات العليا للطفولة ، جامعة عين شمس ، ١٩٩٤ ، ص٢٠٧ .

- الجارحى ، حسام ، التوافق النفسى وتقدير الذات لدى الطفل العامل وطفل المدرسة ، رسالة ماجستير، معهد الدراسات العليا للطفولة ، جامعة عين شمس ، ١٩٩٤ ، ص ٩٩ . (أجريت الدراسة الميدانية على عينة من الأطفال فى الريف) .

٢٤- "بيانات التوزيع المهنى لأرباب الأسر" مستقاة من البيانات الأساسية لأرباب الأسر فى عينة البحث .

٢٥- عودة ، محمود ، مستقبل القرية المصرية ، المجلد الثانى ، الدراسة الميدانية ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ١٩٩٩ ، ص ص ٣٧٤-٣٧٦ .

٢٦- بيانات "الحالة الاجتماعية لأرباب الأسر" مستقاة من البيانات الأساسية لأرباب الأسر فى عينة البحث .

٢٧- عبد الفتاح ، أمانى ، مرجع سابق ، ص ٢٠٢ .

٢٨- راجع فى ذلك :

- مصطفى ، علا ؛ وكريم ، عزة ، عمل الأطفال فى المنشآت الصناعية الصغيرة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ١٩٩٦ ، ص ص ١٧٥-١٩٤ .

- مصطفى ، علا وآخرون ، الأطفال العاملون فى الحضر : دراسة ميدانية فى مدينة السويس ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص ٩٠ .

٢٩- Mendelievich, E., op. cit., pp. 8-9.

٣٠- راجع فى ذلك :

- مصطفى ، علا وآخرون ، الأطفال العاملون فى الحضر، مرجع سابق ، ص ص ٩٠ - ٩١ .

- مصطفى ، علا ؛ وكريم ، عزة ، الأطفال العاملون فى المنشآت الصغيرة ، مرجع سابق ، ص ٢٩٠ .

- عازر ، عادل وآخرون ، ظاهرة عمالة الأطفال ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ومنظمة الأمم المتحدة للأطفال (اليونسيف) ، القاهرة ، ١٩٩١ ، ص ص ٩٣-١٠٢ .

٣١- Mendelievich, E., op. cit., p.5.

٣٢- Brown, D, K., and others, Child Labor; Theory, Evidence, and Policy, (in): Basu, K., op. cit., pp. 214-215.

٣٣- Luis-Felipe & Lopez, Calva, op. cit., p. 257.

٣٤- راجع فى ذلك مقدمة هذه الدراسة .

٣٥- راجع تفصيلات حول الموضوع فى :

الجعفراوى ، ابتسام ، التحولات الاقتصادية وعمل الأطفال فى النشاط الزراعى ، المجلة الاجتماعية القومية ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، المجلد التاسع والثلاثون ، العدد الثالث ، سبتمبر ٢٠٠١ ، مرجع سابق ، ص ص ٢٨-٢٩.

Abstract

SOCIO-CULTURAL DIMENSION OF THE
LABOR CHILD'S FAMILY IN THE RURAL SOCIETY

Afaf Ibrahim

The purpose of this paper is to study the social and cultural factors that lead the peasants families to send their children to work. These factors are: the socialisation process, the attitudes towards the roles and functions of children in society, and the type of production in the rural society.

Field results tackle four dimensions:

- Social background of the peasant family.
- Causes of child employment
- Role of education and work in the family life.
- Problems of working children.

تجربة المدن الجديدة فى مصر : رؤية تاريخية

وفاء مرقس *

تهدف هذه الورقة إلى تقدم رؤية تاريخية لأبعاد تجربة المدن الجديدة المعاصرة فى مصر باعتبارها استراتيجية أساسية من استراتيجيات إعادة توزيع السكان وزيادة مساحة رقعة المعمور المصرى ، سعيا نحو مواجهة الخلل الواضح فى النمط العمرانى الحضرى المصرى ، وذلك من خلال استعراض تجارب المدن الجديدة عالميا والدروس المستفادة منها ورصد ملامح التجربة المحلية فى مصر منذ البدايات الأولى لها وحتى الآن ، ومناقشة مدى فعالية المدن الجديدة فى تحقيق الأهداف التى أنشئت من أجلها ، والجهود المبذولة من أجل إنجاحها على المستوى التخطيطى والتشريعى والتنفيذى ، والمعوقات التى تحول دون تحقيقها للمستهدف منها فى محاولة لتعظيم إيجابياتها والحد من سلبياتها .

تعد ظاهرة التضخم الحضرى فى المدن الكبرى – والمدينة العاصمة بصفة خاصة – من أبرز القضايا المتعلقة بالتحضر فى دول العالم ، ولا سيما فى الدول النامية . وقد أدرك العديد من دول العالم ضرورة توجيه وتخطيط النمو الحضرى فى مواجهة مشكلات التحضر ، خاصة ما يتعلق منها بالتكدس العمرانى والأخطار الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عنه ، وقد أخذت دول العالم – وهى بصدد مواجهة هذه المشكلات – باستراتيجيات متعددة لإعادة توزيع السكان ، كان من بينها استراتيجية إقامة المدن الجديدة ، إلى جانب استراتيجيات أخرى تتعلق بالحد امن النمو المتسارع للعاصمة والمدن الكبرى ، وتنمية المدن الصغرى والمتوسطة ، ونقل العاصمة الإدارية .

* خبير أول بقسم بحوث السكان والفئات الاجتماعية ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية .

الاتجاه العالمى نحو إنشاء المدن الجديدة

يرصد التاريخ ارتباط بداية الاتجاه الحديث نحو إنشاء المدن الجديدة فى بداية القرن العشرين بأفكار ابنزرهوارد Ebenzer Howard حول فلسفة إنشاء المدن الحدائقية فى مؤلفه "مدن حدائقية للغد" ، والذى كان وراء إنشاء أول مدينتين حدائقيتين فى إنجلترا ، وهما لتشورت letchort عام ١٩٠٣ (١) ، وولوين Welwyn عام ١٩١٩ ، واللتان تلاهما إنشاء العديد من المدن الجديدة فى الكثير من دول العالم .

وقد بدأ إنشاء المدن الجديدة فى إنجلترا بهدف تحسين أحوال السكن الحضرى ، ثم أعقب ذلك إنشاء المدن الجديدة لاستيعاب الزيادة السكانية فى المدن الكبرى . وفى أعقاب الحرب العالمية الثانية اهتمت إنجلترا بوضع سياسة عامة لاستخدام الأرض تبلورت خطوطها العريضة فى تقرير بارلو(٢) Parlaw report . وفى عام ١٩٤٤ كلف سير باتريك اربكرومبى Sir Patrick Arbecrombie بإعداد تخطيط لمدينة "لندن" الكبرى متبنيا توصيات تقرير بارلو ، وتضمن هذا المخطط العام التوصية بعدم إقامة صناعات جديدة فى لندن ونقل عدد من الصناعات خارجها وتشجيع الاستثمار الصناعى خارجها ، وإنشاء جهاز إقليمى لخدمة اقليم لندن (٣) . وقد تم بناء على هذه التوصيات إنشاء ٢٨ مدينة جديدة فى إنجلترا على ثلاث أجيال متتالية ، شمل الجيل الأول إقامة ٧ مدن جديدة – بالإضافة إلى المدن الثمانية التى أنشئت حول لندن – تم اختيار مواقعها بحيث تحتوى على قاعدة سكانية . أما مدن الجيل الثانى ، فقد أنشئت ما بين عامى ١٩٦١ و ١٩٦٨ وبلغت ١٥ مدينة ، عشرة منها لخدمة مدينة "لندن" "وجلاسجو" أما الخمس الباقية فكانت من أجل إقامة العمال إلى جوار أعمالهم ، واجتذاب مزيد من الصناعات وخلق فرص عمل جديدة (٤) . أما مدن

الجيل الثالث ، فقد أنشئت ما بين عامى ١٩٦٦ و ١٩٧٤ مرتبطة بسياسة للتنمية القومية على أساس تنمية مراكز حضرية قائمة (٥) .

وتجدر الإشارة إلى أنه فى عام ١٩٤٦ أنشئت هيئة مركزية للمدن الجديدة فى إنجلترا أعقبها صدور أول قانون للمدن الجديدة ، كما أنشىء لكل مدينة جهار خاص يتولى مهمة تخطيط المدينة ، ووضع برامج التنفيذ ، ومتابعتها . ومن ثم فقد كانت المدن الجديدة فى إنجلترا تشكل جزءاً من سياسة الحكومة ، حيث يتم تخطيطها وتطويرها بواسطة الحكومة المركزية عن طريق إسناد سلطة البناء لهيئات حكومية . ولعل هذا كان من أهم أسباب نجاح تجربة المدن الجديدة فى إنجلترا إلى جانب اجتذاب القطاع الخاص للمساهمة فى تمويل عمليات إنشاء وتنمية تلك المدن ، مع الاهتمام بتحقيق الاكتفاء الذاتى لها ، وتوفير الخدمات المتكاملة بها . هذا مما جعل إنجلترا رائدة للعالم فى مجال إنشاء المدن الجديدة ، حيث استفادت من خبرتها معظم دول العالم (٦) .

تشير تجارب دول العالم فى مجال إنشاء المدن الجديدة إلى التفاوت الشديد فيما بينها فى ظل الظروف النوعية التى يميز كل منها ، لا سيما ما يتعلق بالأسباب التى دعت إلى التفكير فيها ، أو تأثير التوجهات السياسية والاجتماعية والاقتصادية للدولة ، والنمط العمرانى السائد بها . ففى فرنسا -على سبيل المثال - كانت مشكلات التحضر الزائد فى العاصمة "باريس" وتبعاتها وراء التفكير فى توجيه مسار التحضر خارج العاصمة ، فتم وضع المخطط الهيكلى لمنطقة باريس عام ١٩٦٥ ، وكانت البداية بإقامة مراكز حضرية جديدة فى الضواحى بالقرب من تجمعات قائمة بالفعل (٧) . ثم أكدت سياسة التخطيط القومى فيما بعد على ضرورة الاتجاه بالمدن الجديدة بعيدا عن إقليم باريس (٨) . وكذلك الحال فى فنزويلا ، حيث لم يكن هناك إمكانية لوقف التدفق

السكانى على العاصمة "كاركاس" - الذى تسبب فى ارتفاع معدل التضخم الحضرى - سوى الاتجاه نحو إنشاء مدن جديدة فى إطار سياسة للتنمية الإقليمية لتخفيف الضغط عن العاصمة ، وجذب المهاجرين إلى المدن الجديدة بخلق مراكز صناعية جديدة بها (٩) . أما فى الولايات المتحدة الأمريكية ، فلم يكن هناك معاناة من تحضر زائد ، وإنما بدأت تجربة المدن الجديدة بها مع نهايات القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين بمدن جديدة لخدمة الشركات التى تتولى المشروعات الصناعية الكبرى (١٠) . وتعرض تجربة الاتحاد السوفيتى فى إقامة المدن الجديدة - والتى بدأت فى أعقاب الثورة البلشفية ، ارتباط إنشاء تلك المدن الجديدة فى بدايتها بالعمل على تحقيق لا مركزية الصناعة ، ارتباطا بسياسة تصنيع الدولة من ناحية ، وتعمير الأطراف المترامية للدولة والخالية من السكان من ناحية أخرى (١١) .

وتجدر الإشارة إلى أن عمليات تمويل إنشاء المدن الجديدة تتأثر أيضا بالتوجهات السياسية والاقتصادية للدولة ففى بعض التجارب - مثل تجربة انجلترا وفرنسا - تعددت مصادر تمويل إنشاء المدن الجديدة ، حيث جمعت ما بين التمويل الحكومى وتمويل الهيئات العامة جنبا إلى جنب مع تمويل القطاع الخاص . بينما اعتمدت دولة مثل الاتحاد السوفيتى على التمويل الحكومى ، باعتبار أن المدن الجديدة تمثل جزءا من مشروعات التنمية القومية للدولة . وفى المقابل اتجهت الولايات المتحدة الأمريكية - بحكم طبيعة التكوين الإدارى للدولة - إلى الاعتماد فى إنشاء المدن الجديدة على تمويل القطاع الخاص ، فلا يتعدى الارتباط بين مشروع المدينة الجديدة والسلطات المحلية مجرد التعاون لإمداد المدينة بشبكة المياه والصرف الصحى وتنظيم الموقع (١٢) ، ولا يظهر الدور الحكومى إلا عندما تكون هناك حاجة للمساهمة فى تمكين المشروع الخاص من

القيام بدور أكبر فى سد الاحتياجات المطلوبة [١٣] .

وتشير التجارب العالمية إلى أن وراء نجاح سياسة المدن الجديدة فى العديد من دول العالم أسباب عدة أهمها :

- اعتبار سياسة المدن الجديدة جزءا من السياسات العامة للدولة ، وذلك من خلال تضمينها فى أهداف خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وصياغتها فى إطار المخططات القومية والإقليمية للدولة .
- اجتذاب القطاع الخاص للمساهمة فى إنشاء المدن الجديدة جنبا إلى جنب مع التمويل الحكومى وتمويل الهيئات العامة .
- اختيار مواقع المدن بناء على مخططات إقليمية واضحة .
- إنشاء هيئة مركزية تجتمع تحت مظلتها كافة الهيئات والأجهزة المسئولة عن وضع المخططات اللازمة للمدن الجديدة ، وبرامج التنفيذ ومتابعتها ، مع منح تلك الجهات سلطات وصلاحيات تمكنها من أداء مهامها بسهولة دون معوقات .
- الاهتمام بتوفير خدمات متكاملة ، وأنشطة متعددة ، وفرص عمل متنوعة بالمدن الجديدة ، تفوق فى معدلاتها ما هو متوافر بالمدن القائمة بالفعل ، وخلق نوع من الاكتفاء الذاتى بتلك المدن الجديدة ، مما يساعد على اجتذاب السكان إليها .
- ربط المدن الجديدة بالمدن القائمة بخطوط المواصلات بكافة أنواعها ، مما يجعلها بؤرات لجذب حركة العمالة إليها .
- وضع اشتراطات وإجراءات مشددة للتنمية فى المدن الكبرى القائمة ، مثل عدم منح تراخيص لإقامة مشروعات صناعية بها ، فى مقابل منح تسهيلات

وامتيازات لأصحاب المشروعات الاستثمارية داخل المدن الجديدة لتشجيع الاستثمار بها .

تجربة المدن الجديدة فى مصر

ارتبطت نشأة المدن الجديدة فى الدول النامية بالانفجار السكانى الحاد الذى شهدته تلك الدول ، وارتفاع معدلات التضخم الحضرى نتيجة للهجرات المتزايدة من الريف إلى المدن الكبرى ، ولا سيما العاصمة ، مما أدى إلى ارتفاع الكثافة السكانية بها ، والضغط على المرافق والخدمات ، مما تطلب مواجهة هذا الإيقاع السريع للتحضر وتبعاته بإقامة مجتمعات عمرانية جديدة تخفف الضغط عن المدن الكبرى .

وعلى الصعيد المحلى ، فمصر شأنها فى ذلك شأن معظم الدول النامية تعانى من الزيادة السكانية من ناحية وسوء التوزيع السكانى من ناحية أخرى . فمن خلال استقراء بيانات التعدادات السكانية التى أجريت فى مصر منذ عام ١٩٠٧ يظهر - بوضوح - أن عدد سكان مصر قد تضاعف حتى عام ٢٠٠١ أكثر من خمس مرات من ١١ مليون عام ١٩٠٧ إلى حوالى ٦٥ مليونا عام ٢٠٠١ ، وقد حدث هذا التضاعف فى المرة الأولى خلال خمسين عاما ، بينما حدث التضاعف للمرة الثانية بعد ثلاثين عاما فقط . وتشير التقديرات السكانية [١٤] إلى أنه من المتوقع أن يصل عدد سكان مصر عام ٢٠١٧ إلى حوالى ٨٥ مليون نسمة بزيادة قدرها حوالى ٢٠ مليون نسمة عن تعداد ١٩٩٦ ، وذلك فى ظل معدل للنمو السكانى يبلغ ١ر٢٪ ، وهو معدل مرتفع مقارنة بالدول المتقدمة التى يقل فيها هذا المعدل عن ٠٩ر٠٪ ، مما يترتب عليه تفاقم المشكلات العمرانية القائمة بالنسق العمرانى الحالى إذا لم توجه هذه الزيادة إلى مناطق

عمرانية جديدة .

ويطرح البعض إمكانية أن تكون هذه الزيادة فى حجم السكان مقبولة لو أن سكان مصر موزعون على كامل حيزها الجغرافى ، إلا أن تركز تلك الأعداد المتزايدة من السكان في الرقعة المأهولة المحدودة قد أدت إلى تصاعد الكثافات السكانية بشكل ملحوظ من ٥٤٦ نسمة/كم٢ عام ١٩٤٧ إلى أكثر من ١٤٧٠ نسمة/كم٢ عام ٢٠٠١ ، مع ملاحظة ارتفاع الكثافة السكانية فى العاصمة - على وجه الخصوص - لتصل إلى ٣٢ ألف نسمة/كم٢ (١٥) .

وقد شهدت مصر خلال النصف الأخير من القرن العشرين أيضا تضخما للقطاع الحضرى على حساب القطاع الريفى ، حيث بلغت نسبة سكان الحضر ٤٣٫٢٪ من إجمالى سكان الجمهورية فى تعداد ١٩٩٦ بعد أن كانت لا تتجاوز ٣١٪ فى تعداد ١٩٤٧ . ويعانى هذا النسق الحضرى من عدم التوازن العمرانى ، فعلى الرغم من أن هذا النسق يضم فى الوقت الحالى ٢١٦ مدينة ، فإن ٥٨٪ من سكانه يتركزون فى المركزين الحضريين الأولين وهما القاهرة ، والإسكندرية ، بينما تتقاسم باقى المراكز الحضرية الأخرى النسبة الباقية ، مما يترتب عليه وجود مدن مليونية مقابل مدن قزمية يقل عدد سكانها عن ١٠ آلاف نسمة (١٦) . وقد ترتب على هذا الخلل فى النسق الحضرى العديد من المشكلات أهمها تآكل الأرض الزراعية الخصبة من جراء الزحف العمرانى عليها ، ويظهر ذلك - بوضوح - فى أنه على الرغم من استصلاح ما يقرب من ٠٫٩ مليون فدان منذ عام ٥٢ وحتى مطلع الثمانينيات فإن قيمة المستقطع سنويا من الأراضى الزراعية الخصبة بغرض البناء عليها والذى تقدر قيمته ما بين ٥٠ - ٧٠ ألف فدان سنويا ، قد ترتب عليه تناقص نصيب الفرد من الأرض الزراعية الخصبة من ٠٫٢ فدان/فرد فى بداية الستينيات إلى ٠٫١ فدان/فرد فى منتصف

التسعينيات [١٧] . ومازال سيل التعدى على الأراضى الزرعية مستمراً رغم صدور العديد من القوانين التى تجرم التعدى على الأراضى الزراعية الخصبة ، هذا إلى جانب النمو السرطانى للمناطق العشوائية والتى تصل فى بعض التقديرات إلى ١٠٣٤ منطقة عشوائية ، ويتراوح عدد سكانها ما بين ١١و ١٦ مليون نسمة [١٨] ، وما صاحبه من تدهور فى مستوى الخدمات ومرافق والبنية الأساسية وتردى أحوال المناطق التاريخية والأثرية .

وقد اتجه التفكير للخروج من هذا المأزق إلى تبنى فكرة إنشاء مجتمعات عمرانية جديدة فى الصحراء ؛ بهدف خلخة الكثافة السكانية المرتفعة فى الوادى والدلتا ، وكضرورة تفرضها المشاكل التى يعانى منها القطاع الحضرى من جراء الخلل الواضح فى النسق العمرانى من ناحية ، والتزايد فى معدلات النمو السكانى من ناحية أخرى .

ولا تعد تجربة التعمير وإنشاء المدن الجديدة فى مصر فى العصر الحديث تجربة بالغة الحداثة ، بل يمكن القول بأنها ترجع إلى منتصف القرن التاسع عشر ، وقد مرت تلك التجربة بعدة مراحل لعبت التوجهات الايديولوچية والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية دورا حاسما فى رسم معالمها فى كل مرحلة .

تجربة المدن الجديدة فى مرحلة الستينيات وما قبلها

فى منتصف القرن التاسع عشر وفى أعقاب شق قناة السويس أنشئت مدينتا الإسماعيلية وبورسعيد كمدن مستقلة ، وبورفؤاد وبورتوفيق كمدن تابعة ، ولم يكن الهدف من إنشائها - آنذاك - علاج مشكلات عمرانية أو اقتصادية ، وإنما كان الهدف خدمة مرفق قناة السويس ، حيث لم يكن هناك ما يدعو إلى الإحساس بوجود مشكلة سكانية [١٩] .

ومع قيام ثورة ١٩٥٢ اتجهت الدولة إلى استصلاح الأراضى إلى جانب الاهتمام بالتصنيع لتحقيق التوازن ما بين الزيادة فى عدد السكان والموارد المتاحة ، فأقيمت مجتمعات جديدة زراعية تقوم على استصلاح الأراضى اعتمادا على مياه السد العالى ، وقد بلغ عدد هذه المجتمعات مع نهاية الستينيات ٣ مدن، ٣٧ قرية مركزية ، ١١٧ قرية فرعية موزعة على عشرة قطاعات رئيسية فى الوادى والدلتا ، وقد استوعبت تلك المجتمعات ما يقرب من ١٧٠ ألف نسمة ، هذا بالإضافة إلى مشروع الوادى الجديد الذى أدرج ضمن مشروعات الخطة الخمسية ١٩٦٥/٦٠ ، واشتمل على إنشاء ٣٠ مدينة ، و١٠٠ قرية لتستوعب حوالى ٤ مليون نسمة [٢٠] . وتعد مدينة الخارجة - التى أنشئت فى أوائل الستينيات لخدمة مشروع الوادى الجديد - مثالا للمدن التى أنشئت فى تلك الفترة وقد توالى بعد ذلك إنشاء عاصمة مريوط وخمس مدن فرعية ، و٣١ قرية فى مشروع استصلاح أراضى مريوط وشرق القناة ، إلا أن هذه المشروعات توقفت بعد احتلال سيناء عام ١٩٦٧ [٢١] .

ومن الجدير بالذكر أن أغلب هذه المجتمعات الجديدة التى أنشئت فى فترة الستينيات كانت ذات طابع زراعى قائم على استصلاح الأراضى ، هذا بالإضافة إلى أن تلك التجربة لم تستمر بنفس المعدل الذى بدأت به بسبب نشوب حرب ١٩٦٧ وتوجيه جانب كبير من الموارد المالية للدولة لتمويل نفقات الحرب ، مما أدى إلى إعاقة خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية للدولة فى تلك الفترة وحتى بداية السبعينيات .

ويمكن القول بأن البدايات الأولى للتجربة الحالية للمدن الجديدة ظهرت بعد حرب ١٩٦٧، حينما أدركت الدولة أن هناك أزمة حضرية لابد من إيجاد حلول لها ، فتكونت لجنة تخطيط القاهرة الكبرى عام ١٩٦٨ ، وأوصت بوضع خطة

إقليمية تستهدف استكمال نمو القاهرة الكبرى ، من خلال إقامة مدن تابعة تستوعب فائض سكان العاصمة ، إلا أن هذه التوصية لم تخرج إلى حيز التنفيذ آنذاك [٢٢] .

تجربة المدن الجديدة فى مرحلة السبعينيات

لم يقتصر الأمر على الاهتمام بتخطيط القاهرة الكبرى فقط ، بل ظهر اهتمام عام بالتخطيط العمرانى باعتباره الأداة الفعالة لتحقيق غايات وأهداف التنمية الشاملة ، والتى تتضمن الاستغلال الأمثل للموارد والثروات الطبيعية وحماية الرقعة الزراعية ، مع توفير البيئة العمرانية الملائمة لاستيعاب أعداد السكان المتزايدة . ومن ثم ، فقد أنشئت الهيئة العامة للتخطيط العمرانى* لتكون الجهة المسئولة أمام الدولة عن توجيه وتنظيم ودفع عملية التخطيط العمرانى فى مصر نحو تحقيق الاحتياجات العمرانية على المستوى القومى ، هذا بالإضافة إلى اعتبار الهيئة – فيمابعد – هى الجهة المسئولة عن تنفيذ المخططات العمرانية طبقا لقانون التخطيط العمرانى رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ ولائحته التنفيذية [٢٣] .

وفى عام ١٩٧٤ صدرت ورقة أكتوبر كوثيقة عمل لفترة ما بعد انتصار أكتوبر ، متضمنة الدعوة لوضع وتنفيذ استراتيجية حضارية شاملة فى إطار مشروع شامل لرسم خريطة جديدة لمصر ، مؤكدة على الحاجة إلى إيجاد مناطق جديدة للاستيطان البشرى فى الصحراء الواسعة بعيدا عن الوادى الذى ضاق بسكانه ، هذا من منطلق حماية الأرض الزراعية من التعدى عليها بالبناء من ناحية ، وسعيا نحو خلخلة الكثافة السكانية فى المناطق الحضرية من ناحية أخرى [٢٤] .

* أنشئت الهيئة بالقرار الجمهورى رقم ١٠٩٣ لسنة ١٩٧٣ .

وبعد صدور ورقة أكتوبر - باعتبارها وثيقة رسمية مقدمة من رئيس الجمهورية - بداية لمرحلة جديدة فى تجربة المدن الجديدة فى مصر ، حيث اتجهت الجهود إلى إعادة تعمير ما دمرته الحروب المتتالية من مدن إقليم قناة السويس ، كاستجابة لما أشارت إليه ورقة أكتوبر من أن منطقة قناة السويس ذات الموقع الفريد لابد وأن يمتد عمرانها المقبل إلى قلب سيناء .

وكصدى لورقة أكتوبر صدر القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالتعمير وتعديلاته بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٥ ، والذى نص فى مادته الأولى على أن تضع وزارة الإسكان والتعمير خطة لتعمير محافظة سيناء ومدن القناة والصحراء الغربية ، وذلك فى إطار خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة للدولة . كما نص فى مادته الخامسة على تمتع شركات المقاولات الأجنبية وبيوت الخبرة الاستشارية الأجنبية العاملة فى مشروعات التعمير بالإعفاءات الضريبية المقررة لرأس المال الأجنبى بمقتضى قانون استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة (٢٥) .

وفى إطار الاهتمام بتخطيط القاهرة الكبرى والتى بدأت تعانى من ظاهرة الامتداد العشوائى عن طريق وضع اليد على الأراضى المملوكة للدولة ، نتيجة للتزايد السكانى ، وعدم قدرة الأجهزة المحلية المسئولية عن مدينة القاهرة الكبرى على توفير المساحات اللازمة لاستيعاب تلك الزيادة السكانية ، وتوفير أراضى البناء كبديل للإسكان العشوائى على الأراضى الزراعية ، أنشىء الجهاز التنفيذى لتعمير القاهرة الكبرى* ؛ بهدف المساهمة فى حل المشكلات التى تعانى منها القاهرة الكبرى (٢٦) .

وفى إطار الجهود الموجهة للتعمير صدر عدد من القرارات الجمهورية

* أنشىء الجهاز بالقرار الوزارى رقم ٤٥ لسنة ١٩٧٥ .

بشأن تخصيص الأراضى اللازمة لإقامة مجتمعات عمرانية جديدة ، وهى : العاشر من رمضان * ، و١٥ مايو ** والسادات *** . وفى إطار تنظيم الهيئات والأجهزة المعنية بالتعمير صدر القرار الجمهورى رقم ٢٧٥ لسنة ١٩٧٨ بشأن تنظيم وزارة التعمير والمجتمعات الجديدة ، والتى تقوم بمقتضاه ببحث واقتراح ورسم وتنفيذ خطط وسياسات التخطيط العمرانى والمدن الجديدة بما يتفق وأهداف خطة التنمية والسياسة العامة للدولة [٢٧] .

من الملاحظ أنه مع نهاية السبعينيات ظهر واضحا ذلك الجهد المكثف ليس فقط فى مجال إنشاء الأجهزة المنوط بها النهوض بالتنمية العمرانية ، بل وأيضا فى مجال إصدار القوانين والقرارات المتعلقة بتنظيم النمو العمرانى والمجتمعات الجديدة وتلك المحفزة للاستيطان والاستثمار بهذه المجتمعات . فقد تضمن القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ والخاص بالمجتمعات العمرانية الجديدة فى مادته الثانية إنشاء هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة لتكون دون غيرها جهاز الدولة المسئول عن إنشاء المجتمعات الجديدة ، كما أكد فى مادته الثالثة على حظر إنشاء المجتمعات العمرانية الجديدة على الأراضى الزراعية ، وكذلك المحافظة على ما قد يوجد بالأراضى التى يقع عليها الاختيار لإقامة مجتمعات جديدة من ثروات معدنية أو بترولية ، وما تحويه من آثار أو تراث تاريخى . كما تضمنت المادتين ١٨ و١٩ منح تيسيرات وإعفاءات تعد بمثابة حوافز مشجعة على الاستيطان بالمدن الجديدة ، واتساع مجال الاستثمار بها ، حيث نص القانون على إعفاء هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة والأفراد والشركات المتعاقدة معها من الرسوم الجمركية ، وكذلك الرسوم المقررة على الواردات اللازمة للمشروعات

* قرار جمهورى رقم ٢٤٩ لسنة ١٩٧٧ .
** قرار جمهورى رقم ١١٩ لسنة ١٩٧٨ .
*** قرار جمهورى رقم ١٢٣ لسنة ١٩٧٨ .

المتعلقة بإنشاء المجتمعات العمرانية الجديدة ، وكذلك إعفاء الهيئة من جميع الضرائب والرسوم والعوائد المستحقة على القروض والتسهيلات الإئتمانية التى تمنح لها لتمويل المشروعات الخاضعة لأحكام هذا القانون . كما نص القانون أيضا فى المواد ٢٢ و ٢٣ و٢٤ على إعفاء شاغلى العقارات التى تقام بتلك المجتمعات مما هو مستحق عليهم من الضريبة على العقارات المبنية ، ومن الضرائب والرسوم الإضافية المتعلقة بها أيا كانت تسميتها أو مصدر فرضها ، وذلك لمدة ١٠ سنوات من تاريخ إتمام العقار وصلاحيته للانتفاع به فى الغرض الذى أنشىء من أجله ، متى تم ذلك فى المواعيد التى يحددها مجلس إدارة الهيئة ، أو يتضمنها العقد المبرم مع ذوى الشأن . كما تعفى أيضا الأراضى الواقعة فى نطاق المجتمعات العمرانية الجديدة ، والتى يتم استصلاحها وزراعتها فى المواعيد التى يحددها مجلس إدارة الهيئة مما قد يكون مستحقا عليها من ضرائب الأطيان ، والضرائب والرسوم الإضافية وذلك لمدة ١٠ سنوات من تاريخ جعل الأرض صالحة للزراعة ، هذا إلى جانب إعفاء أرباح المشروعات والمنشآت التى تزاول نشاطها فى مناطق خاضعة لأحكام هذا القانون من الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وملحقاتها ، كما تعفى الأرباح التى توزعها أى منها من الضريبة على إيرادات القيم المنقولة وملحقاتها وذلك لمدة ١٠ سنوات اعتبارا من أول سنة تالية لبداية الإنتاج أو مزاولة النشاط .

ولا شك ان إصدار مثل هذا القانون يشكل دفعة قوية لمسار تجربة المدن الجديدة فى مصر بما يتضمنه من إنشاء هيئة مستقلة للإشراف على إقامة وتنمية تلك المجتمعات ، وكذلك بما يقدمه من تسهيلات للسكان والمستثمرين لتشجيعهم على الانتقال للإقامة بها وجذب رؤوس الأموال للاستثمار .

وقد شهدت نهاية مرحلة السبعينيات – وعلى وجه التحديد عام ١٩٧٩ –

صدور القرارات الجمهورية بشأن إنشاء مدن السادس من أكتوبر * والأمل ** ، والعامرية الجديدة *** على التوالى [٢٨] . ومن ثم يمثل حصاد السبيعينيات صدور قرارات إنشاء وتخصيص الأراضى لإقامة ٦مدن جديدة تجمع ما بين مدن مستقلة وأخرى تابعة . كما يمكن القول بأن مثل هذه القوانين والقرارات التى صدرت فى تلك الفترة تعكس تدعيما لسياسة التعمير والمدن الجديدة فى تلك المرحلة التى تعد البداية الفعلية للامتداد بالعمران البشرى نحو الصحراء ، والبعد عن الشريط الضيق حول الوادى والدلتا .

تجربة المدن الجديدة فى مرحلة الثمانينيات

استكمل برنامج إنشاء المدن الجديدة فى الثمانينيات المسيرة التى بدأها فى السبعينيات ، حيث شهدت بداية تلك الفترة صدور القرار الجمهورى رقم ٥٤٠ لسنة ١٩٨٠ باعتبار الساحل الشمالى مجتمعا عمرانيا جديداً ، وكذلك قرار مجلس الوزراء رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٨٠ باعتبار كل من الساحل الشمالى وميناء دمياط الجديد مجتمعات عمرانية جديدة [٢٩] .

وعلى صعيد اهتمام الدولة بقضية التعمير ، ظهر فى بداية فترة الثمانينيات أيضا اهتماما من قبل وزارة التعمير والدولة للإسكان بإجراء عدد من الدراسات فى مجال التنمية الحضرية أملا فى إمكانية وضع خطة طويلة المدى للتنمية الحضرية على هدى من نتائج تلك الدراسات ، وكان من أبرزها دراسة "السياسة القومية الحضرية" عام ١٩٨٢ ، ودراسة "استخدام الأرض المصرية" ، و"الدراسة القومية لاستخدام المياة" . وعلى الرغم من أن نتائج هذه الدراسات لم تقر كاستراتيچية للتنمية الحضرية ، فإنه يمكن اعتبارها – إلى جانب توصيات

* قرار جمهورى رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٧٩ .
** قرار جمهورى رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٧٩ .
*** قرار جمهورى رقم ٥٠٦ لسنة ١٩٧٩ .

المؤتمر القومى للسكان الذى عقد فى منتصف الثمانينيات - بمثابة توجهات للتنمية العمرانية فى مصر ، وتبنى خريطة لتوزيع السكان (٣٠) .

وقد شهدت بداية الثمانينيات أيضا صدور قانون التخطيط العمرانى (القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢) ، ولقد كانت هناك حاجة ماسة لصدوره ، حيث كان الامتداد العمرانى من قبل تحكمه مجموعة من القوانين المتفرقة ، وبعضها لم يوضع موضع التطبيق ، وازاء هذا التعدد فى القوانين المتعلقة بالتخطيط العمرانى فضلا عن قصور بعض أحكامها عن مواجهة متطلبات التخطيط العام كان من الضرورى صدور مثل هذا القانون (٣١) . وقد نص القانون فى مادته الأولى على أن الهيئة العامة للتخطيط العمرانى هى جهاز الدولة المسئول عن رسم السياسة العامة للتخطيط العمرانى وإعداد خطط وبرامج التنمية العمرانية على مستوى الجمهورية . كما أكد فى مادته الثانية على خطر إقامة أية مبانى أو منشآت على الأراضى الزراعية ، أو اتخاذ أية إجراءات فى شأن تقسيم هذه الأراضى ، كما يعتبر فى حكم الأراضى الزراعية الأراضى البور القابلة للزراعة داخل الرقعة الزراعية ، وهو فى ذلك يؤكد على ما سبق أن نص عليه القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ . وقد دعمت الدولة أيضا حظر البناء على الأرض الزراعية بصدور القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٨٣ والذى حدد العقوبات فى حالة البناء على الأراضى الزراعية أو البور أو القابلة للزراعة بالحبس أو بغرامة لا تقل عن ١٠ آلاف جنيه ولا تزيد عن ٥٠ ألف جنيه ، كما نص على أنه لا يجوز وقف الحكم بتنفيذ العقوبة بالغرامة فى جميع جرائم الاعتداء على الأرض الزراعية ، وأن تتعدد العقوبات بتعدد المخالفات مع إلزام المخالف بإزالة أسباب المخالفة ، وذلك من أجل ردع المعتدين على الأرض الزراعية ، ورغم ذلك فإن التعدى على الأرض الزراعية بالبناء مازال مستمراً ، والفاقد فى الأرض الزراعية فى تزايد ، مما

يعكس انعدام هيبة القانون فى توفير الحماية الجنائية للأرض الزراعية من التعدى عليها . وقد أرجعت الدراسات هذا التعدى على الأرض الزراعية بالبناء إلى العديد من الأسباب ، فى مقدمتها عدم تحديد كردونات المبانى فى كثير من المدن والقرى بما يسمح بالتحايل على القانون ، هذا إلى جانب ضعف الإحساس بفاعلية القانون تحت وطأة الضغط السكانى المتزايد والاحتياج الملح لبناء المساكن من ناحية ، والإتجار فى الأراضى وتحويلها إلى مبانى لما تحقق من مكاسب كبيرة مقابل انخفاض العائد من الأرض الزراعية وتراجع غلة الأرض من ناحية أخرى ، هذا بالإضافة إلى طول الإجراءات المتبعة فى تنفيذ الأحكام الصادرة فى قضايا التعدى على الأرض الزراعية ، مما يؤدى إلى تأخر تنفيذها أو عدم تنفيذها باللجوء إلى الرشوة أو التواطؤ مع الخبراء ، مما يفقد تلك الأحكام قوتها وفاعليتها ويعكس الفجوة الواضحة ما بين النص القانونى والتطبيق [٣٢] .

وقد واكب صدور قانون التخطيط العمرانى عام ١٩٨٢ إصدار عدد من القرارات الوزارية بشأن إنشاء مدن : العبور ، والصالحية الجديدة ، وبدر والنوبارية الجديدة * ، على التوالى [٣٣] هذا إلى جانب تخصيص مواقع بالساحل الشمالى لإنشاء مشروعات سياحية .

وقد شهد النصف الثانى من الثمانينيات أيضا اهتماما واضحا بتوجيه التعمير نحو إقليم الصعيد ، حيث أنشئ جهاز جنوب الصعيد ** ، ويختص بالدراسة والإشراف على تنفيذ كافة مشروعات التعمير والتنمية التى يتقرر تنفيذها بمنطقة جنوب الصعيد (سوهاج ، قنا ، أسوان) فى مختلف أنشطة

* قرارات وزارية أرقام ١٢٩٠ لسنة ١٩٨٢ ، ١٢٣٧ لسنة ١٩٨٢ ، ٢٣٥ لسنة ١٩٨٢ ، ٣٧٥ لسنة ١٩٨٦ على التوالى .
** قرار وزارى رقم ١١ لسنة ١٩٨٥ .

الإسكان والمرافق والخدمات ، وبصفة خاصة الربط بين الخطة الاقتصادية والاجتماعية للدولة والتخطيط الإقليمى لمنطقة جنوب الصعيد ، وتنمية المناطق العمرانية الجديدة ، وإبراز مقوماتها سواء كانت أرضية أو سياحية أو تعدينية ، والتنسيق بين الجهات القائمة بتنفيذ تلك المشروعات (٣٤) .

وقد شهد إقليم الصعيد تخصيص الأراضى اللازمة لإقامة مجتمعات عمرانية جديدة (مدن التوأم) بدءا من المنيا الجديدة * ، وبنى سويف الجديدة ** (٣٥) .

وفى عام ١٩٨٧ تم تشكيل لجنة *** لوضع تصور لخريطة تفصيلية لأراضى جمهورية مصر العربية ، وما يلزم منها للأغراض المختلفة (أغراض الدفاع ، استصلاح الأراضى ، إقامة المجتمعات العمرانية الجديدة ، وكذلك المناطق الأثرية التى يمكن اعتبارها مناطق سياحية) . وتضم هذه اللجنة ممثلين من كل من وزارات : الدفاع ، الزراعة واستصلاح الأراضى ، التعمير ، المجتمعات الجديدة ، الكهرباء ، السياحة ، الثقافة ، الحكم المحلى لوضع التصور المطلوب (٣٦) . وتجدر الإشارة إلى أن تشكيل مثل هذه اللجنة يمثل ضرورة ملحة لتحقيق نوع من التنسيق بين الوزارات المختلفة لخدمة أغراض التعمير هذا فى ظل ما سبق أن أشارت إليه ورقة أكتوبر ١٩٧٤ ، من ضرورة وضع استراتيچية حضارية شاملة ، فى إطار مشروع شامل لرسم خريطة جديدة لمصر ، وكان هذا يستلزم – بطبيعة الحال – أن يتخذ من الإجراءات ما يساعد على تحقيق هذا المشروع ، إلا أن الفترة التالية لصدور ورقة أكتوبر لم تشهد سوى قرارات متفرقة بإنشاء عدد من المدن الجديدة والأجهزة الخاصة بالتعمير حتى منتصف

* قرار وزارى رقم ٢٧٨ لسنة ١٩٨٦ .
** قرار وزارى رقم ٦٤٣ لسنة ١٩٨٦ .
*** قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢١٠ لسنة ١٩٨٧ .

الثمانينيات التى شهدت تشكيل هذه اللجنة .

وكخطوة على طريق تدعيم سياسة التعمير ، فتحت اعتمادات إضافية عن السنة المالية ١٩٨٤/١٩٨٥ بموازنة كل من هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة وصندوق تمويل المساكن التى تقيمها وزارة التعمير والمجتمعات الجديدة والهيئة العامة لتعاونيات البناء والاسكان .

ومع نهاية مرحلة الثمانينات صدر قانون الاستثمار رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ ، والذى أكد فى المادة ١١ على ما سبق أن تضمنه القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ بشأن الإعفاء بالنسبة لمشروعات استصلاح الأراضى والتعمير والمدن الجديدة والمناطق الصناعية الجديدة والمناطق النائية لمدة ١٠ سنوات ، وأضاف أنه يجوز فى الحالات التى تقتضيها المصلحة العامة مد هذه المدة خمس سنوات أخرى بموافقة مجلس الوزراء [٣٧] .

ويمكن القول أن مرحلة الثمانينيات تمثل بداية الاهتمام بالتوزيع السكانى بإقليم الصعيد ، حيث تم تخصيص الأراضى اللازمة لانشاء مدينتين جديدتين يمكن تصنيفهما ضمن ما يعرف بالمدن التوأم على الجانب الشرقى للنيل فى مقابل المدن القائمة بالفعل ، وتمثلان الحلقة الأولى فى سلسة إنشاء المدن التوءم الجديدة فى معظم أنحاء الصعيد التى شهدتها فترة ما بعد الثمانينيات .

مرحلة التسعينات وما بعدها

اتسمت مرحلة التسعينيات بتوجيه الاهتمام الأكبر نحو التنمية العمرانية بصعيد مصر ، حيث تم تخصيص الأراضى لإقامة عدد من المدن الجديدة ، وضم بعض الأراضى الصحراوية المملوكة للدولة إلى مناطق إقامة المجتمعات العمرانية الجديدة ، هذا إلى جانب القوانين المتعلقة بتنظيم قواعد التصرف فى الأراضى الصحراوية المملوكة للدولة وتشجيع الاستثمار فى المجتمعات العمرانية الجديدة .

فعلى صعيد إقامة المدن الجديدة ، فقد تم تخصيص الأراضى اللازمة لإقامة مدن الصفا بأسيوط ، وأسوان الجديدة ، والفيوم الجديدة ، أخميم الجديدة ، وسوهاج الجديدة ، وقنا الجديدة ، وطيبة الجديدة ، شرق الأقصر ، وأيضا مدينة توشكى الجديدة ، هذا بالإضافة إلى التجمع الثالث والخامس بالقاهرة الجديدة ومدينتى الشيخ زايد ، والشروق * .

أما على صعيد *القوانين التى* صدرت فى تلك *الفترة* ، فهناك *القانون* رقم ٥ لسنة ١٩٩٦ بشأن تنظيم قواعد التصرف بالمجان فى الأراضى الصحراوية المملوكة للدولة أو الأشخاص الاعتبارية العامة ، أو تأجيرها إسميا لإقامة مشروعات استثمارية عليها . وقد نص على عدم انتقال الملكية للمتصرف إليه قبل إتمام تنفيذ المشروع وبدء الإنتاج الفعلى ، وإذا لم يتم تنفيذ المشروع فى المدة المنصوص عليها فى قرار التخصيص تسترد الأرض ، أو يتم بيعها أو تأجيرها لصاحب المشروع وفقا للأسعار السائدة فى المنطقة ، وذلك ضمانا لجدية أصحاب المشروعات . كما نص القانون على أنه لا يجوز التصرف فى هذه الأراضى قبل نقل ملكيتها للمتصرف إليه . وقد حدد القانون مدة الإيجار بأربعين سنة تجدد مادام المشروع قائما . أما فيما يتعلق بضمانات وحوافز الاستثمار ، فقد صدر القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ متضمنا تحديد ستة عشر مجالا من مجالات الاستثمار تتمتع الشركات العالمية فيها بإعفاءات ضريبية ، ومن بين تلك المجالات التوزيع السكانى واستصلاح الأراضى البور والصحراوية وزراعتها(٣٨).

* الوقائع المصرية ، عدد ٢٩ ، ١٩٨٩/٧/٧٠ .
اسيوط القرار الجمهورى رقم ٧٣ لسنة ١٩٩٣/أسوان القرار الجمهورى رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٩ ، سوهاج القرار الجمهورى رقم ١٩٦ لسنة ٢٠٠٠/توشكى القرار الجمهورى رقم ١٩٩ لسنة ٢٠٠٠ الفيوم القرار الجمهورى رقم ١٩٣ لسنة ٢٠٠٠/قنا القرار الجمهورى رقم ١٩٧ لسنة ٢٠٠٠ ، أخميم القرار الجمهورى رقم ١٩٥ لسنة ٢٠٠٠/طيبة القرار الجمهورى رقم ١٩٨ لسنة ٢٠٠٠ .

وتجدر الإشارة إلى أنه فى عام ١٩٩٨ قامت الهيئة العامة للتخطيط العمرانى بدراسة بعنوان "خريطة التنمية والتعمير لجمهورية مصر العربية عام ٢٠١٧" ، ركزت على الاهتمام بتحليل العمران القائم ، وتحديد مشاكله ، وأوصت بأن حل كثير من تلك المشاكل يكمن فى الخروج من الوادى الضيق إلى الآفاق الأرحب بالأراضى المصرية ، مشيرة إلى حتمية إقامة المدن والمجتمعات الجديدة ، مؤكدة على أهمية الربط بينها وبين النسق الحضرى القائم على ضوء الدور المتوقع لها على المستوى القومى[٣٩] .

وقد حددت تلك الدراسة مواقع التنمية والتعمير بناء على ما لها من مقومات اقتصادية ، فى شبه جزيرة سيناء (بوابة مصر الشرقية) ، والبحر الأحمر (بوابة مصر الجنوبية الشرقية) ، ومنطقة بحيرة السد العالى (البوابة الجنوبية) ، هذا إلى جانب المحافظات الأكثر احتياجا للتنمية والطاردة للسكان وهى محافظات : المنيا ، والقليوبية ، والدقهلية ، وسوهاج ، وقنا ، والبحيرة ، والفيوم ، وبنى سويف ، والغربية ، والشرقية ، وأسيوط . ومع بدايات الألفية الحالية أصدرت وزارة السكان والمرافق والمجتمعات العمرانية سجلا بعنوان "مبارك والعمران ... إنجازات الحاضر لبناء المستقبل" يتضمن ما يسمى بالاستراتيچية الجديدة للتنمية العمرانية تستند إلى محورين أساسيين متزامنين من حيث الفكر التخطيطى : أولهما تنمية المناطق الصحراوية ، ويشمل تنمية المناطق النائية من ناحية ، وإنشاء المدن الجديدة من ناحية أخرى . أما المحور الثانى فينصب اهتمامه على الارتقاء بالهيكل العمرانى القائم ، وقد تضمن الجانب الخاص بإنشاء مدن جديدة تحديدا لمواقع التجمعات الجديدة حتى عام ٢٠١٧ ، مصنفا إلى مدن جديدة قائمة بالفعل ، ومدن جديدة أخرى مقترحة جارى تخطيطها ، ومدن جديدة تحت الدراسة [٤٠] يوضحهم الجدول التالى :

مواقع التجمعات العمرانية الجديدة

عام ٢٠١٧

مدن جديدة قائمة ١٧ مدينة	تجمعات جارى تخطيطها ١٨ مدينة	تجمعات تحت الدراسة ٣٠ مدينة
	مدن جديدة مقترحة	
٦ أكتوبر	الفرافرة	جنوب سيدى برانى
برج العرب الجديدة	أخميم الجديدة	جنوب مرسى مطروح
الصالحية الجديدة	سوهاج الجديدة	جنوب الضبعة
١٠ رمضان	شرق الطور/رأس محمد	جنوب سيدى عبد الرحمن
١٥ مايو	الأمل	وادى النطرون/العلمين
السادات	الفيوم الجديدة	الواحات /العلمين
دمياط الجديدة	الخارجة	شمال سيوة
النوبارية الجديدة	الداخلة	شرق سيوة
العبور	شرق العوينات	البويطى/سيوة
بدر	قنا الجديدة	وادى التكنولوچيا
الشيخ زايد	نجع حمادى الجديدة	شرق البحيرات
بنى سويف الجديدة	أسوان الجديدة	رفح الجديدة
المنيا الجديدة	أدفو الجديدة	نخل الجديدة
الشروق	توشكى	أبو زنيمة
القاهرة الجديدة	ساقلتة الجديدة	طريق وادى فيران
أسيوط الجديدة	الأقصر الجديدة	قوتة السكنية الصناعية
طيبة الجديدة	رشيد الجديدة	غرب الزعفرانة
	إدكو الساحلية الجديدة	بنى مزار/رأس غارب
		طريق الفيوم/الإسكندرية
		الكريمات /الزعفرانة
		الفشن/بنى مزار
		ديروط
		الواحات البحرية
		طريق ديروط/الفرافرة
		المدينة الغربية بأسيوط
		بئر مر
		وادى العلاقى
		كركر
		سمالوط الجديدة
		ملوى الجديدة

المصدر : وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية الجديدة ، مبارك والعمران ، إنجازات الحاضر لبناء للمستقبل ، بدون سنة نشر ، ص٤٩ .

وتجدر الإشارة إلى أن المدن التى تمت بالفعل قد بلغت مساحة الأراضى المجهزة بالمرافق بها ٤٣٥ كم٢ ، منها حوالى ٢١٨ كم٢ للإسكان ، و١١٣ كم٢ للصناعة ، و١٠٤ كم٢ للتجارة والخدمات والمشروعات السياحية . كما ساهمت تلك المدن فى توفير حوالى ٢٣٠ ألف وحدة سكنية قامت بتنفيذها هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة بإجمالى استثمارات قدرها ٣ر٥ مليار جنيه ، هذا بالإضافة إلى الوحدات السكنية التى تقوم بتنفيذها هيئات مختلفة وجمعيات تعاونية وشركات وأفراد ، والتى بلغت ٢٨٤ ألف وحدة سكنية بمستويات مختلفة ، وقد تم استثمار ماقيمته حوالى ١٩ مليار جنيه فى قطاعات المرافق والخدمات والإسكان ، كما استوعبت تلك المدن أيضا ٢٧٣٢ مصنعا منتجا برأس مال حوالى ٢٣ مليار جنيه ، وبقيمة إنتاج سنوى حوالى ٢٧ مليار جنيه ، وأتاحت هذه المصانع المنتجة ٢٥٠ ألف فرصة عمل ، هذا إلى جانب ١٧٣٨ مصنعا تحت الإنشاء يبلغ رأس مالها حوالى ٦ مليار جنيه ، وتحقق عائدا سنويا بما قيمته ٥ر٥ مليار جنيه ، وتتيح حوالى ٨٨ ألف فرصة عمل [٤١] .

وعلى الرغم من تلك الإنجازات التى تحققت فى المدن الجديدة ، فإن الواقع الفعلى يشير إلى عجز تلك المدن عن اجتذاب الأعداد المستهدفة من السكان لها ، فقد كان من المخطط لها أن تجذب ٨ر٨ مليون نسمة ، إلا أن أعداد السكان التى انتقلت إليها بالفعل لم تتجاوز ٦ر١ مليون نسمة [٤٢] ، حيث تشير بيانات وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية الجديدة إلى أن نسبة الاشغال فى المدن الجديدة لم تتجاوز ٦٥٪ فى مدن الجيل الأول (١٠ رمضان ، ٦ أكتوبر ، ١٥ مايو ، السادات ، برج العرب ، الصالحية ، دمياط الجديدة) ونسبة ٤٥٪ فى مدن الجيل الثانى (بنى سويف الجديدة ، النوبارية ، بدر ، العبور ، المنيا الجديدة ، الشروق ، الشيخ زايد ، القاهرة الجديدة) .

ولاشك أن وراء التفاوت الواضح مابين الواقع الفعلى والوضع المستهدف بالمدن الجديدة العديد من الأسباب ، يتعلق بعضها بمعوقات تخطيطية ، ويرتبط البعض الآخر بمشكلات الاستيطان البشرى بتلك المجتمعات . وفيما يتعلق بالجوانب التخطيطية ، يرى البعض أن مخططات المدن الجديدة تضمنت أهدافا سكانية طموحة ، بصرف النظر عن مدى توافر المقومات الاقتصادية والاجتماعية التى تمكن من تحقيقها ، حيث اتبعت تلك المخططات الإنمائية مايعرف بمنهج العرض متضمنا تحديد الحجم المستهدف للسكان ، ومايتطلبه من خدمات ، ومايمكن أن يوفره من فرص عمل ، دون مراعاة لمنهج الطلب المقابل للعرض ، ومايحكمه من متغيرات تتعلق باختيار مواقع المدن والتركيب الاجتماعى للسكان ، وغيره من عوامل الجذب لتلك المدن [٤٣] ، هذا إلى جانب ارتفاع حجم الاستثمارات الموجهة لإنشاء وتنمية إدارة المجتمعات العمرانية الجديدة على كثرتها بما لايتناسب مع إمكانيات الدولة كبلد نام [٤٤].

وقد واجهت سياسة المدن الجديدة فى مصر - فى هذا الصدد - العديد من الانتقادات بسبب ضخامة حجم الاستثمارات الموجهة إليها ، فى مقابل تواضع معدلات التنمية بها ، استنادا إلى ما أشارت إليه تقارير هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة من أن التكاليف اللازمة لإنشاء مدن العاشر من رمضان والسادات و١٥ مايو وأكتوبر - على سبيل المثال - قدرت بنحو ٥٠٠ مليون جنيه ، وهو مايشكل نسبة تتراوح مابين ٢٢٪ و٣٠٪ من إجمالى الاستثمارات اللازمة للبنية الأساسية لحضر الجمهورية . ومن ثم ، فإن التوسع فى إقامة المدن الجديدة سيكون على حساب قطاعات أخرى لاتقل عنها أهمية ، هذا إلى جانب أن تمويل إنشاء تلك المدن يقع - فى جانب كبير منه - على عاتق الدولة . ففى حين ترتفع تكلفة إنشاء المدن الجديدة فإن العائد من بيع أراضيها منخفض

للغاية ، وأوضح مثال على ذلك مدينة العاشر من رمضان ، حيث بلغ نصيب الفرد من تكلفة البنية الأساسية ٨٠٠ جنيه ، ومن تكلفة الخدمات ٧٥٠ جنيه ، إلا أن نصيبه من إجمالى مبيعات الأرض قد بلغ ٣٥ جنيها فقط ، ومن ثم ، فإن نسبة مايسترد من رأس المال المستثمر فى مجال البنية الأساسية والخدمات ضئيل للغاية [٤٥] ، هذا على عكس ماحدث فى العديد من الدول المتقدمة التى شهدت تجارب ناجحة فى مجال إنشاء المدن الجديدة بمساهمة كبيرة من القطاع الخاص ، إلى جانب التمويل الحكومى والتمويل الذاتى من حصيلة بيع الأراضى والمبانى والخدمات ، بما يخفف بعض العبء عن كاهل الدولة .

وعلى صعيد آخر ، تلقت سياسة المدن الجديدة تأييدا لاستمرارها على ضوء مساهمتها فى استيعاب الزيادة السكانية الحالية والمتوقعة مستقبلا ، وذلك فى إطار المقابلة مابين تكلفة توطين السكان فى المدن الجديدة من ناحية ، وحجم الصعوبات التى من الممكن أن يواجهها الحيز العمرانى الحالى فى استيعاب تلك الأعداد المتزايدة من السكان دون وجود تلك المدن الجديدة من ناحية أخرى .

وتجدر الإشارة إلى أن التقديرات السكانية لمصر تشير إلى أنه من المتوقع أن يصل عدد سكان مصر عام ٢٠١٧ إلى حوالى ٨٤ مليون نسمة ، وهو مايعنى أن هناك زيادة فى عدد السكان تقدر بحوالى ٢٤٫٤ مليون نسمة عما كانت عليه عام ١٩٩٦ ، وإذا كانت مواقع المدن الجديدة الحالية أو الجارى تخصيص أراض لإقامتها والتى تبلغ حوالى ١٥٠ ألف فدان تكفى لاستيعاب نصف هذه الزيادة المتوقعة فى السكان ، فالأمر يستلزم توفير مساحات مماثلة فى مواقع جديدة من أجل استيعاب تلك الأعداد المتزايدة من السكان وتوفير فرص العمل لها ، والتى قدرت بحوالى ٦٫٨ مليون فرصة عمل ، استنادا إلى تقدير متوسط عبء الاعالة بـ ٣٫٦ فرد [٤٦] ؛ حتى لا تشكل عبئا مضافا على المدن القائمة .

أما مايرتبط بمشكلات الاستيطان البشرى التى تحد من فعالية المدن الجديدة فى استيعاب الحجم السكانى المستهدف بها ، فقد أشار العديد من الدراسات – عبر المراحل المختلفة لإنشاء تلك المدن الجديدة – إلى أن أوضاعها الحالية لا تتوافر بها عناصر الجذب السكانى ، حيث تعانى من القصور فى مجال توفير فرص العمل المناسبة ، والسكن الملائم لحجم الأسرة ، وإمكاناتها المادية ، وكذلك فى مجال الخدمات الأساسية اللازمة لتلبية الاحتياجات المعيشية لساكنيها ، وهى المجالات التى تشكل العناصر الأساسية التى تعد حافزا أساسيا لتشجيع الاستيطان البشرى فى أى مجتمع عمرانى .

خاتمة

لقد كان التفكير فى الخروج من الوادى الضيق إلى الصحراء ، من أبرز تداعيات استفحال الأزمة الحضرية التى يمر بها المجتمع المصرى ، والتى بدت بوادرها فى السنوات الأخيرة من الستينيات ، حيث شهدت اهتماما باستصلاح الأراضى وإقامة المجتمعات الزراعية ، ونوهت إلى ضرورة حماية الأرض الزراعية ، ودعمت هذا المطلب بتعاقب القوانين التى جرمت التعدى على الأرض الزراعية ، وحظرت البناء عليها ، إلا أن التعدى على الأراضى الزراعية مازال قائما والتناقص فيها مستمر ، حتى مع مايتم استصلاحه سنويا من الأراضى البور أو الصحراوية .

وعلى الرغم من تأكيد ورقة أكتوبر كوثيقة رسمية منذ عام ١٩٧٤ على ضرورة وضع استراتيچية للتنمية الحضرية ، والتى بدأت إرهاصاتها الأولى فى أعمال لجنة تخطيط القاهرة الكبرى والتى لم تخرج إلى حيز التنفيذ ، إلا أن الوضع استمر دون أن يكون هناك إمكانية للحديث عن وجود استراتيچية للتنمية الحضرية ، وإنما يمكن القول بوجود سياسات أو برامج أو مشروعات ، إلى أن

وضعت خريطة التنمية والتعمير فى مصر لعام ٢٠١٧ مع بدايات القرن الحالى ، والتى اشتملت على محورين أساسيين لتنمية المناطق الصحراوية وإقامة المجتمعات الجديدة من ناحية ، والإرتقاء بالهيكل العمرانى الحالى من ناحية أخرى .

وعلى الرغم من مرور مايقرب من ٢٧ عاما على بداية التجربة المصرية فى مجال إنشاء المدن الجديدة ، واكتمال إقامة ١٧ مدينة جديدة بالفعل ، ورغم الاهتمام الكبير الذى أولته الدولة لتلك التجربة ، بتوجيه الجهود والاستثمارات إلى إنشاء وتنمية المدن الجديدة ، والتركيز على توجيه الاستيطان البشرى نحو تلك المدن ، والتشجيع المستمر للمستثمرين على توجيه استثماراتهم إلى هذه المدن فى إطار ماتقدمه من تسهيلات وإعفاءات للمشروعات المقامة بالمدن الجديدة فى القوانين المتعاقبة منذ السبعينيات ، فإن الأوضاع الراهنة للنمو فى تلك المدن تشير إلى عجزها عن تحقيق الوضع المستهدف الذى أقيمت من أجله ، ومن ثم فالحاجة ماسة إلى المراجعة الدائمة للمشكلات التى تتعرض لها هذه المدن وهى بصدد بذل الجهد لتنميتها ، وتذليل الصعاب التى تعوق مسيرتها نحو تحقيق الآمال المعقودة عليها ، والاستفادة من تلك التجربة والتجارب العالمية الناجحة فى التخطيط للمدن الجديدة المقترحة من أجل تعظيم الإيجابيات والحد من السلبيات .

المراجــع

١ – أكاديمية البحث العلمي ، مجلس بحوث المجتمعات الجديدة ، تقييم المجتمعات العمرانية الجديدة ، القاهرة ، التقرير الدورى الأول ، دراسة التجارب العالمية ، مارس ١٩٨٦ ، ص ٢٤ .

٢ – Chekland, F. The British New Town as Policies, Town Planning Reveiew, Vol. 52, No. 2, 1981, p. 223.

٣ – Cameron G. C., The Future of the British Contribution, Longman, London, 1980, p. 304.

٤ – Schaffer, Frank, The New Town Movement in Britain, In International Growth Policies, New Town Contribution, John willey and sons, N. Y. 1987, p. 16.

٥ – Pierre, Marlin, The new Town Movement in Europe, The Annual of American Accadimy of Political and Social Science, Vol. 45, 1980, p. 19.

٦ – الهادى ، حامد عبده ، المجتمعات الجديدة بين العالمية والمحلية ، دراسة للحالة المصرية ، القاهرة ، مكتبة غريب ، ١٩٩٣ ، ص ٢٥ .

٧ – Tuppen J. N., The Development of French New Town, An Assessment of Progress in Urban Studies, Vol. 20, No. 1, 1983, p. 12.

٨ – James, Rubenstien, French. New town Policy, In Urban Growth Policies, New Town Contribution, John Willey and Sons, N. Y. 1978, p. 77.

٩ – Tuner, Alan, New town in Developing world, ThreeCase Studies, International Urban Growth Policies, New Town Contribution, John Willey and Sons, N, Y, 1978, p. 250.

١٠ – إسماعيل ، أحمد علي ، دراسات في جغرافية المدن ، القاهرة ، دار الثقافة والنشر والتوزيع الطبعة الثالثة ، ١٩٨٥ ، ص ١٥٠ .

١١ – White P., Urban Planning in Britain and Soviet Urban, in Town Planning Review, Vol. 51, 1980, p. 112.

١٢ – Tuner A., New Communities in the United States 1968-1973, in Town Planning Review, Vol. 45, No. 2, 1974, p. 259.

١٣ – Fredric, A. M. &., Laughtin, J. R., National Growth Policies and New Communities in United States, An Over View, in International Urban Growth Policies, new Town Contribution, John Willey and Sons, No. 4, 1978, p. 77.

١٤– وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية ، الهيئة العامة للتخطيط العمراني ، خريطة التنمية والتعمير لجمهورية مصر العربية عام ٢٠١٧ ، التقرير العام ، يونيو ، ١٩٩٨ ، ص ١١٤ .

١٥ – وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية الجديدة ، مبارك والعمران ، إنجازات الحاضر لبناء المستقبل ، القاهرة ، د . ت ، ص ١٠ .

١٦ – فهمى ، نهى ، استراتيچية التنمية العمرانية الحضرية فى المجتمع المصرى ١٩٥٠–٢٠٠٠ فى المؤتمر السنوى الخامس ، التغير الاجتماعى فى المجتمع المصرى خلال خمسين عاما ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ٢٠٠٣ ، ص ٦١٨ .

١٧– لطفى ، سهير وآخرون ، مستقبل القرية المصرية ، هدر موارد الأرض والمياه ، دراسة استطلاعية لأربع قرى مصرية بمحافظتى الدقهلية والمنيا ، القاهرة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٩٣ ، ص ٧٠ .

١٨– فهمى ، نهى ، استراتيچية التنمية العمرانية الحضرية فى المجتمع المصرى ١٩٥٠–٢٠٠٠ ، مرجع سابق ، ص ٦٨٤ .

١٩– نصار ، هبة أحمد ، الانفجار السكانى وسياسات التنمية والتحضر ، القاهرة ، ندوة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمدن الجديدة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٨٦ ، ص ١ .

٢٠– الدمرداش ، طلعت ، الجوانب الاقتصادية فى تخطيط وتنمية المجتمعات الجديدة ، رسالة ماچستير غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة الزقازيق ، ١٩٨٣ ، ص ٧٩ .

٢١– الهادى ، حامد عبده ، المجتمعات الجديدة بين العالمية والمحلية ، دراسة للحالة المصرية ، مرجع سابق ، ص ص ١٠٢–١٠٣ .

٢٢– رئاسة الجمهورية ، المجالس القومية المتخصصة ، نحو ملامح لسياسة المجتمعات العمرانية الجديدة ، تقرير المجلس الدائم للخدمات والتنمية الاجتماعية ، الدورة الرابعة ١٩٨٣–١٩٨٤ ، ١٩٨٤ ، ص ١٢٠ .

٢٣– وزارة التعمير والمجتمعات العمرانية الجديدة والإسكان والمرافق ، التعمير فى مصر ، القاهرة ، ١٩٨٩ ، ص ٢٧٢ .

٢٤– ورقة أكتوبر ، مايو ١٩٧٤ ، ص ٣ .

٢٥– هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة ، دليل هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة ، مجموعة القوانين واللوائح والقرارات حتى فبراير ١٩٨٤ ، القاهرة ، ص ص ٢٢١–٢٢٨ .

٢٦– وزارة التعمير والمجتمعات العمرانية الجديدة والإسكان والمرافق ، التعمير فى مصر ، مرجع سابق ، ص ٢١٤ .

٢٧– هيئة المجتمعات الجديدة ، دليل هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة ، مجموعة القوانين واللوائح والقرارات حتى فبراير ١٩٨٤ ، مرجع سابق ، ص ٢٢٠ .

٢٨– المرجع السابق ، ص ص ٢٤٣–٢٤٤ .

٢٩– المرجع السابق ، ص ص ٢٧٩–٢٨١ .

٣٠– فهمى ، نهى ، استراتيچية التنمية العمرانية الحضرية فى المجتمع المصرى ، ١٩٥٠ – ٢٠٠٠ مرجع سابق ، ص ص ٦٣٤–٦٣٥ .

٣١– وزارة التعمير والمجتمعات العمرانية الجديدة والإسكان والمرافق ، التعمير فى مصر ، مرجع سابق ، ص ٢٤ .

٣٢- لطفى ، سهير وآخرون ، مستقبل القرية المصرية ، هدر الأرض والمياه ، مرجع سابق ، ص ص ١٤٨-١٥٧ .

٣٣- هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة ، دليل المجتمعات العمرانية الجديدة ، مرجع سابق ، ص ص ٢٧٢-٢٧٦ .

٣٤- وزارة التعمير والمجتمعات العمرانية الجديدة والإسكان والمرافق ، التعمير فى مصر ، مرجع سابق ، ص ٢٠١.

٣٥- هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة ، دليل هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة ، مرجع سابق ، ص ص ١٥-٢٣ .

٣٦- الوقائع المصرية ، عدد ٦٦ ، ١٩٨٧/٣/١٨ .

٣٧- الوقائع المصرية ، عدد ٢٩ ، ١٩٨٨/٧/٢٠ .

٣٨- المركز الديموجرافى ، التشريع والمشكلة السكانية فى مصر ، أوراق ديموجرافية ، مصر ، القاهرة ، رقم ٩ ، أكتوبر ، ٢٠٠٣ ، ص ١٣ .

٣٩ - وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية الجديدة ، الهيئة العامة للتخطيط العمرانى ، خريطة التنمية والتعمير لجمهورية مصر العربية عام ٢٠١٧ ، مرجع سابق ، ص١ .

٤٠ - وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية الجديدة ، مبارك والعمران ، انجازات الحاضر لبناء المستقبل ، بدون سنة نشر ، ص ص ٤٦-٤٩ .

٤١ - المرجع السابق ، ص٤٦ .

٤٢ - فهمى ، نهى ، استراتيجية التنمية العمرانية الحضرية فى المجتمع المصرى ١٩٥٢ - ٢٠٠٠ ، مرجع سابق ، ص٦٨٠ .

٤٣ - ربيع ، مجدى كمال ؛ عبد اللطيف ، طارق ، المشاكل التطبيقية للمدن الجديدة ، التجربة المصرية ، المعهد العربى لإنماء المدن ، معهد التخطيط الإقليمى والعمرانى ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٨ ، ص٣١.

٤٤ - فهمى ، نهى ، مدينة العاشر من رمضان توطن صناعى سريع واستيطان بشرى متعثر ، القاهرة ، ورقة مقدمة إلى مؤتمر "نحو استراتيجية قطرية وإقليمية للتنمية الحضرية فى العالم العربى" ، معهد التخطيط الإقليمى والعمرانى ، جامعة القاهرة بالتعاون مع منظمة اليونيسكو والمركز المفرنسى للتوثيق والدراسات القانونية والاقتصادية والاجتماعية ، ١٥-١٨ ديسمبر ، ١٩٩٠ ، ص ٥ .

٤٥ - نصار ، هبة ، الانفجار السكانى وسياسات التنمية والتحضر ، مرجع سابق ، ص١٢٥.

٤٦ - وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية ، الهيئة العامة للتخطيط العمرانى ، خريطة التنمية والتعمير لجمهورية مصر العربية عام ٢٠١٧ ، مرجع سابق ، ص ص ١١٤-١١٥.

Abstract

NEW CITIES' EXPERIENCE IN EGYPT
A HISTORICAL PERSPECTIVE

Waafa Morcos

This paper presents a historical perspective of te contemporary new cities' experience in Egypt, considering the establisment of new cities a fundamental strategy and a crucial prerequisite for the redistribution of the population of the extention of inhabited areas in Egyt. It aims at confronting the obvious disparity in the urban inhabited pattern in Egypt.

It displays the new cities' experiences around the world, and it also traces the local experience in Egypt since its early beginning uptill now. It also discusses the extent of their effectiveness in achieving the goals for which they were established and the exerted efforts for reaching a successful planning, legislative and executive level.

Furtermore, the paper focuses of the obstables that hamper the prosperity of new cities, in purpose of examining their positive impacts, and minimizing their negative effects.

التطور التاريخى للعدالة الاجتماعية
فى التعليم المصرى *

إبراهيم البيومى **

لهذه الدراسة هدفان : أولهما هو تقديم لمفهوم العدالة الاجتماعية فى التعليم المصرى من منظور تاريخى ، والثانى هو الكشف عن الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لأهم المشكلات التى تحول دون تحقيق العدالة فى التعليم المصرى فى واقعه المعاصر . ومن أهم نتائج هذه الدراسة أن نظام التعليم المصرى لم يتوصل بعد إلى صيغة متوازنة تحقق العدالة التعليمية بين الفئات الاجتماعية المختلفة .

تمهيد

كانت قضية العدالة الاجتماعية – ولا تزال – إحدى أهم قضايا التطور السياسى والاقتصادى فى تاريخ مصر الحديث والمعاصر . وكان التعليم – ولا يزال كذلك – من أهم مجالات البحث فى أوضاع العدالة الاجتماعية ، وفى التعرف على مدى تحققها فى الواقع ؛ فالتعليم وسيلة رئيسية من وسائل الحراك الاجتماعى على أساس القدرات والمهارات المكتسبة ، وليس على أساس الخلفيات الاجتماعية

* هذه الدراسة فصل من تقرير بحث ميدانى بعنوان "العدالة الاجتماعية فى التعليم" ، وهو جزء من مشروع "التعليم والعدالة الاجتماعية" ، وتتكون هيئة البحث من الدكاترة : ناهد رمزى (مشرفا) ، عادل سلطان (مستشارا) ، هويدا عدلى ، إبراهيم البيومى ، منى يوسف ، إمام حسنين ، هالة غالب ، والأساتذة منال عبد الله ، ريهام محى الدين ، محمد عبد الجواد .

** خبير ، قسم بحوث وقياسات الرأى العام ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

والاقتصادية الموروثة ، وهو أيضا أداة من أدوات تحقيق تكافؤ الفرص بين المواطنين من أجل الحصول على حقوقهم الأساسية ، وفى مقدمتها حق التعليم ذاته ، وما يترتب عليه من حقوق أساسية أخرى مثل حق العمل ، وحق التملك ، وحق السكن ، وحق السكن ، وحق المشاركة السياسية فى الحياة العامة .

وقبل أن نستطرد فى تتبع المراحل المختلفة التى مرت بها قضية العدالة فى تاريخ التعليم المصرى الحديث ، نلفت النظر إلى أن محور اهتمامنا لا ينصب على مفهوم العدالة الاجتماعية فى مقررات التعليم المصرى ومناهجه ، ولسنا نسعى إلى التعرف على إسهام هذه المقررات والمناهج فى بناء الوعى بمفهوم العدالة الاجتماعية ، أو فى نشر ثقافة العدالة فى المجتمع بصفة عامة من خلال مخرجات العلمية التعليمية - بالرغم من أهمية هذه القضايا بجد ذاتها كموضوعات لبحوث مستقلة - وإنما ينصب اهتمامنا على تحليل مفهوم "العدالة التعليمية" الذى نقصد به أن أبناء الوطن جميعهم لهم حقوق متساوية فى تلقى خدمة التعليم ، ولهم فرص متساوية كذلك للوصول إلى هذه الخدمة والحصول عليها من خلال المؤسسات الرسمية المختصة بتقديمها دون تمييز . ينصب اهتمامنا إذن على العدالة التعليمية كما جرى التعبير عنها فى الأطر الدستورية والقانونية ، وفى السياسات الحكومية التطبيقية ، وفى إدراكات النخب الفكرية والاتجاهات السياسية والحزبية فى تاريخ مصر الحديث والمعاصر .

ومنذ نشأة التعليم الحدث فى مصر إبان عهد محمد على إلى بدايات الألفية الثالثة ، مرت قضية العدالة الاجتماعية "التعليمية" بمراحل عدة يمكن تقسيمها زمنياً - بصورة تقريبية - إلى أربع مراحل رئيسية هى :

- المرحلة الأولى ، وهى الأطول زمنياً ؛ حيث تمتد من عهد محمد على إلى بداية الاحتلال البريطانى لمصر (١٨٨٢) .
- المرحلة الثانية من ١٨٨٢ إلى ١٩٢٣ .

- المرحلة الثالثة من ١٩٢٣ إلى ١٩٥٢ .
- المرحلة الرابعة من ١٩٥٢ إلى ١٩٧٥ .
- المرحلة الخامسة من ١٩٧٥ إلى ٢٠٠٥ .

وهدفنا الرئيسى من هذا الفصل هو تقديم رؤية لمفهوم العدالة التعليمية من منظور تاريخى ، ولتجلية هذا المفهوم فى منظوره التاريخى سوف نتناول ثلاثة مستويات رئيسية ، بدرجات ونسب متفاوتة من مرحلة إلى أخرى ، وهى :

١ - مستوى الأفكار والمفاهيم التى كانت سائدة فى كل مرحلة بشأن العدالة التعليمية .
٢ - مستوى النصوص الدستورية والقانونية التى استهدفت كفالة العدالة التعليمية .
٣ - مستوى السياسات الحكومية الفعلية التى جرى تنفيذها فى هذا المجال .

وسنلاحظ عبر تناولنا للمراحل الأربع السابق ذكرها أن الجدل الفكرى والقانونى لم ينقطع حول قضية العدالة التعليمية ، وإن اختلفت بعض المفاهيم الأساسية التى جرى استخدامها فى هذا السياق ، مثل استخدام مفهوم "تعميم التعليم" فى المرحلتين الأولى والثانية ، أو مفهوم "ديمقراطية التعليم "فى المرحلة الثالثة ، وذلك للإشارة إلى المقصود من مفهوم "العدالة التعليمية" الذى أضحى أكثر استخداماً فى المرحلتين الرابعة والخامسة . وسنلاحظ أيضاً أن حدة الجدل حول قضية العدالة التعليمية قد اختلفت من مرحلة لأخرى تبعاً لاختلاف الظروف والأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التى أحاطت بكل مرحلة .

المرحلة الأولى : نحو تعميم التعليم (١٨٣٦ - ١٨٨٢)

تشير المصادر التاريخية إلى أن البداية الفعلية لبناء النظام التعليمى الحديث فى

مصر ترجع إلى نشأة ديوان المدارس فى ١١ يناير سنة ١٨٣٦ . وقد سارت عملية تحديث التعليم من أعلى لأسفل ؛ حيث بدأت من المدارس العالية التى تخصصت فى تلبية حاجات جيش محمد على ، واتجهت بعد ذلك إلى فئتى التعليم الأدنى المتمثلين فى المدارس الإعدادية والابتدائية [١]. وأضحى عدد المدارس الابتدائية خمسين مدرسة عام ١٨٣٧ ، منها أربع مدارس فى القاهرة ، وواحدة فى الإسكندرية ، وخمس وأربعون فى باقى الأقاليم ، ضمت جميعها ٥٥٠٠ تلميذاً ، أما المدارس الإعدادية فكانت فى تلك السنة مدرستان : مدرسة القاهرة وبها ١٥٠٠ تلميذاً ، ومدرسة الإسكندرية وبها ٥٠٠ تلميذاً [٢]. وبالرغم من أن الوقت كان مبكراً جدا آنذاك كى تظهر قضية العدالة التعليمية ، فإن محمد على كان مدركاً لها ، وكان يأمل فى "تعميم التعليم" ؛ بمعنى إتاحته لجميع أبناء الشعب المصرى ، ويذكر الطهطاوى أن محمد على كان يهدف إلى "إدخال المعارف فى أفراد مراتب الرعية على اختلاف درجاتهم ، والتسوية بين الأعيان والرعاع فى مادة التعليم الأهلى" [٣] . ويقول كلوت بك أنه فى سنة ١٨٤٠ كانت المدارس التى أنشأها محمد على تضم ٩٠٠٠ تلميذاً "يأكلون ويسكنون ويتعلمون على حساب الدولة" [٤]. ولكن آمال الباشا تحطمت بتوقيعه اتفاقية لندن ١٨٤٠ ، فلم يكمل مشروع "تعميم التعليم" ، وإنما سارت أوضاع التعليم من بعده من سيئ إلى أسوأ ؛ إذا لم يكن الخديوى عباس الأول مؤمناً بفكرة "تعميم التعليم" ، ولا حتى نشره ، وأهمل المشروع الذى تقدم به الطهطاوى وأدهم باشا لتحقيق هذا الغرض آنذاك ، بل وألغى ما تبقى من المدارس التى أنشأها محمد على [٥].

كان الطهطاوى وعلى مبارك – وهما من أعلام الإصلاح ومن كبار رجال الدولة فى تلك المرحلة – مؤمنين بضرورة تحقيق العدالة التعليمية بين المصريين جميعا . فإلى الطهطاوى يرجع الفضل فى التنبيه إلى ضرورة تعميم التعليم –

بمعنى تحقيق العدالة بين أبناء الوطن جميعاً فى الحصول عليه – وكان مفهوم "المنافع العمومية" الذى أسهب فى شرحه فى كتاباته المختلفة ، هو المرجعية المعرفية لمفهوم "تعميم التعليم" الذى نحن بصدده ، ومن ذلك ما أورده فى كتابه "المرشد الأمين" عن أن تربية الذكور والإناث "من أوجب الواجبات" (٦). وأنها جزء من التوجه العام للدولة (٧)، والتوجه العام للدولة فى فكر الطهطاوى يقوم أصلا على تحقيق تلك المنافع العمومية (٨). وكتب على مبارك رسالة فى الموضوع صدرت على إثرها اللائحة الشهيرة فى ١٠ رجب ١٢٨٤ (١٨٦٧/١١/٧) التى أحدثت طفرة بمقاييس ذلك العصر فى عملية تعميم التعليم ؛ إذ قسمت المدارس الابتدائية إلى ثلاث فئات : المكاتب الأهلية ، ومدارس الأوقاف الحكومية ، ومدارس الأوقاف الخاصة التى أنشأها بعض الأفراد . وطبقاً لتقديرات أمين سامى باشا فإن الأرقام عام ١٨٧٥(٩) كانت على النحو التالى :

– ٤٫٦٨٢ كتاباً للبنين بها ١١١٫٨٣٤ تلميذاً .
– ١٤ كتاباً للبنات بها ٢١٣ تليمذه .
– ١٧ مكتباً أهلياً للبنين بها ٧٫٧٢٩ تلميذاً .
– ١٢ مدرسة أوقاف للبنين بها ١٫٧٤٣ تلميذاً .
– ٣ مدارس أوقاف للبنات بها ٤٤٥ تلميذه .

معنى ذلك أن جهود تعميم التعليم كانت قد خطت خطوات واسعة فى عهد إسماعيل وقبل الاحتلال البريطانى للبلاد ، وذلك بفضل إيمانه بسياسة "تعميم التعليم" ، والتقليل قدر المستطاع من حرمان أبناء الأهالى منه ، وأيضاً بفضل الفريق الذى أحاط به ، وكان على رأس ذلك الفريق على مبارك ، الذى تولى نظارة ديوان المعارف ، وأعطى دفعة قوية لسياسة تعميم التعليم بوضع حد لعسكرة التعليم من جهة ، وبإدخال التعليم الأولى إلى الريف من ناحية أخرى ،

وطبقا لتقديرات على مبارك ، رفع إسماعيل ميزانية التعليم من ٦٫٠٠٠ جنيه على عهد سعيد ، إلى ٤٠٫٠٠٠ جنيه ، ثم إلى ٧٥٫٠٠٠ جنيه (منها ٤٨٫٠٠٠ جنيه من وزارة المالية ، و٢٧٫٠٠٠ جنه من وقف الوادى وأوقاف أخرى) [١٠]. وأيد مجلس النواب تلك السياسة التى رمت إلى "إنشاء مكتب ابتدائى - مدرسة - فى كل بلد أو قرية ليس فيها مكتب" ، وأن يكون الالتحاق بهذه المدارس والمكاتب حقاً للجميع [١١]. وفى عهد إسماعيل أيضاً خطت سياسة "تعميم التعليم" خطوة أخرى باتجاه تعليم البنات ، وذلك بافتتاح أول مدرسة لتعليمهن على الطريقة العربية [١٢]، بعد أن كانت مدارس تعليمهن التى أنشأها محمد على قد أغلقت .

وباقتراب عصر إسماعيل من نهايته كان عدد المكاتب والتلاميذ قد تضاعف عدة مرات خلال عشر سنوات فقط ؛ إذ زاد العدد من ١٢١٩ مكتباً سنة ١٨٦٦ (كان بها ٤٤٠٥٩ تلميذاً) إلى ٥٣٧٠ مكتباً سنة ١٨٧٨ (كان بها ١٣٧٫٥٥٣ تلميذا) [١٣].

وإذا كانت سياسة "تعميم التعليم" - التى استهدفت فى جوهرها تحقيق العدالة بين أبناء الشعب فى هذا المجال - قد خطت خطوات واسعة خلال عهد إسماعيل ، إلا أنها لم تصل إلى تحقيق أهدافها كاملة ، وظلت عاجزة عن استيعاب من هم فى سن التعليم الأولى الذين وصل عددهم طبقا لتقديرات إدوارد عام ١٨٧ إلى ٣٥٠٫٠٠٠ تلميذ وتلميذة [١٤]، بينما بلغ إجمالى عدد الملتحقين منهم بالمكاتب والمدراس ١٤٠٫٩٧٧٧ تلميذا وتلميذة حسب تقديرات إحصاء ١٨٧٥[١٥]؛ أى أن القدرة الاستيعابية كانت فى حدود نصف الطاقة المطلوبة ، وظهرت عدة مشكلات لا تزال - باقية حتى اليوم - تؤثر فى العدالة التعليمية تأثيرا سلبيا ، من أهمها :

أ - مشكلة عدم كفاية الموارد المالية اللازمة لاستيعاب من هم فى سن التعليم .

ب - مشكلة ازدواجية النظام التعليمى فى مصر لأول مرة فى تاريخها ؛ إذ صار للتعليم سلمان غير مرتبطين ببعضهما إلا بروابط واهية : أولهما سلم التعليم الحديث الذى كان يوصل إلى المناصب العالية فى الحكومة وجهازها الإدارى ، كما كان يهيئ لاكتساب النفوذ والثروة . وثانيهما هو سلم التعليم الأهلى الموروث المتمثل في التعليم الأزهرى ومكاتبه ومعاهده المنتشرة فى جميع أنحاء البلاد ، ولا يوصل إلى شئ مما يوصل إليه التعليم الحديث (١٦). ومن ثم نلحظ ملمحاً مهماً من ملامح اختلال العدالة التعليمية فى مصر منذ ذلك الحين إلى اليوم .

جـ - مشكلة نمو التعليم الأجنبى ، حتى أضحى يستقطب قسماً كبيراً من أبناء القادرين على دفع المصروفات ، إلى جانب أن هذا النمط الأجنبى من التعليم دعم باستمرار ثنائية التعليم المصرى ، وأوجد سلماً ثالثاً يوصل إلى الجامعات الأجنبية فى أغلب الحالات ، ومن ثم أسهم فى تكوين صفوة فكرية ذات ثقافة مختلفة عن الثقافة التى يتعلمها عموم تلاميذ وطلاب المدارس والجامعات الحكومية .

وأياً كان تقدير كفاءة سياسة تعميم التعليم فى تلك المرحلة ، فإنها ما لبثت أن أصيبت بانتكاسة كبيرة بوقوع مصر تحت الاحتلال البريطانى سنة ١٨٨٢ .

المرحلة الثانية : نحو تعميم التعليم (١٨٨٢ - ١٩٢٣)

تراجعت سياسة "تعميم التعليم" - بشكل كبير - بوقوع مصر تحت الاحتلال البريطانى سنة ١٨٨٢ ؛ ذلك لأن سياسته التعليمية ارتكزت على عدة أسس كان من أهمها : التقتير فى تعليم المصرين ، وقصر الغرض من التعليم على الإعداد للوظائف الحكومية (١٧). ومنذ شرعت سلطات الاحتلال فى تنفيذ سياستها تلك ،

بدأت مشكلة العدالة فى التعليم تتفاقم ؛ نتيجة إغلاق كثير من المدارس التى كانت قائمة قبل الاحتلال حتى نقص عدد المدارس الابتدائية من ٦٤ مدرسة سنة الاحتلال إلى ٣٢ سنة ١٩١٠ ، والمدارس الثانوية من ٢٢ مدرسة سنة الاحتلال إلى ثلاث مدارس فقط سنة ١٩٠٧[١٨] . ولم تزد ميزانية التعليم عن نسبة ١٪ من ميزانية الحكومة خلال الخمس والعشرين سنة الأولى من عهد الاحتلال ، كما ألغيت المجانية فى كافة المدارس ، وأضحى التعليم ممنوعاً على السواد الأعظم من أبناء الشعب الذين لا يستطيع أهلهم دفع المصروفات ، وشمل تقتير الاحتلال أيضاً مسألة إعداد المعلم ، وزادت نسبة غير المدربين وغير المؤهلين منهم إلى حد كبير ، فبعد أن كانت نسبة غيرالمدربين بالتعليم الابتدائى ٥٨٪ عام ١٩٠٢ ، وزادت هذه النسبة فى عام واحد إلى ٦٥٪ عام ١٩٠٣ [١٩].

وفى سياق سياسة التقتير عمدت سلطات الاحتلال إلى حصر المجانية فى أضيق نطاق ممكن ، كخطوة نحو إلغائها تماماً ، وترافق هذا التوجه مع تبلور طبقة كبار الملاك والرأسماليين الصناعيين والماليين ، الذين كان بإمكانهم دفع مصروفات تعليم أبنائهم ، ومن ثم ظهرت البدايات الأولى لمشكلة الطبقية فى التعليم المصرى ، وأمست واحدة من أعقد المشكلات التى تقوض أسس العدالة الاجتماعية فى التعليم المصرى حتى اليوم . وكانت حجة الاحتلال فى إلغاء مجانية التعليم هى ثراء بعض العائلات وضرورة تحملهم مصروفات تعليم أبنائهم ، ولم تكن هذه الحجة تعنى فى الواقع التطبيقى إلا حرمان أغلبية أبناء المصريين الفقراء من حق التعليم ، وإتاحة فقط لأبناء الأغنياء وأهل الثراء . وبالرغم من أنها كانت حجة واهية فإنها وجدت أنصارا ومدافعين مثل يعقوب أرتين – وكيل وزارة المعارف آنذاك – الذى ذهب إلى أن إلغاء المجانية يحد من دور المحسوبية التى لا محالة تعمل لصالح التلاميذ الموصى عليهم ، وهم أنفسهم

الذين يستطيعون أداء نفقات تعليمهم [٢٠].

كان من النتائج المباشرة للحد من المجانية أن التلاميذ الذين يدفعون نفقات تعليمهم خلال الفترة من ١٨٨٢ إلى ١٨٩٣ ارتفع عددهم من ٦٤٣ إلى ٧٦٤ تلميذاً ، وخلال المدة نفسها هبط عدد الذين يدرسون بالمجان من ٥٠٠ر٢ إلى ٣٣٧ر١ تلميذاً [٢١]. وبمرور الوقت تفاقمت أزمة "تعميم التعليم" ، وفى الوقت الذى تقاعست فيه سلطات الاحتلال التى كانت تمسك بميزانية الدولة عن توفير التمويل اللازم للتغلب على هذه المشكلة ، حدثت ردة فعل سياسية وشعبية (وطنية) لمواجهة "الردة" عن مواصلة الجهود التى كانت تبذل فى إطار سياسة تعميم التعليم ، وتجلت ردة الفعل تلك على مستويين هما :

١ - مستوى العمل السياسى الوطنى ، حيث بدأ المصريون يرفعون صوتهم بمطالبهم الخاصة بضرورة إصلاح أوضاع التعليم على النحو الذى يحقق المصالح الوطنية ، وتركزت تلك المطالب التى جرى التعبير عنها عن طريق الصحافة ، والجمعية العمومية ، ومجلس شورى القوانين فى الآتى :

أ - أن تعطى الأمة فرصة الإعراب عن رأيها فى خطة الحكومة فى التعليم ، وأن يزاد اتصالها بإدارة المدرسة .

ب - أن يكون لطالب التعليم المقام الأول فى الميزانية ، وأن تزاد المصروفات عليه زيادة جسيمة وسريعة .

جـ - أن يكون التعليم فى مدارس الحكومة وطنياً على قدر ما تسمح به الحال ؛ أى أن يكون التعليم بالعربية ، وأن يكون المعلمون من المصريين [٢٢].

كما أن الأحزاب السياسية الوطنية التى ظهرت تباعاً فى عهد الاحتلال - بشكل غير رسمى قبل سنة ١٩٠٧ ، وبشكل رسمى بعد تلك السنة - قد أسهمت بدورها فى تصعيد الحملة بإصلاح التعليم وتعميمه ، وكان من أهم الأحزاب التى

رفعت المطالب الخاصة بتعميم التعليم هما حزب الأمة والحزب الوطنى .

أما حزب الأمة فقد جعل المبدأ الأول من مبادئه الستة هو "أن نعضد بسعينا وأموالنا ونصائحنا حركة التعليم العام ، والمشروعات التى تساعد على تحقيق رغائبنا العامة من التقدم إلى المدنية" ، وجعل المبدأ الثالث هو "أن نواصل السعى ولا ندع فرصة تفوتنا فى مساعدة نهضة التعليم حتى يصبح موافقاً لرغباتنا ، موصلاً إلى مقاصدنا ، فيكون فى مدارس الحكومة الابتدائية مجانياً وإجبارياً (٢٣).

وأما الحزب الوطنى فقد نص ف برنامجه على "نشر التعليم فى أنحاء البلاد حتى تستفيد منه الطبقات الفقيرة ، ونشر المبادئ الدينية ، وحث الأغنياء على تأسيس الجامعات ، وإرسال البعثات إلى أوربا ، وإنشاء مدرسة ليلية للعمال" (٢٤).

٢ - *مستوى العمل الاجتماعى - الشعبى* ، حيث بادر الأهالى من مختلف الفئات إلى توجيه جل تبرعاتهم إلى الإسهام فى إنشاء مزيد من المدارس المجانية بشكل مباشر ، أو تقديم الدعم لجمعيات أهلية تقوم بإنشاء وإدارة مثل تلك المدارس ؛ وذلك كجزء من المجهود الشعبى ؛ لإحباط سياسة الاحتلال التى كانت تفرق بين المصريين فى التعليم على أساس الغنى والفقر ، من جهة ، وحصر تعليم أبناء الفقراء فى نطاق الدرجة التى ولدوا فيها كزارعين أو فلاحين أو تجار أو ما أشبه من جهة أخرى (٢٥)، وكانت العدالة التعليمية هى الضحية من كلتا الجهتين ؛ فالتفرقة على أساس الغنى والفقر كانت تحجب التعليم عن قطاعات واسعة من أبناء الشعب ، وحصر تعليم أبناء الفقراء على النحو المذكور كان معناه تجميد دور التعليم كأداة للحراك الاجتماعى إلى أعلى وتكريس الطبقية الاجتماعية .

وكانت الفترة الممتدة من بداية الاحتلال إلى بدايات العهد الملكى هى التى شهدت ذروة الدعم السياسى والشعبى للتعليم الأولى والتعليم العام (الابتدائى والثانوى) ، وبفضل تلك الجهود حدثت نهضة كبيرة على الدرب الطويل الذى يوصل إلى تحقيق العدالة التعليمية ، وكان موشرات تلك النهضة الآتى :

أ - تضاعف عدد الكتاتيب (المدارس الشعبية) وعدد التلاميذ الذين يتعلمون فيها خلال عشر سنوات تقريباً ، فقد زاد العدد من ٥٣٧٠ كتاباً سنة ١٨٧٨ كان بها ١٣٧٫٥٥٣ تلميذاً ، إلى ٩٫٦٤٧ كتاباً فى سنة ١٨٧٩ وكان بها ١٨٠٫٥٤٧ تلميذاً [٢٦].

ب - قيام عدد مهم من الجمعيات الأهلية مثل "جمعية تحسين الكتاتيب" فى مديرية الدقهلية ، بتأسيس عدد كبير من مدارس التعليم الشعبى ، فقد أنشأت وحدها فى أقل من سنتين ٢٦٨ كتاباً ، وأوقف أهل الخير ٣٠٩ أفدنة لإنفاق ريعها على تلك الكتاتيب[٢٧].

جـ - ظهور جمعيات خيرية كبرى ركزت معظم نشاطاتها فى مجال تعميم التعليم الابتدائى والثانوى ونشره على أوسع نطاق جغرافى ؛ لضمان أكبر قدر من العدالة التعليمية متفوقة فى ذلك على السياسة الرسمية لوزارة المعارف التى كانت خاضعة لسلطات الاحتلال . ومن أهم تلك الجمعيات : الجمعية الخيرية الإسلامية التى أنشأت وحدها أثنتى عشرة مدرسة ابتدائية ما بين سنة ١٨٩٢ إلى ١٩١٩ ، وكان للجمعية سبعة أقسام ثانوية بالقاهرة والإسكندرية وطنطا ، وأسيوط ، وبنى مزار ، والمحلة الكبرى ، ودسوق . وكان لكل من جمعية الإيمان القبطية ، وجمعية التوفيق القبطية ، والجمعية الخيرية القبطية الكبرى ، وجمعية المساعى المشكورة مدرسة ثانوية بإجمالى أربع مدارس . بينما بلغ إجمالى المدارس الابتدائية التى

أنشأتها وزارة المعارف على مدى أثنين وثلاثين عاما فى ظل الاحتلال أربع مدارس فقط ، وبلغ عدد المدارس الثانوية ست مدارس فقط [٢٨].

ومما يؤكد حرص أصحاب المبادرات الأهلية لدعم التعليم آنذاك على المشاركة فى جهود تعميم التعليم وتحقيق العدالة من خلاله : إصرارهم على تخصيص وقفيات تدر ريعاً مستمراً لضمان المجانية واستقرار تمويل التعليم من جهة ، واشتراطهم تعليم البنات [٢٩]. إلى جانب البنين من جهة ثانية ، والجمع بين مقررات التعليم الموروث والتعليم الحديث [٣٠] من جهة ثالثة حتى لا يفقد التعليم وظيفته فى الحراك الاجتماعى ، عكس ما كانت توصى به سياسة الاحتلال التى ركزت على الاكتفاء بمجرد محو الأمية لأبناء الفقراء ، وإهمال تعليم البنات [٣١].

وكان التوافق بين توجهات الحركة الوطنية ، وخاصة فى الفترة التى تولى فيها سعد زغلول نظارة المعارف ، وبين الجهود الاجتماعية الشعبية فى الاهتمام بتعميم التعليم فى فترة الاحتلال البريطانى عاملاً أساسياً فى نجاح تلك الجهود [٣٢]، وفى الحد – ولو جزئياً – من الآثار السلبية لسياسة الاحتلال التى كانت تكرس الطبقية فى التعليم وتفرغه من مضمونه كأداة من أدوات الحراك الاجتماعى .

المرحلة الثالثة : نحو ديمقراطية التعليم (١٩٢٣-١٩٥٢)

بلغت الحركة الوطنية ذروتها فى ثورة ١٩١٩ التى أدت إلى تصريح فبراير ١٩٢٢، ومن ثم إلى دستور ١٩٢٣ والنظام الديمقراطى النيابى ، الذى استمر – بكل أزماته ومشكلاته – حتى ثورة يوليو ١٩٥٢ ، وعادة ما ترد الإشارة إلى تلك الفترة (٢٣-١٩٥٢) باسم العهد الملكى ، أو العهد الليبرالى . وفى ذلك العهد بدأ تمصير وزارة المعارف العمومية ، وانتقل أمر الإشراف على التعليم الشعبى من

أيدى المحتلين إلى أيدى المصريين [٣٣].

والذى يهمنا هنا هو أن مفهوم "تعميم التعليم" الذى عبر عن مضمون العدالة التعليمية فى المرحلتين السابقتين قد تراجع ، وحل محله مفهوم "ديمقراطية التعليم" ، وهو مستمد من المفاهيم المركزية التى كانت تشكل المناخ الثقافى السائد خلال العهد الليبرالى ، وفى مقدمتها بطبيعة الحال مفهوم الديمقراطية ، الذى أعطته النخبة الفكرية المصرية وثيق الصلة بقضية العدالة الاجتماعية من خلال إتاحة فرصة التعليم على نحو متساوى ومتكافئ أمام أبناء المصريين جمعياً وبخاصة فى المرحلة الأوّلية ، وعبر عن ذلك عدد من أبرز رجال التعليم والثقافة آنذاك ، وفى مقدمتهم إسماعيل القبانى ، الذى أكد على أن جعل التعليم الابتدائى للخاصة والتعليم الإلزامى للعامة "لا يتمشى مع الديمقراطية ولا مع مصلحة المجتمع" [٣٤]، وشرح طه حسين المسألة بأوضح تعبير فى قوله "التعليم الأولى الإلزامى ركن أساسى من أركان الحياة الديمقراطية الصحيحة فالدولة الديمقراطية ملزمة أن تنشر التعليم الأولى وتقوم عليه لأغراض عدة . أولها أن هذا التعليم أيسر وسيلة يجب أن تكون فى يد الفرد ليستطيع أن يعيش . والثانى أن هذا التعليم الأولى أيسر وسيلة يجب أن تكون فى يد الدولة نفسها لتكوين الوحدة الوطنية ، وأشعار الأمة حقها فى الوجود المستقل الحر ، وواجبها فى الدفاع عن هذا الوجود . والثالث أن هذا التعليم الأول هو الوسيلة الوحيدة فى يد الدولة لتمكين الأمة من البقاء والاستمرار ؛ لأنها بهذا التعليم الأولى تضمن وحدة التراث الوطنى اليسير الذى ينبغى أن تنقله الأجيال إلى الأجيال ، وأن يشترك فى تلقيه ونقله الأفراد جميعاً فى كيل جيل" [٣٥].

ومنذ بداية العهد الليبرالى ظهرت الرغبة فى تحقيق ديمقراطية التعليم بالمعنى السالف ذكره ، وتجلى ذلك بالنص فى دستور سنة ١٩٢٣ (م/١٧) على

أن "التعليم الأولى إلزامى للمصريين جميعاً من بنين وبنات ، وهو مجانى فى المكاتب العامة" [٣٦]. وسرعان ما صدر فى سنة ١٩٢٥ مشروع تعميم التعليم الإلزامى خلال مدة لا تتجاوز خمسة عشر عاما [٣٧]. وصدرت قوانين أخرى منها القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٤٤ بتنظيم مكافحة الأمية ونشر الثقافة الشعبية ، والقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤٨ فى شأن تنظيم المدارس الحرة ، والقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٠، وهو من أهم التشريعات التى صدرت خلال العهد الليبرالى ، إذ تقررت بموجبه مجانية التعليم الثانوى اعتباراً من عام ١٩٥١/٥٠وتلاه القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥١ الذى نص على توحيد المناهج ونظم القبول والامتحانات [٣٨].

وكان كل قانون من تلك القوانين يخطو خطوة – وإن كانت محدودة – على طريق "ديمقراطية التعليم" التى كفلها الدستور من جهة ، ودار الجدل الفكرى والسياسى حولها واحتدم طوال العهد الليبرالى من جهة أخرى . وقد عبر كل من إسماعيل القبانى وطه حسين عن الاتجاهين الرئيسيين اللذين شكلا ملامح ذلك الجدل ، حيث اتفقا بشأن بعض القضايا واختلفا بشأن بعضها الآخر . وبالرجوع إلى كتابات كل منهما نلاحظ أنهما اتفقا على أن جوهر ديمقراطية التعليم هو فى "المساواة وتكافؤ الفرص" ، وكان من أهم القضايا التى تناولها كل منهما الآتى :

أ – توحيد التعليم الأولى (الإلزامى) والابتدائى ؛ حيث كان الأول للعامة ليمد البلاد بصناعها وزراعها وصغار مستخدميها ، وكان الثانى للخاصة الذين يمكنهم الانتقال للمدارس الثانوية فالعليا وتتكون منهم الطبقات المتوسطة والعالية والقادة والمفكرون . ومن ثم كانت التفرقة بين النوعين ذات أساس طبقى مناف للعدالة . وكان القبانى يرى ضرورة تحويل النوعين إلى نوع

واحد من التعليم يشترك فيه أبناء الأمة وبناتها جميعا إلى السن التى تتبين فيها مواهبهم واستعداداتهم بشكل واضح ، فيتسنى توجيه كل طفل فى التعليم بعد ذلك على أساسها ، وبذلك تتحقق العدالة الاجتماعية بإعطاء فرص متساوية للجميع (٣٩)، وكان من رأيه أيضا أن هذا التوحيد هو الخطوة الأولى فى تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص ، وأن تحقيق العدالة من جهة ، ومصلحة الأمة العملية من جهة أخرى يقضيان بإزالة الفارق الشاسع بين تعليم الكافة وتعليم الخاصة فى المرحلة الأولى من التعليم (٤٠). أما طه حسين فقد أكد على أن عدم تكافؤ الفرص التعليمية يتعارض مع الديمقراطية (٤١)، وأن التعليم الابتدائى كنظام مستقل – كما كان عليه الحال آنذاك – ليس سوى أثر من آثار الاحتلال الإنجليزى ، واقترح أن "يندمج التعليم الابتدائى فى التعليم الثانوى ؛ فيصبح أولى مراحله بعد أن أصبح التعليم الأولى فرضاً على الدولة ... بحكم الدستور" (٤٢). واقترح أيضاً "أن تؤخذ من كليات الجامعة سنة تضاف إلى التعليم الثانوى ، وأن يضم إليه هذا التعليم الأولى الذى نسميه ابتدائياً ؛ فيتحقق من هذا كله شطر من الحياة التعليمية للصبية والشباب يتألف من عشر سنين هى التى نخصصها للتعليم العام" (٤٣).

وإذا كان القبانى قد دعا لتوحيد التعليم الأولى ، فإن طه حسين عندما صار وزيراً للمعارف سنة ١٩٥٠ لم يطبق أفكاره هو ، بل عمد إلى تطبيق أفكار القبانى الخاصة بعملية التوحيد ، وصدر قانون التعليم الابتدائى رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥١ الذى قضى بتوحيد المدرستين الأولية والابتدائية ، بيد أن تطبيقه الفعلى لم يتحقق إلا فى عام ١٩٥٣/٥٢ عندما صار القبانى وزيراً للمعارف (٤٤).

ب - إقرار مجانية التعليم ، وقد تحققت فى المرحلة الأولية فى ١٩٤٤/٤٣ عندما صار طه حسين مستشاراً فى وزارة المعارف [٤٥]، وتحققت فى المرحلة الثانوية أيضاً بموجب القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٠ - كما أسلفنا - عندما صار طه حسين وزيراً للمعارف فى حكومة الوفد ، الذى ألح على أن التعليم يجب أن يكون كالماء والهواء . وكان الاحتلال قد ألغى المجانية من المدارس الحكوية ضمن إجراءات سياسة التقتير فى الإنفاق على التعليم . واحتدم الجدل خلال العهد الليبرالى بين مؤيد للمجانية مثل نجيب الهلالى ، ومريت غالى ، ومعارض لها مثل حافظ عفيفى ، وإسماعيل صدقى [٤٦]. وبالرغم من أن إسماعيل القبانى كان مع مجانية التعليم الأولى ، إلا أنه انتقد الطريقة التى طبقت بها آنذاك ، واستند فى انتقاده إلى حجة وجيهة تتصل مباشرة بديمقراطية التعليم ، أو بالعدالة الاجتماعية المبتغاة فيه ، وهى أن إلغاء المصروفات من التعليم الابتدائى لم يصحبه إزالة الفروق بينه وبين التعليم الإلزامى ، يقول "بل إن الوزارة زادت تلك الفروق ، بأن قررت جعل التعليم بالمدارس الإلزامية مهنياً يعد الأطفال لمزاولة الحرف الصغيرة ، أو العمل فى الحقول ، مع بقاء التعليم الابتدائى على نظامه الأصلى ، وبذلك هدمت مبدأ تكافؤ الفرص من أساسه ، وزادت الحاجز الذى يحول بين تلاميذ المدارس الإلزامية وبين متابعة التعليم والتقدم فى الحياة قوة وصلابة" [٤٧]. وفى رأيه أن تطبيق مجانية التعليم الابتدائى تسبب فى الإخلال بالعملية التعليمية ، ولم يسهم فى تحقيق العدالة الاجتماعية [٤٨].

وبالنسبة لمجانية التعليم الثانوى فإن وجهة نظر طه حسين - وخاصة فى كتابه مستقبل الثقافة فى مصر - لم تكن تختلف كثيراً عن

وجهة نظر القباني ، فكلاهما أكد على ضرورة تحمل الأغنياء مصروفات تعليم أبنائهم مساهمة منهم مع الدولة فى تدبير موارد الميزانية المطلوبة ، وذهب القباني إلى أن تيسير التعليم الثانوى لغير القادرين يجب أن يقتصر على المتفوقين ، وأن يكون ذلك بشرطين : أحدهما صلاحية التلميذ لنوع التعليم الذى يطلبه ، والثانى تعميم التعليم العام قبل الخاص (٤٩).

كذلك ذهب طه حسين إلى أن حرمان الفقراء لأنهم فقراء أن يتعلموا ، وأن يرقوا ، وأن يصلحوا أحوالهم (...) تقرير لنظام الطبقات ، وإيمان بسلطان المال (...) وليس هذا كله من الديمقراطية فى شئ ، وأن "الفقر والغنى عرضان من أعراض الدنيا لا ينبغى أن يكون لهما أثر فى تحقيق العدل والمساواة بين الناس" (٥٠)، ومع ذلك فإن الأمر كان يقتضى فى رأيه تنظيم قبول أبناء العاجزين فى مدارس التعليم العام ، "فلا يقبل منهم إلا الذين يثبت استعدادهم الجد للانتفاع بهذا التعليم" (٥١)، وحاول طه حسين أن يوفق بين عدم قدرة الدولة على تعميم التعليم المجانى فى المرحلة الثانوية وبين حق الفقراء فى التعليم ؛ وذلك بأن تأخذ الدولة من القادرين أجر هذا التعليم ، وتعفى الفقراء المتميزين منه (٥٢)، ثم لما أصبح وزيراً للمعارف فى سنة ١٩٥٠ تقررت مجانية التعليم الثانوى للجميع بموجب القانون كما ذكرنا آنفاً . وطبقا للإحصاء العام لمعاهد التعليم بالمملكة المصرية السنة الدراسية ١٩٥٢/٥١ ، وكانت أغلبية التلاميذ (بنين وبنات) يتلقون تعليمهم مجانا فى مدارس وزارة المعارف ، ومدارس مجالس المديريات إضافة إلى المجانية فى مدارس وزارة الأوقاف والجمعيات الخيرية المختلفة (٥٣).

جـ - رفع سن التعلم الإلزامى . وكان القبانى يرى رفعها إلى سن الخامسة عشرة أو السادسة عشرة ؛ كتى تصل الدولة إلى تعميم التعليمين الابتدائى والثانوى مجانا بين أبنائها وبناتها جميعاً . ولكنه كان يرى أن ذلك لايمكن تحقيقه طفرة ، بل يحتاج إلى التدرج بمراعاة ظروف البلاد الاجتماعية وتطورها التاريخى ، وطاقتها من حيث الموارد المالية والإنسانية ووسائل الإنشاء (٥٤). وكان يأمل ألا يمر نصف قرن إلا وتكون لدى مصر المدارس الكافية لجميع أبنائها وبناتها من سن السادسة إلى سن السادسة عشرة ، وأن يكون التعليم بهذه المدارس مجانياً وإلزامياً (٥٥) . واتفق معه طه حسين أيضا فى المناداة برفع سن التعليم الإلزامى إلى سن الخامسة عشرة أو السادسة عشرة ، مع ضرورة أن تقوم الدولة بنشر التعليم الثانوى على أوسع نطاق ممكن ، وأن يكون هذا التعليم مباحاً للناس جميعاً إذا استطاعوا أن يؤدوا أجره ، فإن عجزوا عن ذلك مُكنوا من تعليم أبنائهم بشرط أن يكونوا أهلاً للانتفاع به ، وقال "أرفض أشد الرفض وأعنفه أن يقصر هذا التعليم على طبقة من الناس دون طبقة ، أو أن يباح للناس جميعاً فى القانون ثم تخلق المصاعب العملية أمام الفقراء والمعدمين لتضطرهم إلى الاكتفاء بالتعليم الأولى"(٥٦). ولكن أمنيات القبانى وطه حسين بشأن رفع سن الإلزام ظلت تتردد دون أن تتحقق طوال الفترة الممتدة من أواخر الثلاثينيات إلى بداية الثمانينيات من القرن الماضى ، ولم تجد طريقها إلى النور إلا بصدور القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١(٥٧) الذى نص على مد سن الإلزام إلى تسع سنوات تبدأ من سن السادسة حتى الخامسة عشرة .

وثمة مشكلة أخرى تحدث عنها القبانى وطه حسين وهى مشكلة زياد كثافة

الفصول ، والعجز عن استيعاب من هم فى سن التعليم الإلزامى -حتى قبل رفعه إلى تسع سنوات بطبيعة الحال - ولما كانت نسبة الاستيعاب لاتزيد عن ٣٠٪ من الأطفال الملزمين حتى سنة ١٩٤٥ - حسب تقدير القبانى- فقد كان من رأيهما أن الجهود المبذولة لتحقيق ديمقراطية التعليم (أو عدالته) ستظل قاصرة ، ومن ثم كان القبانى يلح على ضرورة رفع القدرة الاستيعابية لتوفير أكبر قدر من الفرص المتكافئة أمام الملزمين ، وانتقد ميزانية وزارة المعارف وميزانيات مجالس المديريات فى أيامه ؛ لأنها كانت تخصص فقط ٤٠٪ من جملة الاعتمادات للتعليم الإلزامى ، بينما فى الدول الأخرى لا تقل النسبة عن ثلثى جملة الاعتمادات للإلزامى . واقترح أن تسهم الهيئات المحلية فى تحمل نفقات التعليم عن طريق زيادة الضرائب التى تفرضها ، إلى جانب ماتتحمله الدولة وما يقدمه الأفراد من هبات وأوقاف يصرف ريعها لهذا الغرض[٥٨] واقترح طه حسين لرفع القدرة الاستيعابية أن تكف وزارة المعارف عن المبالغة فى تكاليف إنشاء الأبنية المدرسية الأنيقة ، وتزيد من عددها بدلاً من ذلك ، وأن تغلق أبواب الإسراف ، وأن تفتح أبواب جديدة للدخل ، فى مقدمتها الضرائب التى يجب أن يدفعها الأغنياء [٥٩].

والحاصل أنه بالرغم من أن ديمقراطية التعليم التى كفلها دستور ١٩٢٣ ، وبشر بها قادة الفكر ورجال التربية والتعليم لم تتحقق على النحو الذى كانوا يتمنونه ، فإن العهد الليبرالى لم ينقض إلا بعد أن تحققت عدة خطوات على طريق ديمقراطية التعليم ، وتمثلت أهم تلك الخطوات فى توحيد التعليم الابتدائى والقضاء على الثنائية الطبقية التى كان يعانى منها ، وإقرار مجانية التعليم الابتدائى أولا ، ثم الثانوى ، إلى جانب الجهود الكبيرة التى بذلت من أجل نشر التعليم على نطاق واسع ؛ بتأسيس المدارس الإلزامية ، ومدارس البنات على نمط مدارس البنين [٦٠].

وثمة مكسب آخر ذو طابع نظرى تأصيلى تمثل فى تعريف "مبدأ تكافؤ الفرص" التعليمية تعريفاً إجرائياً واضحاً ، وهو ماعبر عنه القبانى فى قوله إن معنى تكافؤ الفرص هو "اشتراك جميع الأطفال فى تعليم واحد ، إلى أن يبلغوا السن التى تتبين فيها استعداداتهم فى صورة واضحة ، ويتسنى بناء على ذلك توجيههم فى التعليم على أساس تلك الاستعدادات [٦١] . وكان من المنتظر أن يجد هذا التعريف طريقه للتطبيق الواسع بعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ وخاصة خلال فترة حكم الرئيس عبدالناصر ، التى دخل معها مفهوم العدالة التعليمية فى حقبة جديدة .

المرحلة الرابعة : نحو تكافؤ الفرص فى التعليم ١٩٥٢-١٩٧٠

بقيام ثورة يوليو ١٩٥٢ تغيرت فلسفة الحكم فى مصر عما كانت عليه فى العهد الملكى الليبرالى ، وفيما يخص ميدان التعليم جاء التغيير مبشراً بمزيد من الجهود التى تستهدف "تعميم التعليم" حسب المصطلح القديم الذى استعمله أهل القرن التاسع عشر ، أو "ديمقراطية التعليم " حسب المصطلح الذى استخدمه رجال العهد الليبرالى . أو "العدالة الاجتماعية" حسب المصطلح الذى استعمله قادة يوليو وجعلوه أحد مبادئها الستة المعروفة [٦٢].

فى السنوات الأولى للثورة تمت الاستعانة بالقبانى وزيراً للمعارف للاستفادة من خبراته الطويلة فى هذا الميدان ، وقد بادر من جانبه إلى الإعلان عن أن سياسته التعليمية تركز على " نشر التعليم بإيجاد تعليم شعبى يعنى بالتعليم الابتدائى والتوسع فيه (....) والارتفاع بمستوى التعليم الإجبارى" [٦٣] . وكان هذا الإعلان استمراراً لسياسات سابقة كانت تسير بخطى متثاقلة على طريق ديمقراطية التعليم خلال العهد الليبرالى كما رأينا فى البند السابق .

وأضحى المناخ ملائماً فى ظل النظام الثورى الجديد للمضى بخطى واسعة فى تلك السياسات التى استهدفت إنجاز العدالة فى التعليم ؛ بل وجعله أحد أدوات تحقيق العدالة الاجتماعية بشكل عام .

وقد تجلى توجه ثورة يوليو نحو العدالة التعليمية على المستويين الدستورى والقانونى . من جهة ، والتخطيطى والتنفيذى من جهة أخرى . وجاءت البداية بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٣ ، الذى أكد على أن "التعليم الابتدائى إلزامى لجميع الأطفال من تمام سن السادسة إلى تمام سن الثانية عشرة ، وأن يكون التعليم فى المدارس الابتدائية بالمجان ، وتقدم للتلاميذ وجبة غذائية يومية" [٦٤]. ونص دستور سنة ١٩٥٦ على أن "التعليم حق للمصريين جميعاً تكفله الدولة بإنشاء مختلف أنواع المدارس والمؤسسات التعاونية والتربوية والتوسع فيها تدرجيا (م/٤٩)" ، وأن "تشرف الدولة على التعليم العام ، وينظم القانون شئونه ، وهو فى مراحله المختلفة بمدارس الدولة بالمجان فى الحدود التى ينظمها القانون (م/٥٠)" ، وأن التعليم فى مرحلته الأولى إجبارى وبالمجان فى مدارس الدولة (م/٥١)" . ولم يختلف الحال فى دستور سنة ١٩٦٤ إلا بزيادة النص على مجانية التعليم فى جميع المراحل بما فى ذلك المرحلة الجامعية (م/٣٩) [٦٥]. وأكدت القوانين التى صدرت خلال تلك الفترة على المبادئ نفسها ، ومنها القانون رقم ٢١٣ لسنة ١٩٥٦ ، والقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٨[٦٦].

وتضمنت الوثائق السياسية الرئيسية التى تبناها الرئيس عبدالناصر ، التوجه الذى تبنته الدولة بشأن العدالة التعليمية ، ومن أهم تلك الوثائق : "فلسفة الثورة" ، التى ورد التأكيد فيها على البعد الاجتماعى فى التعليم [٦٧] وفى غيره من المجالات ، والميثاق الوطنى ١٩٦٢ ، الذى ركز على مفهوم الاشتراكية بمعنى "إقامة المجتمع على العدل الاجتماعى ، ونشر الخدمات الاجتماعية وإتاحة الفرص

التعليمية للجميع" ، كما حدد حقوقاً أساسية فى مجال تكافؤ الفرص منها "حق المواطن فى العلم بقدر مايتحمل استعداداه ومواهبه ، وأن العلم للمجتمع يجب أن يكون شعار الثورة الثقافية"[٦٨]. أما بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨ فقد ورد فيه التأكيد على حقوق التعليم المجانى [٦٩].

وفى إطار السياسات التى تبنتها حكومات الثورة ، وجد مبدأ تمكافؤ الفرص فى التعليم طريقه إلى التطبيق على نطاق واسع مقارنة بما كان عليه الحال فى العهد الليبرالى ؛ فزادت أعداد المقيدين فى مختلف مراحل التعليم زيادة كبيرة بلغت فى المرحلة الابتدائية ٤ مليون سنة ١٩٧٠ بعد أن كانت ٣ر١ مليون سنة ١٩٥٣ ، وقفز عدد الإناث من ٥٠٠ ألف إلى ٥ر١ مليون تلميذة خلال المدة نفسها. وفى المرحلة الإعدادية زاد العدد من ٣٤٠ ألف إلى واحد مليون ، وبالنسبة للإناث زاد العدد من ٧٢ ألف إلى ٣٤٠ ألف خلال المدة نفسها أيضاً . وتشير هذه الأرقام إلى أن النمو الكمى الإجمالى وصل إلى حوالى أربعة أمثال ماكان عليه قبل قيام الثورة ، ووصل نمو أعداد الإناث إلى أكثر من ستة أمثاله قبل الثورة أيضا [٧٠].

صحيح أن الزيادة الكمية فى أعداد المقيدين بالمراحل التعليمية المختلفة لم تكن فقط نتيجة لتطبيق العدالة الاجتماعية وإعمال مبدأ تكافؤ الفرص على وجه الخصوص ، وإنما كانت أيضاً نتيجة للنمو السريع فى السكان ، ولزيادة الوعى بأهمية التعليم . ولكن أياً كانت الأسباب المتعددة التى تقف خلف هذه الزيادة ، فإن الأثر الأبرز كان لسياسات التعبئة الشاملة التى تبنتها حكومات الثورة من أجل تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص ، كما أسلفنا ، الذى اقترن أيضاً بزيادة نصيب الإناث من حق المساواة مع الذكور فى التمتع بفرص متساوية من التعليم فى جميع مراحله . ومع ذلك فإن الطموحات الكبيرة لتحقيق العدالة التعليمية ، لم

تكن كافية للتغلب على بعض المشكلات الموروثة عن الحقب السابقة ، كما أنه لم تحل دون ظهور مشكلات جديدة فى هذا المجال ، وكان من أهم هذه وتلك الآتى :

أ - مشكلة العجز عن استيعاب من هم فى سن الإلزام (من سن ست سنوات إلى اثنتى عشرة سنة) ، وهى مشكلة قديمة ، وظلت قائمة بدون حل ، وزادت تعقيداً مع زيادة معدلات النمو السكانى من جهة ، وقصور الميزانية المخصصة للتعليم من جهة ثانية ، وتعرض هذه الميزانية للتقلص والاضطراب نتيجة للأزمات السياسية والهزيمة العسكرية سنة ١٩٦٧ ، إذ تشير الإحصاءات المتوافرة إلى أن نسبة عدد المقيدين بالمرحلة الابتدائية ظلت حتى سنة ١٩٧٠/١٩٧١ فى حدود ٨٥٪ ممن هم فى سن القيد بالمرحلة الابتدائية [٧١] ، هذا مع ملاحظة الزيادة الكبيرة فى العدد المطلق لمن هم غير مقيدين فى تلك المرحلة . ولم تفلح الحكومة التى تبنتها فى إطار الخطة الخمسية الأولى (١٩٦٥/٦٠) فى القضاء على تلك المشكلة ، بالرغم من أنها جعلت من أهدافها "التمهيد لاستيعاب الملزمين من الأطفال فى المدارس الابتدائية تدريجياً ، بحيث لاتأتى سنة ١٩٧٠ إلا ويكن لكل طفل فى سن الإلزام مكان فى المدرسة الابتدائية " ، كذلك أخفقت سياسات الحكومة التى تبنتها فى إطار الخطة الخمسية الثانية (١٩٧٠/٦٥) فى تحقيق تلك الغاية [٧٢].

ب - مشكلة اكتظاظ المدارس فى المدن ، وارتفاع كثافة الفصول ، وكانت هذه المشكلة قد بدأت فى الظهور فى العهد الليبرالى على نطاق ضيق كما أسلفنا ، ولكنها اتسعت وأضحت ظاهرة مقلقة خلال الخمسينيات والستينيات ، وتحدث عنها وزراء التربية والتعليم - بوضوح - فى بياناتهم أمام مجلس الأمة ، ومنهم الدكتور محمد حلمى مراد الذى أكد على

استمرار الدولة فى حرصها "على الالتزام بتوفير مكان لكل طفل فى الابتدائى ، طالما بلغ سن السادسة ، سواء كان ذلك فى المدرسة ، أو فى المسجد ، أو حتى تحت تعريشة" (٧٣). وفى الخطتين الخمسيتين الأولى والثانية نجد بعض التفاصيل المهمة عن هذه المشكلة ، ولكن سياسات الحكومة التى تبنتها فى إطار الخطتين أخفقت فى التغلب عليها أيضاً .

جـ - مشكلة التسرب من المدارس ، وهى مشكلة جديدة ، لم تكن معروفة قبل ذلك خلال العهد الليبرالى . وقد وردت الإشارة إليها - على نحو واضح - فى الخطة الخمسية الأولى ، التى تحدثت عن المفارقة بين مدارس المدن التى تعانى من الاكتظاظ ، ومدارس الريف التى تعانى من التسرب ، وعدم انتظام التلاميذ فى الحضور (٧٤). وأخفت سياسات الحكومة التى تبنتها فى إطار الخطتين الخمسيتين فى التغلب على مشكلة التسرب ، لتتفاقم منذ ذلك الحين بدون توقف .

المرحلة الخامسة : البحث عن العدالة فى التعليم ١٩٧٠-٢٠٠٥

مرت مصر ابتداءً من منتصف السبعينيات بتغيرات تكاد تكون جذرية فى مختلف المجالات ، وبخاصة فى المجال السياسى ، حيث جرى الانتقال من النظام الاشتراكى ذى التنظيم الحزبى الواحد إلى النظام الليبرالى والتعددية الحزبية المقيدة ، وكذلك فى المجال الاقتصادى ، حيث جرى الانتقال من نظام الاقتصاد المخطط مركزياً الذى كانت الدولة تسيطر عليه فى المرحلة السابقة ، إلى نظام السوق والاقتصاد الحر . وكانت عملية الانتقال فى هذين المجالين وفى غيرهما من المجالات تعبيرا عن تغييرات أعمق فى فلسفة الحكم وإدارة المجتمع والدولة، نقلتها من اليسار إلى اليمين ، ومرت بمراحل متعاقبة بدأت غداة تولى الرئيس

السادات الحكم ، وخاصة بعد حرب أكتوبر ، وكان من علاماتها البارزة سياسة الانفتاح الاقتصادى وتشجيع الاستثمار الخاص المصرى والعربى والأجنبى ، والعودة إلى نوع من التعدد الحزبى ، ثم سياسات التكيف الهيكلى والإصلاح الاقتصادى والتراجع التدريجى لدور الدولة فى مجال الإنتاج والخدمات ، والسعى – حتى بدايات الألفية الثالثة – للاندماج فى منظومة العولمة اقتصاديا وسياسياً.

وفى هذا المناخ العام تراجعت بعض المفاهيم التى كانت سائدة فى المرحلة السابقة مثل مفاهيم العدالة الاجتماعية ، والكفاية والعدل ، والتعاون ، والتضامن الاجتماعى . وصعدت مفاهيم أخرى تشجع المبادرات الخاصة ، وتعلى من شأن المصلحة الفردية ، وتحقيق الربح ، وتدعو إلى توسيع مساحة الحريات العامة والشخصية ، ومن ثم تشكلت المفاهيم المركزية ذات الصلة بتنظيم علاقة المجتمع بالدولة ، وعلاقة الفئات الاجتماعية ببعضها على نحو مختلف عما كان سائدا فى المرحلة الناصرية .

ومن المثير للانتباه فى هذا السياق أن مفهوم "ديمقراطية التعليم" الذى ذا ع استعماله فى العهد الليبرالى بدأ يعود – على استحياء – خلال السنوات الأخيرة إلى ساحة الجدال الفكرى والثقافى المتعلق بقضايا التعليم ، ويشير مضمونه فى الكتابات التى تستخدمه حديثا إلى جوهر العدالة الاجتماعية فى التعليم على نحو يقترب من المعنى الذى تضمنته كتابات العهد الليبرالى ، مع مزيد من الشرح للمقصود من "تكافؤ الفرص" وإعطائه بعداً أشمل من مجرد التوسع فى التعليم لتوفير فرص الالتحاق لكل فرد ، ويتمثل هذا البعد فى "ضمان الاستمرار فى تحقيق نمو قدرات الفرد وحاجاته ونجاحاته ، وذلك بإيجاد صيغ

جديدة لهذا التعليم تلائم كل فرد فى أطوار حياته من جميع أبعادها ، وتعطى الكبير - خاصة إذا كان أمياً - حقه كغيره من أبناء المجتمع فى التعليم على كافة مستوياته" (٧٥) .

وعلى أية حال فإن تلك التحولات السياسية والاقتصادية والفكرية أثرت فى مختلف مجالات الحياة فى المجتمع المصرى ، ويهمنا منها - هنا - مجال التعليم بصفة عامة ، ووضع ومصير العدالة فى هذا المجال بصفة خاصة ، سواء على مستوى النصوص الدستورية والقانونية ، أو على مستوى الخطط والسياسات الحكومية ، وما يسبقها عادة أو يرافقها أو يتلوها من جدل فكرى بين القوى الاجتماعية والتيارات الفكرية والسياسية .

فى بداية المرحلة صدر دستور مصر الدائم سنة ١٩٧١ ، وجاءت نصوصه واضحة فى ضمان حق التعليم لجميع المصريين على أساس مبدأ تكافؤ الفرص ، وإزالة المعوقات المادية التى تحول بين الفرد وحقه فى التعليم (٧٦) ، ونصت م/١٨ على أن "التعليم حق تكفله الدولة ، وهو إلزامى فى المرحلة الابتدائية ، وتعمل الدولة على مد الإلزام إلى مراحل أخرى ، وتشرف الدولة على التعليم كله ، ..." . ونصت م/٢٠ على أن "التعليم فى مؤسسات الدولة التعليمية مجانى فى مراحله المختلفة (٧٧). ونجد التأكيد على مضمون هذين النصين الدستوريين ، والعمل من أجل تحقيق تعيمم الإلزام ورفع نسبة استيعاب الملزمين ، وإطالة مدة الإلزام لتشمل مرحلة التعليم الإعدادى ، نجد ذلك كله فى الخطة الخمسية الثالثة (١٩٧٠-١٩٧٥) والخطة العشرية (٧٢/١٩٧٣-٨١/١٩٨٢) ، وفى بيان العمل الوطنى الذى قدمه الرئيس السادات سنة ١٩٧١ ، وفى ورقة أكتوبر التى قدمها فى أبريل سنة ١٩٧٤ ، وفى غير ذلك من الوثائق السياسية وبرامج الأحزاب التى ظهرت تباعاً ، والبرامج الحكومية (٧٨) . ولكن الفرق بين النصوص والبرامج وبين الواقع لم يتوقف عن الاتساع . وثمة عديد من الانتقادات التى وردت على النصين

الدستوريين المذكورين ، وخاصة من حيث اختلاف الصياغة بين كفالة الحق فى التعليم الإلزامى ، وبين كفالته فى مراحل التعليم التالية [٧٩] ، والأهم من ذلك هو أن السياسات العملية ، وحدة التباين فى الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية ، واتساع الفجوة بين الفقراء والأغنياء ، كلها أدت إلى تجاوز النصين المذكورين - كما تجاوزت نصوصاً دستورية أخرى - ولم تعد فعالة كضمانات دستورية تكفل العدالة التعليمية فى مواجهة التأثيرات القوية للتحولات الاقتصادية والسياسة التى اقتعلت من أرض الواقع أكثر المكاسب التى تحققت سابقاً فى مجال التعليم .

وعلى مستوى التشريعات القانونية نجد أن بعضها جاء فى إطار تحقيق أهداف الدستور ، مثل القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ الذى نص على مد مرحلة الإلزام إلى تسع سنوات ، وسميت مرحلة التعليم الإلزامى باسم "التعليم الأساسى" ، وأصبحت المرحلة الإعدادية تمثل الحلقة الثانية منه [٨٠] ولكن هذا التشريع ذاته جاء من ناحية أخرى ليفرغ بعض النصوص الدستورية الخاصة بالعدالة التعليمية من مضمونها ، ومن ذلك مثلاً القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨١ الذى قضى فى م/٣ بجواز تحصيل مقابل خدمات إضافية أو تأمين عن استعمال أجهزة أو أدوات مدرسية [٨١] . وبذلك جرى إفساح المجال أمام الإدارات المدرسية لتحصيل هذا "المقابل" الذى أجازه القانون تحت حجج كثيرة ، وإجبار أولياء الأمور على الدفع ، ومن ثم الإسهام فى تقويض المجانية التى كفلها الدستور .

وبالرغم من بعض الإنجازات التى تحققت خلال العقود الثلاثة الماضية ، إلا أن النظام التعليمى المصرى عانى - ولا يزال - من مشكلات متعددة ومتنوعة ، بعضها موروث عن الحقب السابقة ولكنه تفاقم ، وبعضها أوجدته المتغيرات المستحدثة ، ولم يجد حلاً فتراكم وأضيف إلى سابقة . وكان لكلا النوعين من المشكلات تأثير سلبى على العدالة التعليمية ، وخاصة فى مفهومها

الجديد الذى يؤكد على توفير فرص التعليم لكل فرد ، وليس فقط من هم فى سن الإلزام ، وضمان الاستمرار فى التعليم ، وإيجاد صيغ جديدة تلائم كل فرد فى أطوار حياته من جميع أبعادها . وقبل أن نتناول بعض المشكلات تجدر الإشارة إلى أن أهم الإنجازات التى تحققت خلال العقود الثلاثة الأخيرة تتمثل فى مسألتين مهمتين هما :

١ – زيادة مدة التعليم الإلزامى إلى تسع سنوات ، وذلك بموجب القانون ٣٩ لسنة ١٩٨١ وقد سبقت الإشارة إليه .

٢ – تحقيق نسبة استيعاب لا بأس بها ؛ حيث تشير الإحصاءات – وهى مختلفة باختلاف مصادرها – إلى أن نسبة الالتحاق بالسنة الأولى فى المرحلة الابتدائية وصلت سنة ٢٠٠١ إلى ٩٠٪ (٨٢) ، أو حوالى ٩٨٪ من الأطفال فى سن السادسة بعد أن كانت هذه النسبة فى بداية السبعينيات تتراوح بين ٧٥٪ و٨٠٪ (٨٣) على وجه التقريب . كما تشير الإحصاءات كذلك إلى أنه تم بناء ١٢ ألف مدرسة حكومية وخاصة ، من ١٩٩٥ إلى ٢٠٠١ ، بجهود مشتركة أيضا حكومية وأهلية ، الأمر الذى زاد من الطاقة الاستيعابية لمن هم فى سن التعليم .

وإذا كان النجاح الذى تحقق فى زيادة مدة الإلزام ونسبة الاستيعاب من شأنه أن يسهم فى حل مشكلتين من المشاكل المزمنة فى التعليم المصرى ، فإنه يسهم كذلك فى تحسين شروط تحقيق العدالة التعليمية من حيث الكم على الأقل . ولكن بقية المشكلات – كما أسلفنا – ظلت قائمة ولا تزال آثارها السلبية على العدالة التعليمية متفاقمة ، ومن أهمها الآتى :

أ – **الازدواجية المركبة** ، وهى من المشكلات القديمة المستمرة حتى اليوم . وقد أخذت صورا متعددة ومتزايدة بمرور السنين ، حتى وصلت فى الوضع الراهن إلى ازدواجية مركبة ومعقدة ، تتمثل فى وجود حكومى عادى ، وتعليم حكومى بمصروفات (تجريبى) ، وتعليم حكومى وتعليم خاص (لغة عربية) ،

وتعليم حكومى وتعليم خاص (لغات) وتعليم دينى وآخر مدنى ، وتعليم وطنى وآخر أجنبى وتعليم مدنى وآخر عسكرى ؛ وقد أخذ فى الظهور منذ بداية الثمانينيات ، عندما تعسكرت مدارس أنشأتها القوات المسلحة ، تسير وفق ما تراه من نظم تعلم فيها ما تراه من مقررات (٨٤) . إلى جانب ذلك تتركز مدارس اللغات الخاصة ، والمدارس الحكومية التجريبية (لغات) بصفة رئيسية فى القاهرة والجيزة والإسكندرية (٨٥) . ولا تخل هذه الازدواجية المركبة فقط بحظوظ التلاميذ من العلم والمعرفة من بداية المسار التعليمى نتيجة اختلاف المستوى بين الخاص والعام ، والوطنى والأجنبى ، ونتيجة ما يتطلبه التعليم المتميز (الخاص والأجنبى مثلاً) من مصروفات باهظة لا يقدر عليها إلا أبناء الفئات الغنية ، وإنما تخل هذه الازدواجية أيضاً بمبدأ المساواة وتكافؤ الفرص عند نهاية المسار التعليمى والخروج إلى الحياة العملية والقدرة على تحصيل فرصة عمل ، حيث يفضل سوق العمل خريجى التعليم الأجنبى ، أو التعليم الخاص باللغات الأجنبية .

ويشير تقرير حديث صدر عن المجلس القومى للتعليم إلى أن أوضاع الازدواجية لاتزال تتزايد ، وأن الاختلال بين التعليم العام والخاص فى اتساع ، فبالنسبة للتعليم الابتدائى والتعليم الثانوى – مثلاً – رصد التقرير تناقصاً فى نسبة عدد المدارس بالتعليم الحكومى فى الريف والحضر ، فى الوقت الذى زادت فيه نسبة مدارس التعليم الخاص بالريف والحضر (٨٦) .

ومعنى ذلك أن فرص التعليم لغير القادرين من أبناء الريف والحضر فى تناقص مستمر ، وأنهم لا يتمتعون بالعدالة وتكافؤ الفرص التى كفلها الدستور والقانون .

ب – **مشكلة الدروس الخصوصية** ، والكتب الخارجية ، وهى من المشكلات المستحدثة خلال المرحلة الأخيرة ؛ إذ لم تكن معروفة قبل السبعينيات ،

ووجدت بعد ذلك ضمن الآثار المصاحبة للاختلالات التى عانى منها التعليم والنظام الاجتماعى بشكل عام . وقد استفحلت هذه المشكلة منذ بداية التسعينيات ، حتى أطلق عليها اسم "التعليم الموازى" (٨٧) ، أو التعليم غير الرسمى ؛ نظرا لاتساع نطاق الدروس الخصوصية فى جميع مراحل التعليم ، وفى جميع مواده ومقرراته ، وفى جميع أنحاء البلاد . ولم تفلح المحاولات التى بذلت للقضاء على هذه المشكلة فى مجرد الحد من انتشارها ، بل جرى استحداث مجموعات التقوية داخل المدارس بشكل رسمى مقابل رسوم تفرض على التلاميذ (٨٨) . وتذبذبت المواقف الحكومية منها بين وزير التعليم محرم لها ، ويرى أنها تهدد السلم الاجتماعى ، ولكنه عجز عن مواجهتها (٨٩) ، ووزير آخر متساهل معها يرى أنها "ليست جريمة بحد ذاتها ، وخاصة إذا قام بها شخص من خارج التربية والتعليم" (٩٠) . وتضرب مشكلة الدروس الخصوصية العدالة التعليمية وتكافؤ الفرص فى مقتل ؛ إذ تحرم أبناء غير القادرين مرتين : مرة لعجزهم عن الاستفادة بالدروس الخصوصية لعدم قدرتهم على دفع المقابل النقدى المطلوب ، ومرة أخرى لتقويضها مجانية التعليم الحكومى الذى لا يتعلمون منه شيئاً فى المدرسة ، لأن بعض الأساتذة يتعمدون التقصير فى أداء واجباتهم لتزد حصتهم من الدروس الخصوصية . بل إن التفاوت على أساس القدرة الاقتصادية قائم فى نطاق الدروس الخصوصية" بين مدرس ومدرس ، ومادة ومادة ، وموسم وموسم ، ومدينة وقرية (٩١) .

جـ- مشكلة وهن العلاقة بين التعليم من جهة ، والحراك الاجتماعى إلى أعلى من جهة أخرى ، وهى من المشاكل المستحدثة أيضاً ضمن المصاحبات السلبية التى ارتبطت بالتحولات الاقتصادية والسياسية التى سبقت الإشارة إليها ؛ ففى ظل تلك التحولات ظهرت مسالك متعددة استطاعت بعض الفئات

الاجتماعية من خلالها أن تحصل على ثروات ضخمة بطرق سهلة وجهد يسير ، ولم يكن التعليم وما يوفره من قدرات ومهارات من بين تلك المسالك فى أغلب الحالات (٩٢) . ولم يعد الشخص المتعلم يتمتع - بالضرورة - بالهيبة والمكانة الاجتماعية كما كان فى السابق . هذا إلى جانب ذيوع الفساد والمحسوبية فى مختلف مرافق الدولة وقطاعاتها العامة والخاصة ، الأمر الذى أدى إلى الحط من قيمة العلم والتعليم لدى فئات ليست بالقليلة فى المجتمع ، وخاصة غير القادرين على تحمل المصروفات الباهظة المطلوبة لاستمرار أبنائهم فى مسارهم التعليمى حتى نهايته ، ومن ثم فإن هذه المشكلة تسهم فى تقوية أسباب التسرب من مختلف مراحل التعليم ، وتضيف إليه سبباً آخر إلى جانب أسبابه المتعلقة بتدهور الإدارة المدرسية (٩٣) ، إلى جانب زيادة نفقات التعليم من رسوم ودروس خصوصية ، واحتدام الأزمة الاقتصادية وحاجة كثير من الأسر الفقيرة إلى أن يعمل أطفالها فى سن مبكرة للمساعدة فى توفير لقمة العيش . والنتيجة هى حرمان أعداد متزايدة من حقهم فى التعليم ، وازدياد أوضاع العدالة الاجتماعية تدهوراً .

والحاصل أن العدالة الاجتماعية لنظام التعليم ماقبل الجامعى فى مصر - محل اهتمامنا فى هذا البحث - مرت فى تاريخها الحديث والمعاصر بموجات من المد والجزر ، وأنها ارتبطت دوماً بمجمل التوجهات السياسية والمجتمعية ، وبالنمط الذى حكم العلاقة بين المجتمع والدولة من جهة ، وبنمط العلاقات مع القوى الخارجية من جهة أخرى . وقد رأينا كيف أثرت هذه العوامل على أوضاع العدالة التعليمية قبل الاحتلال البريطانى ، وبعده ، وفى العهد الليبرالى وبعده ، وصولاً إلى المرحلة الحالية التى تتفاعل فيها أوضاع ومشكلات الداخل مع تحديات وضغوط العولمة وسياسات القوى المهيمنة فى آن واحد .

لم يصل النظام التعليمى فى مصر بعدُ إلى صياغة متوازية تحقق العدالة

التعليمية بين الفئات الاجتماعية المختلفة ، بل إن معطيات الواقع فى المرحلة الأخيرة وما يغص به من اختلالات تشير إلى أن هذه العدالة أضحت أبعد عن التحقيق من أى وقت مضى .وبالرغم من كثرة الندوات والمؤتمرات والوثائق الرسمية التى عالجت مشكلات التعليم خلال العقود الثلاثة الأخيرة ، إلا أن أياً منها لم يتوفر على موضوع العدالة الاجتماعية ومدى تحققها على أرض الواقع فى هذا المجال الحيوى [٩٤] . وإذا كانت تلك المؤتمرات والندوات ، وخاصة الرسمية منها قد شخصت أزمة التعليم المصرى فى تدهور أحوال المعلم ، ونقص المبانى المدرسية ، وانخفاض مستوى المناهة الدراسية عن المستوى المطلوب ، واستفحال الدروس الخصوصية ، فإنها بذلك تكون قد غفلت عن واحدة من أهم المشاكل التى تواجه التعليم المصرى ، بل والمجتمع كله فى حاضره ومستقبله ، وهى مشكلة اختلال موازين العدالة الاجتماعية ، وتفريغ مبدأ تكافؤ الفرص بين المواطنين فى الحصول على حقهم فى التعليم من مضمونه .

الهوامش

١ – عبد الملك ، أنور ، نهضة مصر ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٣ ، ص ١٥٥ ، وص ١٥٧ .

٢ – المرجع نفسه ، ص ١٥٨ .

٣ – إسماعيل على ، سعيد ، تاريخ الفكر التربوى فى مصر الحديثة ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٩ ، ص ٩٩ .

٤ – كلوت بك ، لمحة عامة إلى مصر ، ترجمة محمود سعيد ، القاهرة ، دار الموقف العربى ، ط٢ ، ١٩٨٢ ، ص ٢٣ .

٥ – إسماعيل على ، سعيد ، مرجع سابق ، ص ص ٩٨-٩٩ .

٦ – المرجع نفسه ، ص ١٠٢ .

٧ – عبد الملك ، أنور ، مرجع سابق ، ص ١٧٢ .

٨ – السيد ، رضوان ، سياسات الإسلام المعاصر : مراجعات ومتابعات ، بيروت ، دار الكتاب العربى ، ١٩٩٧ ، ص ص ١٩-٢٠ .

٩ - سامى باشا ، أمين ، التعليم فى مصر ، القاهرة : ١٣٣٥-١٩١٧ ، د . ن ، د . ت ، ص ٢٢ .

١٠- عبد الملك ، أنور ، مرجع سابق ، ص ١٦٧ .

ولمزيد من التفاصيل حول تطور ميزانية التعليم فى مصر انظر : خيرى حربى ، محمد ، تطور التربية والتعليم فى إقليم مصر فى القرن العشرين ، القاهرة : ١٩٥٨ ، د. ن ، ص ص ٥٤-٥٥ .

١١- توفيق ، عوض ، نبذة تاريخية عن تطور التعليم فى مصر ، فى إجلال السباعى (مشرفاً) ، المسح الاجتماعى الشامل للمجتمع المصرى ، ج ٩ التعليم ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٨٥ ، ص ٦ .

إسماعيل على ، سعيد ، مرجع سابق ، ص ١٠١ .

١٢- المرجع نفسه ، ص ١١٤ .

١٣- غانم ، إبراهيم البيومى ، الأوقاف والسياسة فى مصر ، القاهرة ، دار الشروق ، ١٩٩٨ ، ص ٢٠٦ .

١٤- عبد الملك ، أنور ، مرجع سابق ، ص ١٧٤ .

١٥- نتيجة إحصائية عمومية للمدارس والمكاتب بالقطر المصرى عن سنة ١٢٩٢ هـ (طبع لمطبعة المدارس الملكية سنة ١٢٩٢ هـ) ص ٣٤٥ . وقد رجعنا إلى النسخة المحفوظة فى أرشيف متحف وزارة التربية والتعليم تحت رقم ٣٧٠ .

١٦- لمزيد من التفاصيل حول ازدواجية التعليم المصرى وأثرها على العدالة انظر :

مرسى ، سعد ؛ وإسماعيل على ، سعيد ، تاريخ التربية والتعليم ، القاهرة ، ١٩٧٨ ، د . ن ، ص ص ٤٠١-٤١٦ .

١٧- عبد الملك ، أنور ، مرجع سابق ، ص ٢٧٣ .

١٨- المرجع نفسه ، ص ٣٧٦ ، وص ٣٧٧ .

١٩- سلامة ميخائيل ، جرجس ، أثر الاحتلال البريطانى فى التعليم القومى فى مصر ١٨٨٢-١٩٢٢ ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ص ص ٣-٧ .

٢٠- عبد الملك ، أنور ، مرجع سابق ، ص ٣٧٥ .

٢١- أرتين ، يعقوب ، القول التام فى التعليم العام ، ترجمة على بهجت ، القاهرة ، ١٨٩٤ ، د . ن ، ص ص ٤٤-٤٥ .

٢٢- سلامة ، جرجس ، مرجع سابق ، ص ١٨٦

٢٣- عوض ، لويس ، تاريخ الفكر المصرى الحديث من عصر إسماعيل إلى ثورة ١٩١٩ - المبحث الأول : الخلفية التاريخية ، الجزء لثانى ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٣ ، ص ١٨٢ .

٢٤- المرجع نفسه ، ص ٣٣٣ .

٢٥- سلامة ، جرجس ، مرجع سابق ، ص ١٦٦ ، وص ١٦٧ .

٢٦- الفقى ، حسن ، التاريخ الثقافى للتعليم بالجمهورية العربية المتحدة فى القرن التاسع عشر والعشرين ، القاهرة ، ١٩٥٨ ، د . ن ، ص ٨٢ .

غانم ، إبراهيم ، مرجع سابق ، ص ٢٠٦ .

٢٧- سلامة ، جرجس ، مرجع سابق ، ص ١٨٣ .

٢٨- حول إسهام بعض الجمعيات الأهلية فى دعم التعليم خلال تلك الفترة انظر :

غانم ، إبراهيم ، مرجع سابق ، ص ص ٢٤٠-٢٤٤ .

سلامة ، جرجس ، مرجع سابق ، ص ص ٢٠٢-٢٠٣ .

٢٩- حول شروط المجانية وتعليم البنات انظر :

غانم ، إبراهيم ، مرجع سابق ، ص ص ٢٤٧-٢٥٠ .

٣٠ - المرجع نفسه ، ص ص ٢٥٠-٢٥٤ .

٣١- جرجس ، سلامة ، مرجع سابق ، ص ص ٢٠٨-٢١٥ .

٣٢- حول هذه النقطة انظر :

حجى ، أحمد ، التاريخ الثقافى للتعليم فى مصر ، القاهرة ، دار الفكر العربى ، ٢٠٠٢ ، ص ١٤٩ .

وانظر أيضاً : غانم ، إبراهيم ، مرجع سابق ، ص ٢٠٩ .

وللوقوف على وجهة نظر أخرى انظر ، عبد الملك ، أنور ، مرجع سابق ، ص ص ٣٧٣-٣٧٥ .

٣٣- سلامة ، جرجس ، مرجع سابق ، ص ١٩٦ .

٣٤- القبانى ، إسماعيل ، دراسات فى تنظيم التعليم بمصر ، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، ب . ت ، ص ١١٤ .

٣٥- حسين ، طه ، مستقبل الثقافة فى مصر ، القاهرة ، مطبعة المعارف ومكتبتها بمصر ، ١٩٣٨ ، ص ص ٩٤-٩٧ .

٣٦- معهد الدراسات العربية : وثائق ونصوص ١ - دساتير البلاد العربية ، القاهرة ، معهد الدراسات العربية ، جامعة الدول العربية ، ١٩٥٥ ، ص ٣٧٠ .

٣٧- حجى ، أحمد ، مرجع سابق ، ص ١٥٢ .

٣٨- يوجد عرض موثق لتلك القوانين الخاصة بالتعليم خلال العهد الليبرالى فى :

توفيق ، عوض ، مرجع سابق ، ص ٧ .

السباعى ، إجلال ، مرجع سابق ، ص ١٦ .

٣٩- القبانى ، إسماعيل ، مرجع سابق ، ص ١٢٤ .

٤٠- المرجع نفسه ، ص ١٠٦ ، وص ١٠٩ .

وانظر أيضاً : إسماعيل على ، سعيد ، مرجع سابق ، ص ١٩٥ .
حجى ، أحمد ، مرجع سابق ، ص ١٥٩ .

٤١- حجى ، أحمد ، مرجع سابق ، ص ١٧٤ .

٤٢- حسين ، طه ، مرجع سابق ، ص ١٣٠ .

٤٣- المرجع السابق ، ص ١٣٢ .

٤٤- عمار ، حامد ، السياسات التعليمية خلال نصف القرن الماضى ، بحث مقدم إلى "المؤتمر السنوى الخامس للمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية : التغير الاجتماعى فى المجتمع المصرى خلال خمسين عاماً ، ٢٠-٢٣ إبريل ٢٠٠٣ ، ص ١٥ ، وص ٢٥ . وأيضاً : إسماعيل ، سعيد ، مرجع سابق ، ص ١٩٦ .

٤٥- المرجع نفسه ، ص ١٩٢ .

٤٦- لمزيد من التفاصيل انظر : إسماعيل ، سعيد ، مرجع سابق ، ص ص ١٩٦-١٩٩ .
وعمار ، حامد ، مرجع سابق ، ص ١٦ .

٤٧- المرجع نفسه ، ص ١٠٩ .

٤٨- المرجع نفسه ، ص ص ١١٨-١٢٠ .

٤٩- القبانى ، مرجع سابق ، ص ١٠٣ .
وانظر أيضاً :حجى ، أحمد ، مرجع سابق ، ص ١٥٧ .

٥٠- حسين ، طه ، مرجع سابق ، ص ١٣٩ .

٥١- المرجع نفسه ، ص ١٣٦ ، وص ١٣٧ .

٥٢- إسماعيل ، سعيد ، مرجع سابق ، ص ١٩٢ .

٥٣- الاحصاء العام لمعاهد التعليم بالملكة المصرية السنة الدراسية ١٩٥١/١٩٥٢ (مصلحة عموم الاحصاء والتعداد طبع بالمطبعة الأميرية ، بالقاهرة ١٩٥٣) ص ص ٢٨٤-٢٨٥ .

٥٤- القبانى ، مرجع سابق ، ص ١٠٢ .

٥٥- المرجع نفسه ، ص ١٣٠ .

٥٦- حسين ، طه ، مرجع سابق ، ص ١٣٩ .

٥٧- البيجاوى ، فتحية ، "التعليم الإعدادى" فى : إجلال السباعى (مشرفاً) المسح الاجتماعى ، مرجع سابق ، ص ٢٠٩ .

٥٨- القبانى ، ص ١٠٣ ، وص ١٠٤ ، وص ١٣٧ .

٥٩- حسين ، طه ، مرجع سابق ، ص ص ١٣-١١٤ ، وص١٦٤ ، وص ١٦٥ .

٦٠- عوض ، توفيق ، مرجع سابق ، ص ٦ .

٦١- القبانى ، مرجع سابق ، ص ١٠٨ .

٦٢- هلال ، على الدين ، تطور النظام السياسى فى مصر ، القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٤ ، ص ١٦٠ .

٦٣- السباعى ، إجلال ، مرجع سابق ، ص ٥٤ .

٦٤- توفيق ، عوض ، مرجع سابق ، ص ١٦٥ .

٦٥- السباعى ، إجلال ، "الإطارات الدستورية والتشريعية والتخطيطية التى حكمت تطور التعليم" ، فى المسح الاجتماعى الشامل ، مرجع سابق ، ص ١٥ .

٦٦- توفيق ، عوض ، مرجع سابق ، ص ١٦٦ .

٦٧- هلال ، على الدين ، مرجع سابق ، ص ١٦٠ .

٦٨- الميثاق الوطنى وقانون الاتحاد الاشتراكى ، القاهرة : سلسلة كتب قومية ، د . ت ، ص ٣٢ ، وص ٦٧ .

٦٩- السباعى ، إجلال ، مرجع سابق ، ص ٢٢ .

٧٠- الأرقام المذكورة أوردها عمار ، حامد ، مرجع سابق ، ص ٣١ .

٧١- التعليم وقضاياه ، فى "بحوث ودراسات المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوچيا ١٩٧٤-٢٠٠٢" ، القاهرة ، رئاسة الجمهورية ، المجالس القومية المتخصصة ، ١٤٢٤ هـ/٢٠٠٣ ، ص ١٢ .

٧٢- السباعى ، إجلال ، مرجع سابق ، ص ٣٨ ، وص ٤٠ ، وص ٥٤ ، وص ٥٦ .

٧٣- المرجع نفسه ، ص ٥٦ .

٧٤- المرجع نفسه ، ص ٣٨ ، وص ٤٠ .

٧٥- إسماعيل على ، سعيد ، التعليم على أبواب القرن الحادى والعشرين ، القاهرة ، عالم الكتب ، ١٩٨٨ ، ص ٤ .

٧٦- خضر ، محسن ، تكافؤ الفرص فى السياسة التعليمية : مرحلة ما قبل التعليم الجامعى فى مصر . مجلة أحوال مصرية ، السنة الأولى - العدد الثالث - شتاء ١٩٩٩ ، القاهرة : مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيچية ، ص ٣٨ .

٧٧- السباعى ، إجلال ، مرجع سابق ، ص ١٥ ، وص ١٦ .

٧٨- المرجع نفسه ، ص ٢٣ ، وص ٢٥ ، وص ٢٩ ، وص ٣٢ ، وص ٣٤ ، وص ٤٢ ، وص ٤٣ ،

٧٩- لمزيد من التفاصيل حول الانتقادات الواردة على النصين المذكورين انظر : عازر ، عادل ، العدالة الاجتماعية وتعليم الفئات الدنيا ، المجلة الاجتماعية القومية ، ج ٢٨ ، عدد ١ ، مايو ١٩٩٠ ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ص ص ١٩٣-١٩٤ .

٨٠- البيجاوى ، فتحية ، مرجع سابق ، ص ٢٠٩ .

٨١- عازر ، عادل ، مرجع سابق ، ص ١٩٧ .

٨٢- معهد التخطيط القومى ، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى ، مصر : تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٣ - التنمية المحلية بالمشاركة (مطابع الأهرام التجارية ، ٢٠٠٣) ص ٢٢ .

٨٣- حامد ، عمار ، مرجع سابق ، ص ٤٠ . وهو يذكر أن معدل القيد الخام فى المرحلة الابتدائية ارتفع من ٧٥٪ سنة ١٩٧٠ إلى ٨٦٪ سنة ١٩٨٠ ،

٨٤- إسماعيل على ، سعيد ، "ازدواجية التعليم وأثرها على ثقافة الأمة ، بحث مقدم فى مؤتمر "الأمة ، وأزمة الثقافة والتنمية" ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، كلية الاقتصاد ، جامعة القاهرة ، ٦-٩ ديسمبر ٢٠٠٤ ، ص ص ٢٧-٢٨ .

٨٥- عمار ، حامد ، مرجع سابق ، ص ٣٩ .

٨٦- المجالس القومية المتخصصة ، التعليم الخاص : تنظيمه وفاعليته ، المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا ، ٢٠٠٤ .

٨٧- عمار ، حامد ، مرجع سابق ، ص ٤٠ ، إسماعيل ، سعيد ، التعليم على أبواب القرن ، مرجع سابق ، ص ١٩٦ .

٨٨- عازر ، عادل ، مرجع سابق ، ص ١٩٦ .

٨٩- بهاء الدين ، حسين كامل ، التعليم والمستقبل ، القاهرة ، دار المعارف ، ب . ت ، ص ص ٩٦-٩٧ .

٩٠- حديث مع وزير التعليم د. أحمد جمال الدين موسى ، نشرته جريدة المصرى اليوم بتاريخ ٢٤ يناير ٢٠٠٥ ، ص ٥ .

٩١-حامد ، عمار ، مرجع سابق ، ص ٤٠ .

٩٢- إسماعيل ، سعيد ، المرجع السابق ، ص ١٩٤ .

٩٣- عازر ، عادل ، مرجع سابق ، ص ١٩٦ .

٩٤- قمنا بمراجعة عدد كبير من تلك الندوات والمؤتمرات والوثائق الرسمية بشأن التعليم فى مصر خلال الثلاثين عاماً الأخيرة ، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر : تقارير المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا ، التابع للمجالس القومية المتخصصة ، وورقة العمل حول تطوير وتحديث التعليم فى مصر (١٩٧٩) ، وأعمال مؤتمرات تطوير التعليم الابتدائى (١٩٩٣) ، والتعليم الإعدادى (١٩٩٤) ، والمؤتمر القومى لتطوير التعليم العالى (١٩٩٩) ، ووثيقة "مصر والقرن الحادى والعشرين" التى أصدرها مجلس الوزراء بتاريخ ١٥ مارس ١٩٩٧ .

Abstract

THE HISTORICAL DEVELOPMENT OF SOCIAL JUSTICE
IN THE EGYPTIAN EDUCATION

Ibrahim El-Bayoumi

This study aims at achieving two goals, the first is to introduce a vision for the social justice concept in the Egyptian educational system from a historical perspective. The second is to reveal the socio-economic and political background for the most important issues which preclude justice fulfillment in the contemporary Egyptian education. Among the most significant results of the study is that the Egyptian educational system did not reach till now an equilibrium formula implements the educational justice between various social strata.

تناول الدراما التليفزيونية لقضية تعاطى وإدمان المواد النفسية

دراسة تحليلية *

آمال كمال **

تهدف هذه الورقة إلى دراسة تناول الدراما التليفزيونية لقضية تعاطى المواد النفسية والإدمان ، وذلك للتعرف على حجم اهتمام الدراما بهذه القضية ، وطبيعة ذلك الاهتمام ، وتقييم أسلوب المعالجة الدرامية للظاهرة . وقد تم تحليل ١٢ مسلسلا تليفزيونيا (تضمنت ٣٧٩ حلقة) عرضت خلال شهر رمضان ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م على شاشة التليفزيون المصرى وعدد من القنوات الفضائية العربية .

وقد أسفرت أهم النتائج عن عدم خلو أى مسلسل من مسلسلات العينة من مشاهد تعاطى مختلف أنواع المواد النفسية ، التى كان فى مقدمتها التدخين فالكحوليات ثم الحشيش والأدوية النفسية . وتمثلت أبرز دوافع التعاطى فى التسلية والتعود ، وتحقيق المتعة المزاجية ، والهروب من المشكلات . كما أبرزت النتائج اهتمام كافة مسلسلات العينة بإبراز النتائج السلبية للتعاطى على الفرد ، وعلى علاقته بالآخرين .

أضحت دراسة الأبعاد الثقافية لظاهرة تعاطى المواد النفسية والإدمان ذات أهمية بالغة فى الاقتراب من هذه الظاهرة ، ودراستها دراسة علمية ، وبحث العوامل المتداخلة المؤثرة فيها . حيث يتعاظم دور المحددات الثقافية ومؤسسات

* خبير الإعلام ، قسم بحوث الاتصال الجماهيرى والثقافة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

** تعتمد هذه الورقة على نتائج بحث تناول الدراما التليفزيونية لقضية تعاطى وإدمان المواد النفسية الذى أجراه المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية بالاشتراك مع المجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان . وتشكلت هيئة البحث من الأستاذة الدكتورة نجوى الفوال مشرفا ، والدكتورة آمال كمال باحثا رئيسيا ، والدكتورة هبه جمال الدين ، والأستاذة عزيزة عبد العزيز ، والأستاذة شيرين عبد المنعم ، والأستاذة سمر السيد .

التنشئة الاجتماعية فى اكتساب الثقافة حول تعاطى المواد النفسية ، والوعى بأبعاد المشكلة وخطورتها .

وتساهم الوسائل الإعلامية مساهمة فعالة فى تكوين فكر الفرد وثقافته ، وفى اكتساب معارف وقيم واتجاهات معينة . وقد تبين وفقا للعديد من الدراسات التى أجريت على فئات مختلفة أن وسائل الإعلام تأتى بعد الأقران مباشرة كأحد مصادر المعلومات حول المواد النفسية ويفوق تأثير الوسائل المرئية الوسائل الأخرى فى هذا الصدد [(١)] .

وتتزايد أهمية التليفزيون فى التصدى للمشكلات الاجتماعية بوجه عام وفى مكافحة ظاهرة تعاطى المواد النفسية بوجه خاص فى المجتمعات النامية فى ظل ارتفاع نسبة الأمية ، وانخفاض مستويات الوعى لدى العديد من الشرائح الاجتماعية ، وزيادة حجم التعرض له بين مختلف فئات المجتمع فى مقابل انخفاض معدلات التعرض للوسائل المطبوعة . الأمر الذى يضفى مزيدا من المسئولية الاجتماعية على التليفزيون فى مجابهة الظواهر السلبية فى المجتمع ، والارتقاء بوعى الفئات الدنيا .

وتمثل وسائل الإعلام – وفى مقدمتها التليفزيون والقنوات الفضائية – أبرز مؤسسات التنشئة الاجتماعية التى تمارس دورا هاما فى تشكيل الثقافة لاسيما بعد التطورات الهائلة فى تكنولوجيا الاتصال ووسائل نقل المعلومات ويتعاظم تأثيرها على الجمهور خاصة فى ظل التعرض المتزايد لوسائل الإعلام الحديثة [(٢)] .

وقد أصبحت الدراما التليفزيونية وسيلة الترفيه الرئيسية فى القنوات التليفزيونية المختلفة سواء الأرضية أم الفضائية ، وتعد من أكثر المواد تفضيلا ومشاهدة وربما تأثيرا بين مختلف فئات الجمهور . وتؤكد نتائج العديد من

الدراسات على أن الشرائح المختلفة فى المجتمع تتعرض بكثافة لتلك المسلسلات الدرامية التليفزيونية بغض النظر عن النوع والسن والمستوى الاقتصادى الاجتماعى .

وتشير العديد من الدراسات إلى أثر الدراما التليفزيونية فى إدراك الأفراد للواقع الاجتماعى ، لاسيما بالنسبة لأولئك الذين يتعرضون لتلك الوسائل بشكل مكثف ولفترات زمنية طويلة (٣) ، وتنطلق هذه الدراسات من الإطار النظرى لنظرية الغرس الثقافى إذ تربط هذه النظرية بين كثافة التعرض للتليفزيون واكتساب المعانى والمعتقدات والأفكار والصور الرمزية حول العالم الذى تقدمه وسائل الإعلام بعيدا عن العالم الواقعى أو الحقيقى (٤) .

كذلك فقد تزايدت فى الوقت نفسه خطورة مشكلة المخدرات فى ضوء العديد من التغيرات التى اعترت المشكلة مؤخرا ومنها : تعدد أنواع المواد النفسية ، وظهور مواد وأساليب جديدة للتعاطى تتناسب مع دخول الفئات الدنيا ، وانخفاض سن بدء التعاطى ، ودخول المرأة عالم الإدمان ، وضعف دور مؤسسات التنشئة الأخرى فى التأثير على النشء (٥) .

أهمية موضوع البحث

تنبع أهمية إجراء هذه الدراسة من الاعتبارات التالية :

١ - ارتفاع معدلات التعرض للتليفزيون بين مختلف فئات الجمهور حيث تتراوح فى بعض الدراسات بين ٩٦ ، ٩٨٪ من عيناتها ، الأمر الذى يشير إلى أن مشاهدة التليفزيون تشغل مكان الصدارة بين وسائل الإعلام المختلفة وبدائل وقت الفراغ (٦) .

٢ - ارتفاع كثافة التعرض اليومى للتليفزيون وزيادة ساعات المشاهدة ، حيث

تتراوح بين ثلاث ساعات إلى أكثر من ٥ ساعات يوميا فى بعض الدراسات . وارتباط المشاهدة المكثفة للتليفزيون بدوافع التسلية والترفيه والاسترخاء وقضاء وقت الفراغ مقارنة بدوافع الحصول على المعلومات ومتابعة الأحداث الجارية (٧) .

٣ – اتساع المساحة الزمنية للدراما التليفزيونية على شاشات القنوات التليفزيونية الأرضية والفضائية على حد سواء ، كما تحظى تلك الدراما بنسبة مشاهدة مرتفعة بين فئات الجمهور . كما أنه يتكرر عرض تلك المسلسلات على قنوات متعددة وعلى فترات زمنية متباينة ، كما تتزايد مساحة الدراما التليفزيونية بصورة ملحوظة فى شهر رمضان من كل عام وتحظى بارتفاع نسبة التعرض لها من مختلف فئات الجمهور (٨) .

٤ – تكاد تتفق نتائج معظم البحوث حول تقدم الدراما العربية قائمة المواد المفضلة للمشاهدة بين فئات الجمهور المختلفة ، حيث تحتل مشاهدة الدراما مقدمة المواد الأكثر مشاهدة بنسبة ٣ر٨٧٪ (٩) ، وظهور العديد من التأثيرات للمشاهدة الكثيفة للدراما على الجمهور مثل دور التعرض للدراما فى إدراك الجمهور للواقع الاجتماعى ، وأثر التعرض للدراما على مستوى التطلعات الاجتماعية والاقتصادية للشباب ، أو معدلات التعرض للعنف فى الدراما والاتجاه نحو العنف (١٠) .

٥ – تبين من خلال نتائج العديد من البحوث التى أجريت على شرائح اجتماعية مختلفة أن وسائل الإعلام تقوم بدور خطير فى تعرض الجمهور لثقافة المخدرات (١١) ، وأنها تحتل مقدمة مصادر المعلومات عن المواد النفسية المؤثرة فى الأعصاب (١٢) . كما تشير إحدى الدراسات إلى أن أكثر من نصف أفراد العينة موضع البحث تتعرض للسماع عن الكحوليات عن طريق

وسائل الإعلام ، ويفوق تأثير وسائل الإعلام المرئية والمسموعة الوسائل المطبوعة فى هذا الصدد (١٣) .

٦ – تعكس نتائج بعض الدراسات تفوق الوسائل المرئية على المطبوعة والمسموعة فى درجة المصداقية والثقة التى تحظى بها لدى الجمهور ، الأمر الذى يجعل الجمهور أكثر عرضة لتأثيرات هذه الوسائل فى تشكيل الرأى العام (١٤) .

الدراسات السابقة

أسفرت مراجعة التراث العلمى حول البحوث والدراسات الاجتماعية لظاهرة تعاطى المواد النفسية أن ثمة ضعفا فى إسهام الدراسات الإعلامية فى الاقتراب من الظاهرة بالبحث والدراسة . ولازالت توجد مجالات واسعة فى الدراسات الإعلامية فى حاجة للجهود البحثية ، حيث لم تبد هذه الدراسات اهتماما ملحوظا بتحليل ما يقدم من خلال الدراما التليفزيونية حول قضية المخدرات على الرغم من اهتمام تلك الدراما بالمشكلة وزيادة معدلات التعرض لها بين مختلف الفئات فى المجتمع المصرى . الأمر الذى يدعو إلى الحاجة إلى مثل هذه الدراسات (١٥) .

وقد تبين أن الدراسات السابقة عنيت بتحليل المضمون الصحفى والسينمائى ، فى حين لم تول اهتماماً كبيراً بالدراما التليفزيونية ودورها فى تناول الظاهرة بهدف الوقاية من تعاطى المواد النفسية وتبيان خطورتها .

هدف البحث

يهدف البحث إلى دراسة تناول الدراما التليفزيونية لقضية تعاطى المواد النفسية، وذلك سعيا وراء التعرف على حجم اهتمام الدراما بهذه القضية ، وطبيعة ذلك الاهتمام وتقييم أسلوب المعالجة الدرامية للظاهرة .

التساؤلات البحثية

- ما حجم اهتمام الدراما التليفزيونية بقضية تعاطى المواد النفسية والإدمان بين مختلف القضايا المجتمعية الأخرى التى تناولتها الدراما التليفزيونية موضع البحث خلال فترة الدراسة ؟
- ما طبيعة تناول الدراما للقضية محل الدراسة وأى جوانب الظاهرة يتم التركيز عليها وإبرازها من خلال المسلسلات وأى الجوانب يتم إغفالها ؟
- ما الدوافع التى تقدمها الدراما التليفزيونية وراء الدخول فى عالم التعاطى والإدمان ؟
- ما مدى اهتمام الدراما التليفزيونية بتقديم تفاصيل دقيقة عن جلسة تعاطى المواد النفسية فى مقابل التركيز على سلبيات التعاطى ؟
- ما الآثار السلبية الناجمة عن التعاطى والتى تقدمها الدراما التليفزيونية من النواحى الاجتماعية والصحية والاقتصادية على الفرد والأسرة والمجتمع ؟

أسلوب البحث

يعتمد البحث على أسلوب تحليل المضمون الكمى والكيفى بغرض تحليل تناول الدراما التليفزيونية لقضية تعاطى المواد النفسية والإدمان وذلك خلال فترة الدراسة . ويعتمد البحث على استمارة تحليل المضمون كأداة لجمع البيانات حول المسلسلات موضع الدراسة .

عينة البحث

العينة الزمنية

تم اختيار شهر رمضان خلال عام ١٤٢٥ هـ (٢٠٠٤م) كفترة زمنية لدراسة الدراما التليفزيونية التى تبث من خلاله فى عدد من القنوات التليفزيونية الأرضية

والفضائية وذلك نظرا للمبررات التالية :

١ - يمثل شهر رمضان من كل عام مناسبة تقدم خلالها القنوات التليفزيونية الجديد والمتميز من المسلسلات التليفزيونية ، الأمر الذى يتيح فرصة كبيرة لإجراء الدراسة على عينة ملائمة من أحدث هذه المسلسلات .

٢ - تحظى القنوات التليفزيونية خلال هذا الشهر الكريم بارتفاع نسبة المشاهدة لها بين جماهيرها وكذلك بارتفاع نسبة مشاهدة المسلسلات الدرامية التى تذاع على الشاشة (١٦) .

٣ - نظرا لجودة عدد من هذه المسلسلات التى تذاع خلال شهر رمضان ، يتم إعادة عرضها على مدار العام على مختلف القنوات التليفزيونية مما يتيح لها فرصة المشاهدة من قبل ملايين المشاهدين فى مختلف الدول ، الأمر الذى يضاعف من تأثيرها .

عينة القنوات التليفزيونية

تم وضع عدة محكات لاختيار القنوات التليفزيونية الأرضية والفضائية التى سوف يتم اختيار المسلسلات التى تعرض من خلالها للدراسة والتحليل ، وذلك على النحو التالى :

- أن تضم عينة القنوات التليفزيونية قنوات أرضية وأخرى فضائية ، الأمر الذى يتيح التنوع مما يعطى الفرصة للمسلسلات التى تعرض على شاشة هذه القنوات لكثافة التعرض لها ، سواء من الجمهور المحلى أو الجماهير المتنوعة فى مختلف المناطق داخل وخارج مصر على اختلاف مستوياتهم الاقتصادية والاجتماعية .
- أن تحظى هذه القنوات بنسبة مشاهدة وتفضيل عالية مقارنة بغيرها من القنوات وفقا لنتائج الدراسات السابقة (١٧) .

- أن تكون هذه القنوات متاحة للجميع وغير مشفرة حتى تتوافر لها نسبة مشاهدة عالية .
- بعض هذه القنوات تمتلك حق العرض الأول لبعض المسلسلات الدرامية – في شهر رمضان – الأمر الذى يتيح التنوع فى عينة المسلسلات موضع التحليل .

وبناءً على ما سبق وقع الاختيار على عدد من القنوات التليفزيونية الأرضية والفضائية لتحليل المسلسلات التى تعرض عى شاشتها خلال شهر رمضان (١٤٢٥هـ /٢٠٠٤م) وهى :

القنوات الأرضية : القناة الأولى – القناة الثانية فى التليفزيون المصرى .

القنوات الفضائية : الفضائية المصرية – قناة MBC – قناة دبى الفضائية [١٨].

عينة المسلسلات موضع التحليل

تم التركيز فى عينة الدراسة على المسلسلات الاجتماعية لأنها تتلاءم مع طبيعة أهداف البحث ، ومن ثم تستبعد المسلسلات التاريخية والدينية والتى تتناول السيرة الذاتية لبعض الشخصيات ، نظراً لأن القضايا الرئيسية التى تطرحها لا تتصل بموضوع البحث بشكل مباشر . ومن ثم تحددت عينة المسلسلات موضع البحث فى ١٢ مسلسلات تليفزيونيا اشتملت على ٣٧٩ حلقة ، وهى "لقاء على الهوا" ، "الدم والنار" ، "محمود المصرى" ، "ملح الأرض" ، يا ورد مين يشتريك" ، ، "أصحاب المقام الرفيع" ، "مشوار امرأة" ، "امرأة من نار" ، "عيش أيامك" ، "عباس الأبيض فى اليوم الأسود" ، "أهل الرحمة" ، "لقاء السحاب" .

النتائــج

أولا : الخصائص العامة للمسلسلات الدرامية

١ - تبعية جهة الإنتاج

تشير نتائج البحث إلى أن مدينة الإنتاج الإعلامى قد حظيت بأعلى نسبة من المسلسلات التى عرضت خلال شهر رمضان (١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م) على شاشة التليفزيون المصرى والعديد من الفضائيات العربية ، سواء كانت مسلسلات من إنتاج مدينة الإنتاج الإعلامى وحدها أم بالتعاون مع شركات إنتاج خاصة أو بالتعاون مع دول عربية ، وذلك بنسبة ٧ر٩١٪ .

ويرجع ذلك إلى الإمكانيات الضخمة لمدينة الإنتاج الإعلامى مما انعكس فى الإنتاج الدرامى الذى تقدمه فى السنوات الأخيرة ، والاعتماد عليها فى تقديم العديد من الأعمال الدرامية التليفزيونية المتميزة .

٢ - الفترة الزمنية التى يعالجها المسلسل

تشير نتائج البحث إلى أن ٧ر٦٦٪ من المسلسلات موضع الدراسة (٨ مسلسلات) قد تناولت الفترة الزمنية الراهنة أو مطلع الألفية الثالثة ، وقد انعكس ذلك فى الأحداث والقضايا التى طرحتها . فى حين تناول ٢٥٪ من العينة أكثر من فترة زمنية من خلال الأحداث . الأمر الذى يعكس اهتمام الدراما التليفزيونية بطرح المشكلات المعاصرة التى تواجه المجتمع .

٣- البيئة التى تدور فيها الأحداث

أظهرت نتائج البحث ارتفاع نسبة المسلسلات الدرامية التى تم تصوير أحداثها داخل مصر وخارجها وذلك بنسبة ٧ر٤١٪ (٥ مسلسلات)[١٩] . مما يشير إلى ضخامة تكاليف الإنتاج المخصصة لهذه المسلسلات ، الأمر الذى ينعكس أثره

فى تنوع مواقع التصوير والانتقال بالكاميرا إلى دول أجنبية مما ينقل للمشاهد صورة حية للأحداث ويزيد من مصداقية المسلسل لدى الجمهور . وقد تنوعت الدول التى تم التصوير فيها من دول عربية (مسلسلان) ودول أجنبية (ثلاث مسلسلات) .

وقد بلغت نسبة المسلسلات التى دارت أحداثها داخل المجتمع المصرى فقط ٥٨٫٣٪ (٧ مسلسلات) . وتشير النتائج إلى أن نصف المسلسلات من عينة البحث تم تصويرها فى أكثر من مدينة داخل المجتمع المصرى (ريف/حضر) ، فى حين لم تبد الدراما اهتماما ملحوظا بالتصوير فى المجتمعات الجديدة ، ومن الجدير بالذكر أن اختيار بيئة الأحداث يرتبط بالعديد من العوامل من أهمها مضمون القضية التى تطرحها الدراما، وتطور الأحداث فيها، وحجم الإمكانات المتاحة فى الإنتاج هذا فضلا عن رؤية المخرج الذى يقدم العمل الفنى .

ثانيا: قضية التعاطى والاتجار بين القضايا التى طرحتها الدراما التليفزيونية

تشير نتائج التحليل الكيفى إلى تقدم القضايا الاجتماعية كقضايا رئيسية طرحت من خلال الدراما التليفزيونية موضع التحليل خلال الفترة الزمنية للبحث . وقد شملت القضايا الاجتماعية التى طرحتها الدراما العديد من الموضوعات منها الفساد واستغلال النفوذ ، الفقر والحاجة للمال وتأثيره على سلوك الفرد ، أهمية الترابط العائلى والعلاقات الأسرية المتوازنة ، والتمسك بالقيم الأصيلة ، وعدم تجاوز حدود الحرية المتاحة ، وأهمية الالتزام بالمبادئ الأخلاقية وعدم التخلى عنها فى سبيل تحقيق المصالح الشخصية ، وعدم اتباع الوسائل غير المشروعة من أجل تحقيق غايات معينة ، هذا فضلا عن اهتمام الدراما بمشكلات المسنين ، كما أولت الدراما التليفزيونية موضع التحليل اهتماما ملحوظا بقضية الثأر وأشارت إلى الدعوة للتسامح وعدم الانتقام .

وقد اتسمت المعالجة الدرامية لهذه القضايا بالعديد من السمات منها :

أ - ارتباط هذه القضايا بالوقت الراهن ومواكبتها للأحداث والتغيرات الاجتماعية المتلاحقة على الصعيدين الداخلى والخارجى ، مثل خطورة استخدام الهرمونات فى زراعة المحاصيل الغذائية ، المنافسة بين القنوات الفضائية فى ظل تكنولوچيا الاتصال الحديث ، الزواج العرفى بين الشباب ، وغير ذلك .

ب - تناول موضوعات فرعية تتسم بالجدة وبقلة الاهتمام بها من خلال المسلسلات التليفزيرنية ، مثل :

- الضغوط التى يتعرض لها الإعلامى فى عمله ، لاسيما عند قيامه بدوره فى كشف الفساد ونشر الحقيقة .
- إلقاء الضوء على الشخصيات العامة والضغوط التى يتعرضون لها فى حياتهم الخاصة والعامة ، واختلاف نظرة الناس لهم خلال توليهم المناصب العامة وبعد ذلك .
- قضية تزوير التاريخ ودور النظام الاجتماعى فى تزييف التاريخ وتقديمه بصورة مشوهة للنشء .
- مشكلة تهميش بعض القرى وعدم الاهتمام بالبنية التحتية لها أو الخدمات الاجتماعية بها .
- دفن النفايات الخطرة فى المناطق الآهلة بالسكان .
- وقوع الضعفاء فريسة لاستغلال الأغنياء والأقوياء .
- المشكلات التى يعانى منها المسنون فى مراحل العمر المتقدمة ، وأهمية الفهم الصحيح لفلسفة دور الرعاية الاجتماعية كدور المسنين ودور الايتام .

وقد تبين من خلال تحليل مضمون المسلسلات أن قضية التعاطى

والإدمان لم تشكل المحور الأساسى لأى من مسلسلات العينة ، إذ لم تتعد كونها قضية فرعية ضمن العديد من القضايا الفرعية المطروحة من خلال الأحداث الدرامية فى المسلسلات موضع التحليل .

وعلى الرغم من ذلك ، فقد أولت بعض المسلسلات مساحة كافية لمناقشة هذه القضية وعرضت لنتائجها السلبية وأهمية التصدى لها . وذلك على النحو التالى :

- أبرزت الدراما خطورة تعاطى الأدوية النفسية – لاسيما المهدئات والمنومات – وأثرها على الصحة العامة وعلى الحالة النفسية والعصبية للمتعاطى ، وكذلك على علاقته بأسرته وأصدقائه . وأظهرت أنه حين تكون البداية بهدف الهروب من المشاكل والتطبيب الذاتى للتغلب على الأرق فإن التعاطى سوف يسفر عن الاعتماد والإدمان ويؤثر بشكل واضح على صحة الفرد وعمله وعلى علاقته بالآخرين [٢٠] .
- أكدت بعض المسلسلات على أهمية دور الإرادة والرغبة فى التحرر من أسر المادة المخدرة فى التخلص من الإدمان ، وكذلك دور العلاج النفسى فى الخروج من الإدمان .
- اهتمت بعض المسلسلات بإبراز الصورة السلبية للمدمن فى المجتمع ، وأثر الإدمان فى نفور الآخرين منه والأثر السلبى لذلك على علاقات المدمن الاجتماعية وعلى عمله وبصفة خاصة الشخصيات العامة .
- كما أشارت الدراما إلى حالة التفاؤل والسعادة التى تعترى الفرد بعد العلاج والتخلص من آثار المادة المخدرة والرغبة فى استئناف العمل .
- أبرزت بعض المسلسلات أثر التقصير فى الرعاية الأسرية وضعف الرقابة على الأبناء فى تورط الأبناء فى التعاطى .

وفيما يتعلق بتجارة المخدرات وتهريبها ركزت الدراما على عدة جوانب قدمت من خلالها صورة سلبية لتجارة المخدرات من خلال إبراز :

١ – الأضرار التى تلحق بأسرة تاجر المخدرات وشعور أفراد الأسرة بالخزى والعار بسبب تورط أحدهم فى هذه التجارة وأثرها السلبى على مستقبل الأبناء .

٢ – ارتباط تجارة المخدرات بالكسب السريع والثراء الفاحش ، لدرجة أن أى شخصية تظهر عليها مظاهر الثراء بدون مبرر يشك الآخرون فى احتمال تورطها فى هذه التجارة غير المشروعة .

٣ – محاولة تجار المخدرات التستر وراء تجارة سلع أخرى مشروعة كستار يخفى تجارتهم غير المشروعة واستغلال صغار التجار فى ذلك .

٤ – محاولة تجار المخدرات التأثير على بعض رجال الشرطة لمعاونتهم من خلال رشوتهم بالمال للحصول على المعلومات لتلافى القبض عليهم ، ونزاهة رجال الشرطة والصعوبات التى تواجههم فى سبيل أداء واجبهم الوطنى .

ثالثا : طبيعة المعالجة الدرامية لقضية تعاطى المواد النفسية

١ - اسلوب عرض مشكلة تعاطى المواد النفسية فى الدراما التليفزيونية موضع الدراسة

تشير نتائج التحليل إلى تنوع أسلوب عرض مشكلة التعاطى والإدمان ، بين عرض المشكلة وإثارتها فحسب بنسبة ٢٥٪ (٣ مسلسلات) ، وبين طرح الأسباب الكامنة وراء ظهورها بنسبة ٣ر٣٣٪ (٤ مسلسلات) ، فى حين اهتم ٣ر٥٨٪ من العينة بإبراز النتائج السلبية التى تحدث من جراء التعاطى والإدمان للمواد المخدرة (٧ مسلسلات) ، هذا بينما لم تتناول المشكلة ٥ مسلسلات (بنسبة ٧ر٤١٪) ، وإنما اكتفت بعرض مشاهد تعاطى المواد النفسية وخاصة تدخين السجائر والشيشة وتعاطى الكحوليات .

جدول رقم (١)

أسلوب عرض مشكلة تعاطى المواد النفسية فى الدراما (ن = ١٢)

أسلـــوب العـــــرض *	ك	٪
عرض المشكلـة فقـط	٣	٢٥ر—
عرض أسباب المشكلة	٤	٣٣ر٣
عرض نتائج المشكلـــة	٧	٥٨ر٣
تصور حلول للمشكلـة	٢	١٦ر٧
لم يتناول المشكلة بل اكتفى بعرض مشاهـــــــد التعاطـــــــى	٥	٤١ر٧

* توجد امكانية اختيار أكثر من بديل .

يتضح من الجدول السابق ارتفاع نسبة المسلسلات التى عنيت بإبراز النتائج والآثار السلبية لمشكلة تعاطى المواد النفسية بهدف إثارة اهتمام المشاهد بالمخاطر الناجمة عن التورط فى التعاطى والإدمان ، مما يعنى خلق الوعى بخطورة المشكلة والتحذير من عواقبها .

ومن الجانب الآخر تشير النتائج إلى ارتفاع نسبة المسلسلات التى لم تتناول المشكلة كإحدى القضايا الاجتماعية التى تطرحها على المشاهد من خلال المعالجة الدرامية ، وإنما اكتفت بمجرد عرض بعض المشاهد التى تبرز تعاطى الشخصيات الدرامية لأنواع من المواد النفسية ، مما قد يفضى إلى خلق نوع من الاعتياد على مشاهدة سلوك التعاطى بدون مناقشة سلبياته لاسيما لدى النشء .

٢ - موقع مشكلة التعاطى فى الدراما

تشير نتائج التحليل إلى أن قضية تعاطى المواد النفسية والإدمان قد مثلت قضية فرعية هامشية فى ٥٠٪ من المسلسلات موضع البحث (٦ مسلسلات) ، فى حين شكلت هذه القضية سببا من أسباب تصاعد المشكلة الرئيسية للمسلسل فى ١٦ر٧٪ من العينة (مسلسلان) ، بينما كانت تمثل نتيجة من نتائج تفاقم عقدة القصة فى مسلسل واحد فقط ٨ر٣٪ .

جدول رقم (٢)

موقع مشكلة المخدرات فى الدراما (ن = ١٢)

موقـــــع المشكلـــــــة *	ك	٪
تشكل المحور الأساسى للمسلسل	–	–
تمثل قضية فرعية هامشية	٦	٥٠ر–
يتم التعاطى بدون مناقشة المشكلة ذاتها	٥	٤١ر٧
تشكل سببا من أسباب تصاعد المشكلة الرئيسية للمسلسل	٢	١٦ر٧
تمثل نتيجة من نتائج تفاقم عقدة القصة	١	٨ر٣

* توجد امكانية اختيار أكثر من بديل .

يتضح من بيانات الجدول السابق عدم اهتمام الدراما التليفزيونية موضع التحليل بطرح قضية التعاطى والإدمان كقضية رئيسية تشكل المحور الأساسى للمسلسل ، وإنما اكتفت بتناولها ضمن القضايا الفرعية المتعددة التى تطرحها ضمن الأحداث . وقد تم تناول القضية بنسبة ٥٨ر٣٪ من المسلسلات موضع البحث (٧ مسلسلات) وتراوح حجم الاهتمام بالقضية من مسلسل لآخر وفق طبيعة الأحداث الدرامية وتطورها .

٣ - أنواع المواد النفسية المستخدمة فى الدراما

تشير نتائج التحليل إلى تعدد أنواع المواد النفسية التى ظهرت فى المسلسلات موضع البحث حيث شملت التدخين والكحوليات والأدوية النفسية والمواد المخدرة .

وقد كان فى مقدمة هذه المواد التدخين حيث ورد فى ١٠ مسلسلات بنسبة ٨٣ر٣٪ ، يليه الكحوليات بنسبة ٥٨ر٣٪ (٧ مسلسلات) ، يليهما المهدئات والمنومات ، والحشيش بنسبة ٣٣ر٣٪ (٤ مسلسلات لكل منها) ، فى حين كان ظهور الهيروين والبانجو والأقراص المخدرة بنسبة ٨ر٣٪ لكل منهم .

جدول رقم (٣)

أنواع المواد النفسية المستخدمة فى المسلسل

أنواع المواد النفسية *	ك	٪
التدخــــــــــين (سيجار – سجائر – شيشة)	١٠	٨٣٫٣
الكحوليـــــــات	٧	٥٨٫٣
الهيرويــــــــن	١	٨٫٣
المهدئات والمنومـــات	٤	٣٣٫٣
الحشيـــــــش	٤	٣٣٫٣
البانجـــــــو	١	٨٫٣
أقــراص مخـــدرة	١	٨٫٣

* قد يحتوى المسلسل الواحد على أكثر من نوع .

وتشير هذه النتائج إلى أن غالبية المسلسلات محل البحث – ٨٣٫٣٪ من العينة – قد ظهرت فيها شخصيات درامية أثناء قيامها بالتدخين مما يثير المخاوف من الآثار السلبية لظهور النجوم المفضلين لدى الجمهور أثناء ممارسة ذلك السلوك السلبى ، كما أبرزت النتائج شيوع استخدام الشيشة فى المسلسلات موضع التحليل حيث ازداد كم الحلقات التى ظهر فيها تعاطى الشيشة وذلك من قبل العديد من الشخصيات الدرامية على اختلاف سماتها والطبقات الاجتماعية التى تنتمى إليها .

كما يتضح من النتائج احتلال تعاطى الكحوليات المرتبة الثانية بعد التدخين فى قائمة المواد النفسية المستخدمة فى الدراما التليفزيونية موضع التحليل ، ويدل ذلك على انتشار تعاطى الكحوليات فى الدراما التليفزيونية بعد أن كان الأمر تنفرد به الأفلام السينمائية ويندر ظهوره فى المسلسلات التليفزيرنية .

كما أظهرت النتائج ارتفاع نسبة تعاطى الأدوية النفسية – المهدئات

والمنومات – فى المسلسلات موضع التحليل ، وكذلك تعاطى الحشيش فى عينة البحث .

٤ - حجم مشاهد التعاطى للمواد النفسية فى المسلسلات عينة البحث

تشير نتائج التحليل إلى أنه لم يخل مسلسل واحد – من عينة البحث – من مشهد على الأقل من مشاهد التعاطى لنوع أو أكثر من المواد النفسية ، وقد بلغ إجمالى عدد مشاهد التعاطى فى المسلسلات موضع التحليل ١٩٧ مشهداً بمتوسط قدره ٣ر١٦ مشهداً فى المسلسل الواحد .

كما أسفرت النتائج عن وجود تنوع واسع فى عدد مشاهد التعاطى بين المسلسلات موضع الدراسة ، حيث تراوح بين مشهد واحد إلى ٦٢ مشهداً فى بعض المسلسلات . كما اتضح من النتائج أن ٥ر٤١٪ من العينة زادت فيها عدد مشاهد التعاطى عن ٢٠ مشهداً (٥ مسلسلات) ، فى حين انخفض عدد مشاهد التعاطى عن عشر مشاهد فى سبع مسلسلات بنسبة ٣ر٥٨٪ من العينة .

وقد تباينت مشاهد التعاطى من حيث أنواع المواد النفسية التى يتم تعاطيها ، كما تباينت وفقا لحجم الدور الذى تقوم به الشخصيات الدرامية التى تمارس سلوك التعاطى ، وكذلك وفقا للدوافع وراء التعاطى .

جدول رقم (٤)

عدد مشاهد التعاطى فى المسلسل

عدد المشاهد	ك	٪
أقل من ١٠	٧	٣ر٥٨
١٠ –	–	–
٢٠ –	٢	٦ر١٦
٣٠ فاكثر	٣	٠ر٢٥
الإجمالى	١٢	٠ر١٠٠

٥ - دوافع التعاطى فى المسلسلات موضع البحث

تشير نتائج التحليل إلى تعدد دوافع التعاطى فى المسلسلات محل البحث ، وذلك وفقا للموضوعات والقضايا التى تطرحها هذه المسلسلات ، وسمات الشخصيات التى تمارس سلوك التعاطى . وقد كان فى مقدمة تلك الدوافع الكامنة وراء سلوك التعاطى : التسلية والتعود فى المرتبة الأولى بنسبة ٦ر٧٢٪ (١٤٣ مشهداً) ، يليه دوافع تتعلق بتحقيق المتعة المزاجية بنسبة ٢ر١٢٪ (٢٤ مشهداً) ، ثم التعاطى بهدف الهروب من المشاكل بنسبة ٢ر١٠٪ (٢٠ مشهداً) ، فى حين لم تحظ سائر الدوافع الأخرى بنسبة كبيرة سواء تلك المرتبطة بطبيعة الشخصية وما تتعرض له من أزمات نفسية ، أو تلك الدوافع المتعلقة بالبيئة الاجتماعية المحيطة بالشخصية مثل رفقاء السوء ، وعدم وجود رقابة أسرية وغير ذلك .

جدول رقم (٥)

دوافع التعاطى فى المسلسلات عينة البحث (ن = ١٩٧) *

الدوافع **	ك	٪
التسلية والتعود	١٤٣	٦ر٧٢
توفير المتعة المزاجية	٢٤	٢ر١٢
الهروب من المشاكل	٢٠	٢ر١٠
مكملات صورة الشخصية الدرامية	١٣	٦ر٦
رفقاء السوء	٩	٦ر٤
عدم وجود رقابة أسرية	٧	٦ر٣
التعاطى بهدف التركيز	٦	ـر٣
عدم القدرة على مقاومة الحاجة للمخدر (الإدمان)	٤	ـر٢
اضطراب الشخصية	٢	ـر١
أزمة نفسية دفعت للتعاطى	١	٥ر٠
النشأة فى بيئة منحرفة	١	٥ر٠
التعاطى بالإكراه (دون أن يدرى)	١	٥ر٠
لم تحدد	١٠	١ر٥
أخرى	٤	ـر٢

* وحدة التحليل هنا هى المشهد داخل الحلقة .
** توجد امكانية اختيار أكثر من بديل .

تؤكد هذه النتائج أن غالبية دوافع التعاطى التى تعرضها المسلسلات موضع التحليل كانت بهدف التسلية والتعود والترويح عن النفس ، ومن ثم يتم تصوير التعاطى وكأنه سلوك معتاد يوفر للشخصية المتعة والتسلية الأمر الذى يؤدى إلى تراجع مناقشة آثاره السلبية فى ذهن المشاهد ، مما يجعله يقدم وكأنه أمراً مألوفا فى الحياة اليومية للفرد ، ويؤكد ذلك الفارق الكبير بين دافع التسلية وسائر الدوافع الأخرى وراء التعاطى فى المسلسلات عينة البحث .

كما تشير النتائج فى الجدول السابق إلى استخدام التعاطى فى العديد من المشاهد موضع التحليل لاسيما التدخين كأحد مكملات الصورة المقدمة عن الشخصية الدرامية . حيث تم الاعتماد على التدخين "السيجار والبايب" للتأكيد على المكانة الاجتماعية والثراء فى بعض الشخصيات المحورية فى بعض المسلسلات ، فى حين ظهر تدخين الشيشة فى المشاهد التى صورت شخصيات تنتمى للطبقات الدنيا ، وذلك على اختلاف مواقع تصوير هذه المشاهد .

كذلك يعد ورود الدوافع المتعلقة بتوفير المتعة المزاجية فى المرتبة الثانية فى دوافع التعاطى فى المسلسلات موضع الدراسة نتيجة تسترعى الاهتمام وتثير العديد من التساؤلات حول طبيعة الدراما التليفزيونية واختلافها عن الأفلام السينمائية ، والتعرض المكثف لها من قبل جميع أفراد الأسرة على اختلاف أعمارهم ، ودخولها المنازل يوميا ، وبالتالى خطورة تأثيرها مما يستلزم مراعاة التأكيد على عدم الربط بين التعاطى وهدف تحقيق المتعة واللذة من خلال الفصل بين المشاهد المثيرة وبين التعاطى حتى لا يقدم التعاطى باعتباره من مكملات تحقيق هذه المتعة .

كما أن تقديم الهروب من المشاكل كدافع وراء التعاطى فى المرتبة الثالثة يتيح نوعا من التبرير للمتعاطى يجعل المشاهد يتعاطف معه ، من ثم يقدم هذا

السلوك السلبى باعتباره السبيل الوحيد للتخلص من تلك المشكلات ويؤكد ذلك تعدد المشاهد التى يتم فيها التعاطى بهدف الهروب من المشكلات التى تتعرض لها الشخصية فى المسلسلات .

وتتفق هذه النتائج مع ما توصلت إليه العديد من الدراسات حول كون أغلب المستمرين فى التعاطى يبررون استمرارهم بعدد من المبررات التى تكشف عن طبيعة الوظيفة التى يؤديها تعاطى هذه المادة النفسية أو تلك بالنسبة لهم . ففى حالة تعاطى المواد النفسية الدوائية تبرز مبررات من قبيل مواجهة متاعب وآلام جسمية ، ومواجهة مشاق وجدانية ، مما يوحى بأن الوظيفة الرئيسية لتعاطيها هى التداوى . فى حين تكشف مبررات تعاطى المخدرات الطبيعية وشرب الكحوليات عن وجود باعث ترويحى متمثلا فى إدراكات ذاتية من قبيل المشاركة فى مناسبة اجتماعية و"المتعة واللذة" و"مجاراة الأصدقاء" (٢١) .

٦ - النتائج السلبية للتعاطى او الاتجار فى المواد المخدرة

تشير نتائج التحليل إلى أن ٥٨٫٣٪ من المسلسلات موضع البحث (٧ مسلسلات) اهتمت بعرض مشاهد تبرز النتائج السلبية للتعاطى أو الاتجار ، فى حين لم تهتم ٤١٫٧٪ منها (٥ مسلسلات) بإبراز الآثار الضارة للتعاطى على المشاهدين (٢٢) .

وقد أظهرت النتائج وجود تنوع فى الآثار السلبية التى قدمتها المسلسلات موضع الدراسة والتى نجمت سواء عن تعاطى الشخصيات للعديد من المواد النفسية أم عن التورط فى الاتجار فى هذه المواد غير المشروعة . ويتضح من نتائج البحث أن أثر التعاطى على علاقة المتعاطى بأسرته وأصدقائه والمحيطين به (٢٣) كان فى مقدمة الآثار السلبية للتعاطى بنسبة ٨٥٫٧٪ من إجمالى المسلسلات التى تناولت القضية (٦ مسلسلات) . كما أبرزت المسلسلات

الآثار السلبية على صحة الفرد بنسبة ٢٨٫٦٪ (مسلسلان) ، هذا فى حين بلغت نسبة الآثار السلبية على مستقبل الفرد وعمله ٤٢٫٩٪ (٣ مسلسلات) ، بينما لم يظهر أثر التعاطى أو الاتجار فى التورط فى الوقوع فى جرائم أخرى سوى بنسبة ١٤٫٣٪ من إجمالى المسلسلات التى ناقشت القضية . وقد شملت هذه الجرائم : جرائم اعتداء على المال ، وجرائم اعتداء على النفس[٢٤] .

٧- العقاب الذى تتعرض له الشخصيات نتيجة التورط فى جرائم المخدرات

تشير نتائج البحث إلى أن المسلسلات الدرامية موضع التحليل قد تنوعت فى أشكال العقاب الذى تعرضت له شخصيات تلك المسلسلات من جراء التورط فى التعاطى أو الاتجار . وقد كان فى مقدمة أنواع العقاب التى اهتمت الدراما التليفزيونية موضع البحث بعرضها : العقاب الاجتماعى الذى تتعرض له الشخصية متمثلا فى نفور الآخرين منها ، أو حدوث تصدع أسرى أو خلافات عائلية وغير ذلك بنسبة ٥٧٫١٪ (٤ مسلسلات) ، بينما ورد العقاب القانونى متمثلا فى صدور أحكام قانونية بالسجن وغير ذلك بنسبة ٤٢٫٩٪ (٣ مسلسلات) ، فى حين تساوت نسبتا ورود العقاب السيكولوچى الذى تمثل فى الندم نتيجة ارتكاب سلوكيات غير سوية ، والعقاب الإلهى المتمثل فى وفاة الشخصية أو وقوع حادثة مروعة لها بنسبة ٢٨٫٦٪ لكل منهما (مسلسلان لكل منهما) .

تشير هذه النتائج إلى اهتمام مبدعى هذه الأعمال الدرامية سواء مؤلفين أو مخرجين بإبراز النتائج السلبية وراء التعاطى والإدمان أو الاتجار ، وكذلك بالتأكيد على تعرض تلك الشخصيات للعقاب بكافة أنواعه مما يحذر المشاهد من مغبة الانسياق وراء التعاطى ، أو التورط فى جرائم الاتجار والتهريب للمواد

المخدرة ويؤكد ذلك عدم إغفال الأحداث الدرامية فى هذه المسلسلات للعقاب الذى تتعرض له شخصية المتعاطى أو التاجر ، وعدم وجود أى مسلسل استمرت فيه الشخصيات فى سلوكياتها المنحرفة دون تعرضها للعقاب .

٨ - الحلول التى تطرحها الدراما التليفزيونية لمشكلة التعاطى والإدمان

أظهرت نتائج البحث أن ٧١٫٤٪ من المسلسلات التى تناولت مشكلة المخدرات فى العينة موضع التحليل قد عنيت بعرض حلول للمشكلة (٥ مسلسلات) ، أما فيما يتعلق بأنواع الحلول التى طرحتها المسلسلات فقد كان فى مقدمتها الحلول القانونية بنسبة ٥٧٫١٪ من إجمالى المسلسلات التى ناقشت القضية (٤ مسلسلات) ، يليها الحلول الاجتماعية متمثلة فى التنشئة الاجتماعية السوية والترابط الأسرى والرقابة الأسرية بنسبة ٤٢٫٩٪ (٣ مسلسلات) ، كما برز العلاج كأحد الحلول لمشكلة التعاطى والإدمان بنسبة ١٤٫٣٪ (مسلسل واحد) فى حين لم تقدم حلول للمشكلة فى مسلسلين بنسبة ٢٨٫٦٪ .

ويمكن القول إنه بالرغم من أنه ليس منوطا بالدراما وضع حلول للمشكلات التى تواجه المجتمع ، ويكفى أن تدق الأعمال الدرامية ناقوس الخطر بوجود ظواهر سلبية تنذر بأخطار جسيمة تحيط بالمجتمع ، إلا أن المسلسلات عينة البحث قد اهتمت بوضع حلول لمشكلة التعاطى ، وتنوعت هذه الحلول وفقا لتطورات الأحداث وسمات الشخصيات فى العمل الدرامى .

رابعا : تحليل مشاهد التعاطى

نظرا لكون الصورة المرئية تشكل محورا أساسيا فى الدراما التليفزيونية ، فمن ثم لا يمكن التوقف عند حدود تحليل الحوار والقصة التى تتناولها الدراما فحسب ، وإنما يستلزم الأمر دراسة تفصيلية لمشاهد التعاطى وما تقدمه

للجمهور من رموز ودلالات حول سلوك التعاطى والدوافع التى تكمن وراءه وسلبياته على الفرد والمجتمع .

تفاصيل مشاهد التعاطى

١- شخصية المتعاطى/المدمن

يشكل الدور الذى يلعبه المتعاطى فى الأحداث الدرامية متغيرا أساسيا فى تقدير مدى الأهمية التى توليها أحداث المسلسل لسلوك التعاطى ، ومدى إلقاء الضوء على الشخصية سواء أكانت إحدى الشخصيات الرئيسية التى تمثل محور الأحداث أم ممثلا مساعدا يعد دوره مكملا لشخصيات المسلسل أو دورا ثانويا لايتعدى كونه بمثابة خلفية للأحداث وقد لايلتفت إليه انتباه المشاهد .

تشير نتائج التحليل إلى أن شخصية المتعاطى أو المدمن كان يمارسها أحد أبطال المسلسل فى ٨ر٥١٪ من مشاهد التعاطى فى المسلسلات موضع التحليل (١٠٢ مشهدا) ، فى حين انخفضت نسبة المشاهد التى يتعاطى فيها ممثلون مساعدون إحدى المواد النفسية إلى ٣٣٪ (٦٥مشهدا) ، يلى ذلك الكومبارس بنسبة ٤ر٢٨٪ .

جدول (٦)

شخصية المتعاطى أو المدمن فى مشاهد التعاطى فى الدراما التليفزيونية

طبيعة الدور	ك	٪ *
أحد أبطال المسلسل	١٠٢	٨ر٥١
ممثل مساعد	٦٥	ـر٣٣
كومبارس	٥٦	٤ر٢٨

* قد يحتوى المشهد على أكثر من شخصية تتعاطى إحدى المواد النفسية . وقد حسبت النسبة وفقا لإجمالى مشاهد التعاطى وتبلغ ١٩٧ مشهدا

وتسترعى هذه النتيجة المزيد من الاهتمام ، إذ تثير العديد من التساؤلات

حول خطورة تأثير شخصية البطل على المشاهد ، وبصفة خاصة إذا ما ارتكب سلوكيات غير سوية مما يزيد من احتمالات تقليد النشء للسلوك السلبى ، لاسيما إذا لم يقترن ذلك السلوك بتكثيف الاهتمام بالعواقب الوخيمة المترتبة عليه ، وإذا لم يتم تقديم البطل المتعاطى بصورة سلبية .

ب - أنواع المواد النفسية التى يتم تعاطيها فى المشاهد الدرامية موضع التحليل

تشير نتائج التحليل إلى تنوع المواد النفسية التى يتم تعاطيها فى المسلسلات موضع التحليل سواء من خلال شخصيات محورية أم ثانوية . وقد كان فى مقدمة هذه المواد النفسية التدخين (السجائر/السيجار/البايب/الشيشة) وذلك بنسبة ٦ر٧٤٪ (١٤٧ مشهدا) ، يليه فى المرتبة الثانية بفارق كبير الكحوليات بنسبة ٧ر١٢٪ (٢٥ مشهدا) وذلك سواء تم تعاطيها بمفردها أم بمصاحبة التدخين بنسبة ١ر٥٪ (١٠ مشاهد) ثم فى المرتبة الثالثة المواد المخدرة بنسبة ١ر٦٪ (١٢ مشهدا) . وقد تنوعت هذه المشاهد فيما يتعلق بنوع المواد المخدرة ، وتبعا لذلك كيفية التعاطى سواء فى شكل أقراص أو مع تناول الشيشة أو داخل السجائر وغير ذلك ، ويلى ذلك تعاطى المهدئات والمنومات بنسبة ٥ر١٪ (٣ مشاهد) وذلك بدون وصفة طبية مما يسفر عنه الاعتماد عليها وتأثيرها على الحالة النفسية والعصبية للشخصية الدرامية .

جدول (٧)

أنواع المواد النفسية التى يتم تعاطيها فى مشاهد المسلسلات موضع التحليل

نـــوع المـــادة	ك	٪
تدخين (سجائر/سيجـــار/بايب/شيشـة)	١٤٧	٦ر٧٤
كحوليـــــات	٢٥	٧ر١٢
مواد مخدرة (حشيش /بانجو/ أقراص)	١٢	١ر٦
كحوليـــات + تدخين	١٠	١ر٥
أدوية نفسية (منومــــات /مهدئـــات)	٣	٥ر١
الإجمالــــى	١٩٧	١٠٠

تثير هذه النتائج عدة ملاحظات أهمها :

- ارتفاع نسبة مشاهد التدخين بمختلف أنواعه فى المسلسلات عينة البحث بشكل ملحوظ ، وقد ظهر ذلك في كافة المسلسلات موضع الدراسة ، كما ينسحب ذلك على مختلف الشخصيات بغض النظر عن طبيعة الدور الذى تجسده فى الأفلام موضع التحليل .
- ارتفاع نسبة مشاهد تعاطى الكحوليات سواء على حدة أو بالإضافة إلى غيرها من مواد نفسية كالتدخين فى بعض المشاهد .
- الارتباط بين تعاطى المواد المخدرة وبين التدخين (سجائر/شيشة) فى عدد من المشاهد ، مما يعطى إيحاءً للمشاهد بأن التعاطى المتعدد يوفر المزيد من المتعة ، ويحقق المزيد من الإثارة مما يزيد من الآثار السلبية لمشاهد التعاطى على الجمهور .

الصورة التى يركز عليها مشهد التعاطى

فيما يلى نعرض للنتائج الخاصة بطبيعة مشهد التعاطى من خلال :

أ - طبيعة الصورة التى يبرزها مشهد التعاطى .

ب - المفردات والعبارات التى وردت فى المسلسلات موضع التحليل .

١- طبيعة الصورة التى يبرزها مشهد التعاطى

تشير نتائج البحث إلى أن غالبية مشاهد التعاطى فى المسلسلات - لاسيما مشاهد التدخين - تعرض بشكل محايد باعتباره سلوكا طبيعيا تمارسه الشخصية فى حياتها اليومية كإحدى مكملات رسم صورة الشخصية لدى المشاهد وذلك بنسبة ٧٥ر٦٪ (١٤٩ مشهداً) ، يليه فى المرتبة الثانية وبفارق كبير المشاهد التى تركز على النشوة التى تعترى المتعاطى أثناء تعاطى المادة النفسية

بنسبة ٦ر٨٪ (١٧ مشهداً) . ثم المشاهد التى تركز على الحالة النفسية للمتعاطى والمشاكل المحيطة به وذلك بنسبة ١ر٧٪ (١٤ مشهدا) ، فى حين ركز ١ر٦٪ من المشاهد على جلسة التعاطى ومايحدث فيها من حالة فقدان الوعى وعدم الاتزان (١٢ مشهداً) . وتساوت هذه النسبة مع المشاهد التى تركز على اللقطات المثيرة التى ترتبط بجلسة التعاطى (بنسبة ١ر٦٪) ، هذا بينما كانت نسبة المشاهد التى أبرزت الصورة السلبية للمتعاطى لم تتعد ٦ر٥٪ .

جدول (٨)

طبيعة مشاهد التعاطى

طبيعة المشهد *	ك	٪
مجرد عرض مشهد التعاطى بشكل محايد	١٤٩	٦ر٧٥
يركز على النشوة التى تعترى المتعاطى أثناء تعاطيه المادة النفسية	١٧	٦ر٨
يركز على الحالة النفسية والعصبية للمتعاطى والمشاكل المحيطة به	١٤	١ر٧
يركز على بعض المشاهد المثيرة المرتبطة بجلسة التعاطى	١٢	١ر٦
يركز على جلسة التعاطى ومايحدث فيها من فقدان الوعى	١٢	١ر٦
يركز على الصورة السلبية المتعاطى	١١	٦ر٥
يركز على الحالة التى يعانى منها المتعاطى بسبب حاجته للمخدر	٤	ـر٢
يركز على جلسة التعاطى ومايحدث فيها من تعاطى أنواع مختلفة	٣	٥ر١
يركز على الصورة الإيجابية للمتعاطى	٣	٥ر١
أخرى	١	٥ر

* توجد امكانية اختيار أكثر من بديل .
ن = ١٩٧ مشهدا

ب - المفردات والعبارات المتداولة حول التعاطى والإدمان

استهدف البحث رصد العبارات والمفردات المرتبطة بالتعاطى والتى وردت فى المسلسلات على لسان مختلف الشخصيات ، وذلك تأسيسا على خطورة آثار تلك المفردات على المشاهدين نظرا لأنه يتم تداولها بين النشء والشباب وتنتشر بسرعة واضحة فى المجتمع ، وتؤدى زيادة التعرض لها إلى اكتسابها سمة المألوفية وتأثيرها على لغة الحياة اليومية مما يؤدى إلى الاعتياد عليها ، ويترتب

على ذلك عدم النظر لسلوك التعاطى على أنه سلوك مستهجن .

ويعد الحوار من أبرز العناصر التى تساهم – مع الصورة – فى نقل الأفكار إلى الجمهور ، وذلك استنادا إلى كون الحوار هو السمة الصوتية التى يستجيب لها المتفرجون بيسر وسهولة ، فلا شئ أيسر وصولا إلى نفوسنا من معنى الكلمات التى تنطق بها الشخصيات [٢٥] .

ويعتبر الحوار فى الدراما هو الأداة الرئيسية التى يبرهن بها الكاتب على مقدمته المنطقية ، ويكشف بها عن شخصياته ، ويمضى بها فى الصراع . وينبغى أن يكشف الحوار عن أبعاد الشخصية الثلاث (الجسمانية ، والاجتماعية ، والنفسية) وللحوار ثلاث وظائف : يقدم المعلومات ، ويعبر عما تنطوى عليه العواطف ، ويعمل على تطور القصة [٢٦].

ومن ثم اهتم البحث بتحليل المفردات الواردة حول التعاطى فى الدراما سواء فى مشاهد التعاطى أو فى غيرها من المشاهد التى تضمنت حوارات حول التعاطى والإدمان أو الاتجار .

– المفردات والعبارات الواردة فى مشاهد التعاطى فى الدراما التليفزيونية

أسفر تحليل العبارات الواردة فى مشاهد التعاطى فى الدراما التليفزيونية – موضع التحليل – عن تركيز معظمها على جوانب سلبية مثل الحث على التعاطى من قبل بعض الشخصيات فى هذه المشاهد ، وذلك نظرا لأن غالبية هذه المشاهد يكون الحوار فيها بين الشخصيات التى تتعاطى ، وغالبا مايكون التعاطى بهدف مجاراة الأصدقاء فى الجلسات الخاصة بينهم ، وعادة ماتغلف هذه الحوارات الطابع الكوميدى الذى يثير الابتسامة عند المشاهد أكثر مما يثير لديه النقد للسلوكيات السلبية ، مثل إطلاق النكات فى أثناء التعاطى [٢٧] والتفوه ببعض المفردات الشائعة بين المتعاطين فى جلسات التعاطى مثل "ابكتلك ورقة فى

الجون ... ماتيجى نلسع معاهم..." [٢٨] .

كما أبرزت بعض المشاهد النشوة التى تعترى المتعاطى عقب تناول المادة المخدرة مثل "أناحاسس إنى طاير فى السما، وطلع لى جناحات ... ماتأخذنى على جناحك" [٢٩].

كذلك انطوت بعض المشاهد على وصف بعض المواد النفسية "بيرة لوكال... تصدق إن البيرة الشرعية ماتفرقش كثير عن البيرة الحقيقية" [٣٠] كما تضمنت كيفية إعداد هذه المواد المخدرة حتى تحقق أكبر قدر من النشوة للمتعاطى مثل "نرص الكرسى صح علشان نتسلطن صح" [٣١] .

هذا فى حين ركز قليل من هذه المشاهد على الآثار السلبية للتعاطى على الصحة مثل "خلاص الشباب ولّى وراح ياضرغام ... زمان كنا نشرب على قد مانشرب ونقوم زى الحصان ... دلوقتى تقدر تقوم من غير ماتسند على حاجة" [٣٢] .

– العبارات والحوارات التى وردت فى المسلسلات حول التعاطى والإدمان

لم تقتصر العبارات التى تضمنتها الدراما حول التعاطى على مشاهد التعاطى فحسب وإنما امتدت إلى غير ذلك من المشاهد الدرامية فى المسلسلات عينة البحث . وقد بلغ حجم المشاهد التى تضمنت حوارات حول التعاطى والإدمان أو الاتجار والتهريب ١٢١ مشهداً . وقد تفاوت عدد هذه المشاهد فى المسلسلات وفقا لحجم اهتمام الدراما بالقضية محل البحث ، حيث تراوح عددها بين مشهدين إلى ٣٤ مشهدا فى بعض المسلسلات بمتوسط قدره ١٠ مشاهد فى المسلسل الواحد . وقد كان أكثر المسلسلات التى تضمنت حوارات حول التعاطى مسلسل "لقاء على الهواء" حيث شمل ٣٤ مشهداً تحدث فيها الأبطال حول التعاطى وأثاره السلبية ... وغير ذلك . يليه مسلسل "ياورد مين يشتريك" و"أهل

الرحمة" و"الدم والنار" ، وتنوعت هذه المشاهد فى مضامين الحوارات التى انطوت عليها .

وقد أسفر التحليل عن تصنيف مضامين المشاهد التى تناولت حوارات حول التعاطى أو الاتجار إلى عدة أبعاد شملت : دوافع التعاطى ، والآثار السلبية له ، ووصف المتعاطى ، ووصف المواد المخدرة ، وعملية القبض على تجار المخدرات وغير ذلك . وقد كان أكثر الأبعاد التى دارت حولها الحوارات فى الدراما مايلى :

- الآثار السلبية للتعاطى بنسبة ٢ر٣٢٪ (٣٩ مشهدا من جملة ١٢١ مشهدا) وبصفة خاصة الآثار السلبية للأدوية النفسية (المنومات والمهدئات) على صحة الفرد ، وعلى عمله ، وعلاقته بأسرته ، والإضرار بسمعته فى المجتمع "المهدئات التى تأخذيها لها تأثير خطير جدا عليك ....." "ده إدمان لا يمكن تعرفى تستغنى عنها المفروض إنك واعية لخطورة النوع ده من الأدوية" [٣٣] .
- المفردات المستخدمة فى جلسة التعاطى بنسبة ٢٤٪ (٢٩مشهداً من جملة ١٢١ مشهداً) ومن أمثلة هذه المفردات "هاروح أديها فلاشر على القهوة" "أبيض ولا أحمر ولا روز ... النبيذ ... روز" [٣٤] .
- الحديث حول دوافع التعاطى بنسبة ٤ر١٢٪ (١٥مشهداً من جملة ١٢١ مشهداً) "عمرى ما اتعاطيت ولا أدمنت كل ما عندى شوية اكتئاب وخفت أتعالج ما اخلصش من كلام الناس ..... كان نفسى أنام وأخذت منومات ... كل من حولى تخلى عنى ...." [٣٥] .

خامسا : ملامح صورة المتعاطى فى المسلسلات التليفزيونية المدروسة

تشير نتائج التحليل إلى أنه ظهرت من خلال المسلسلات موضع الدراسة (١٢ مسلسلاً بواقع ٣٧٩ حلقة) إحدى عشرة شخصية تتعاطى إحدى المواد النفسية

(كحوليات ، أدوية مهدئة ومنومة ، مواد مخدرة طبيعية أو مخلقة) ، وقد ظهر ذلك فى ستة مسلسلات . وقد لعبت بعض هذه الشخصيات دور البطولة بنسبة ٦٣٫٦٪ (٧ شخصيات) من إجمالى شخصيات المتعاطين بينما قامت ثلاث شخصيات بدور الممثل المساعد بنسبة ٢٧٫٣٪ من جملة المتعاطين فى المسلسلات موضع التحليل .

وقد ظهرت شخصية البطل أثناء تعاطى إحدى المواد النفسية سالفة الذكر فى ثلاث مسلسلات ، كما ظهر الممثلون المساعدون فى مشاهد التعاطى فى ثلاث مسلسلات كذلك ، بينما ظهر دور الكومبارس يتعاطى فى مسلسل واحد حيث تضمنت بعض المسلسلات أكثر من شخصية تتعاطى إحدى المواد النفسية .

وفيما يتعلق بملامح صورة المتعاطى ، فتشير النتائج إلى أن غالبية شخصيات المتعاطين من الذكور على اختلاف حجم الأدوار التى يلعبونها بنسبة ٦٣٫٦٪ مقابل ٣٦٫٤٪ إناث .

كذلك أظهرت النتائج أن ٥٧٫٢٪ من شخصيات المتعاطين من الأبطال قد تركزت فى فئة الشباب الذين تقل أعمارهم عن ٣٠ عاما . مما يشير إلى ارتفاع نسبة الأبطال الشباب الذين يظهرون أثناء ممارستهم لسلوك التعاطى فى المسلسلات موضع الدراسة .

وتوزعت الحالة التعليمية للشخصيات المتعاطية على مختلف المستويات التعليمية إلا أن النسبة الكبرى من الأبطال كانت من الحاصلين على المؤهلات الجامعية بنسبة ٥٧٫١٪ و٣٣٫٣٪ من الممثلين المساعدين . كما تشير النتائج إلى ارتفاع نسبة الشخصيات التى لم تتضح مستوياتها التعليمية من خلال الأحداث الدرامية (٢٨٫٦٪ من الأبطال ، ٣٣٫٣٪ من الممثلين المساعدين) الأمر الذى يعكس عدم الاهتمام بالتعليم فى تكوين الشخصيات المقدمة للجمهور من قبل

مـبـدعى الدرامـا التليـفـزيونية مـقـارنـة بالتـركـيـز على سـمـات أخـرى فـى تلك الشخصيات كالثراء وغير ذلك .

أما فيما يتعلق بالحالة المهنية لشخصية المتعاطى فتشير النتائج إلى وجود تنوع واسع فى طبيعة المهن التى تمارسها تلك الشخصيات ، وتراوحت هذه المهن بين المهنيين بنسـبة ٦ر٢٨٪ من الأبطال ، والطلاب بنسـبـة ٣ر١٤٪ من الأبطال ، ٣ر٣٣٪ من الممثلين المساعدين هذا فضـلا عن الأعمال الحرة بنسبة ٦ر٢٨٪ من الأبطال ، ٣ر٣٣٪ من الممثلين المساعدين .

وفيما يتصل بالطبقة الاجتماعية التى تنتمى إليها الشخصيات المتعاطية ، فقد كانت معظم الشخصيات من الأبطال من الطبقة العليا بنسبة ٤ر٧١٪ ، أما الممثلون المساعدون فكان معظمهم من الطبقات الدنيا بنسبة ٧ر٦٦٪ .

تعكس السمات العامة لشخصية المتعاطى فى الدراما التليفزيونية موضع التحليل كون هذه الشخصيات – لا سيما التى تمارس دور البطولة أو الأدوار الرئيسية – تجسد شخصيات مألوفة للمشاهد العادى فى حياته اليومية ، وتكاد تتوافق مع النسبة الغالبة من فئات المجتمع ، هذا فضلا عن تركزهم فى فئة الشباب . إلا أنه مما يجدر ذكره أن النسبة الغالبة من المتعاطين قدمت فى صورة سلبية بنسبة ٤ر٧١٪ من الأبطال ، حيث اعتمد مبدعو هذه الأعمال على إبراز العديد من السمات السلبية لتلك الشخصيات مع بيان ارتباطها بالتعاطى ، على سبيل المثال أنها فى الغالب شخصيات مستهترة لاتلتزم بأية أخلاقيات ، ذات سلوكيات سلبية ، فاشلة فى دراستها ، تعيش حياة تافهة ، كاذبة ، تهتم بالمظهر على حساب الجوهر ، ترتكب فى بعض الأحيان جرائم أخرى ، وفى كثير من هذه الحالات تتغير سمات الشخصية بعد التوقف عن التعاطى حيث تمارس سلوكيات تتسم بالإيجابية والالتزام الأخلاقى .

الخاتمة

تمثلت أبرز نتائج هذا البحث فيما يلى :

* اهتمام الدراما التليفزيونية موضع التحليل بالقضايا الاجتماعية المعاصرة المطروحة على الساحة . ولم تشكل قضية تعاطى المواد النفسية أو الاتجار فيها قضية رئيسية تطرحها الدراما على المشاهد ، وإنما كانت إحدى القضايا الفرعية التى عنيت المسلسلات بمناقشتها ومعالجتها دراميا .

* عرض ٧ر٤١٪ من المسلسلات موضع التحليل لمشاهد التعاطى لمختلف المواد النفسية ضمن الأحداث الدرامية بدون مناقشة مشكلة التعاطى ذاتها ، حيث تم تقديم التعاطى باعتباره إحدى مكملات صورة الشخصية الدرامية وأنه من السلوك المعتاد فى الحياة اليومية خاصة التدخين .

* لم يخل مسلسل واحد من مشهد أو أكثر من مشاهد تعاطى مختلف أنواع المواد النفسية ، وقد بلغ عدد مشاهد التعاطى لمختلف أنواع المواد النفسية فى المسلسلات موضع الدراسة ١٩٧ مشهد بمتوسط قدره ٣ر١٦ مشهدا فى المسلسل الواحد ، وبمتوسط قدرة ٥ر مشهد فى الحلقة الواحدة .

* تعددت أنواع المواد النفسية التى تم تعاطيها فى المسلسلات حيث كان التدخين فى المرتبة الأولى إذ ظهر فى ٣ر٨٣٪ من المسلسلات ، ثم الكحوليات بنسبة ٣ر٥٨٪ ثم الحشيش والأدوية النفسية بنسبة ٣ر٣٣٪ لكل منها .

* تمثلت أبرز دوافع التعاطى فى المسلسلات فى التسلية والتعود بنسبة ٦ر٧٢٪ ، وتحقيق المتعة المزاجية بنسبة ٢ر١٢٪ ، والهروب من المشكلات الحياتية بنسبة ٢ر١٠٪ . وتشابهت هذه الدوافع مع الدوافع التى أوردتها الأفلام السينمائية للتعاطى وذلك وفقا لنتائج دراسة سابقة عن معالجة

الأفلام السنيمائية للتعاطى والإدمان .

* تشير النتائج إلى أن كل المسلسلات التى ناقشت القضية قد عنيت بإبراز الآثار السلبية لها ، وقد كان فى مقدمة تلك النتائج السلبية أثر التعاطى على علاقة الفرد بأسرته وأصدقائه المحيطين به ، وقد عنيت غالبية المسلسلات بعرض حلول لمواجهة المشكلة وكانت الحلول القانونية فى مقدمة هذه الحلول .

* قامت الشخصيات المحورية بتجسيد شخصية المتعاطى لبعض المواد النفسية فى مشاهد التعاطى المختلفة فى المسلسلات عينة البحث وذلك بنسبة ٨ر٥١٪ من مشاهد التعاطى التى صورتها المسلسلات موضع التحليل .

* تشير النتائج إلى توظيف القائمين على العمل الدرامى مشاهد التعاطى للمواد النفسية كأبرز السبل لرسم ملامح الشخصية الدرامية وذلك من حيث الثراء والنفوذ أو كتعبير عن مستوى اجتماعى منخفض على حد سواء . كما يستخدم التعاطى كوسيلة لوصف مشاعر الشخصية والصراع الداخلى الذى تعانى منه والذى يتصاعد مع تطور الأحداث الدرامية ، الأمر الذى ترتب عليه تباين المواد النفسية فى المشاهد ، وتباين دوافع التعاطى من شخصية لأخرى ومن مشهد لآخر فى المسلسلات المختلفة .

* اتسمت المعالجة الدرامية لقضية التعاطى والاتجار فى المواد المخدرة بالعديد من الجوانب الايجابية لعل من بينها :

- على الرغم من عدم الاهتمام بالدوافع الكامنة وراء التورط فى هذه التجارة غير المشروعة ، إلا أن الدراما أبرزت الآثار الوخيمة لتجارة المخدرات على التاجر وأسرته واستمرار هذه الآثار السلبية على مدار

العديد من السنوات .

- تركيز الدراما على مخاطر الأدوية النفسية بشكل تفصيلى وإبراز دور الإرادة والإصرار لدى الفرد فى التخلص من التعاطى والاعتماد على هذه الأدوية .
- انطوت المعالجة الدرامية فى قليل من المسلسلات على بعض الجوانب المضيئة حيث لم تستخدم التعاطى كوسيلة لإبراز الثراء الذى تتمتع به بعض الشخصيات ، وإنما اعتمدت على الديكور والحوار والمركز الاجتماعى والاقتصادى للشخصية ، حيث لم تظهر هذه الشخصيات فى أى من المشاهد أثناء تعاطى أى مادة نفسية مؤثرة فى الأعصاب وإنما تم الفصل بين الثراء والتعاطى .
- اتضح من النتائج انخفاض حجم مشاهد التعاطى بصفة عامة فى الدراما التليفزيونية مقارنة بالأفلام السينمائية وهذا يتسق مع طبيعة الدراما التليفزيونية وجمهورها المستهدف وسمات الوسيلة الإعلامية التى تقدم من خلالها .
- قدمت الدراما صورة سلبية للمتعاطى فى غالبية الشخصيات المحورية ، وأبرزت العديد من السمات السلبية لتلك الشخصيات مع بيان ارتباطها بالتعاطى ، ثم أبرزت التغير الواضح فى سمات الشخصية بعد التوقف عن التعاطى . كما اهتمت الدراما بتقديم صورة شديدة السلبية لكافة الشخصيات التى جسدت دور تاجر المخدرات بهدف تنفير المشاهد من تلك التجارة غير المشروعة والأساليب غير الأخلاقية لتحقيق الكسب السريع .

* ومن جانب آخر ، شاب المعالجة الدرامية لقضية تعاطى المواد النفسية فى

المسلسلات التليفزيونية موضع التحليل بعض جوانب القصور منها :

- عدم خلو مسلسل واحد من مسلسلات العينة من مشهد أو أكثر من مشاهد تعاطى إحدى المواد النفسية ، وزيادة عدد مشاهد التعاطى فى المسلسلات موضع التحليل .
- زيادة عدد مشاهد التدخين فى كافة مسلسلات العينة ، وذلك على اختلاف سمات الشخصيات الدرامية وتباين القضايا التى تطرحها المسلسلات موضع التحليل ، الأمر الذى يبدد الجهود المجتمعية التى تسعى للحد من التدخين وتجنب أخطاره الصحية والبيئية ، هذا فضلا عن ارتفاع نسبة مشاهد تعاطى الكحوليات فى الدراما التليفزيونية .
- تشابهت دوافع التعاطى التى أوردتها كلا من الأفلام السينمائية والدراما التليفزيونية حيث تصدرت مقدمة هذه الدوافع التسلية ، وتوفير المتعة المزاجية ، والهروب من المشاكل . مما يشير إلى تصوير سلوك التعاطى باعتباره يوفر للشخصية المتعة والتسلية ، وأنه المخرج الوحيد للتخلص من مشكلات الحياة ، الأمر الذى يتطلب إعادة النظر فى هذه الدوافع ومحاولة دحضها وتفنيدها من خلال المواقف الدرامية المؤثرة فى المشاهد .

المراجع

١ - سويف ، مصطفى وآخرون ، تعاطى المواد المؤثرة فى الأعصاب بين تلاميذ المدارس الثانوية العامة دراسات ميدانية فى الواقع المصرى ، المجلد الثامن ، القاهرة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٩٩ .

———— ، تعاطى المواد المؤثرة فى الأعصاب بين تلاميذ المدارس الثانوية الفنية (بنين) ، دراسات ميدانية فى الواقع المصرى ، المجلد التاسع ، القاهرة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ٢٠٠٢.

٢ - لمزيد من التفاصيل حول دور الإعلام فى تشكيل الثقافة انظر :

Burns, Lynette S., Understanding Media Culture, New York, Ford University Press Inc., 2002, pp. 3-5.

Lewis, Jeff, Culture Studies, London, Sage Publication, 2002, p.13.

٣ - من أمثلة هذه الدراسات :

عبدالعظيم ، عزة ، تأثير الدراما التليفزيونية على إدراك الواقع الاجتماعى للأسرة المصرية ، رسالة دكتوراه ، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، قسم الإذاعة ، ٢٠٠١ .

٤ - McQuail, Denis & Windhl, Seven, Communication Models for the Study of Mass Communication, 2nd ed., New York, Longman Publishing, 1993, pp.100-103.

٥ - سويف ، مصطفى ، مشكلة تعاطى المخدرات ، نظرة علمية ، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠٠١ .

٦ - انظر :

اتحاد الإذاعة والتليفزيون ، الشباب المصرى والتليفزيون : محددات السلوك الاتصالى وعاداته ، القاهرة ، اتحاد الإذاعة والتليفزيون ، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٢ .

٧ - انظر على سبيل المثال :

اتحاد الإذاعة والتليفزيون ، بارومتر المشاهدة خلال أسبوع ، الأمانة العامة ، الإدارة العامة لبحوث المشاهدين ، ٢٠٠١ .

ندا ، أيمن منصور ، العلاقة بين التعرض للمواد التليفزيونية الأجنبية والاغتراب الثقافى لدى الشباب الجامعى المصرى ، رسالة ماجستير ، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، قسم الإذاعة ، ١٩٩٧ .

٨ - راجع الإحصاءات الخاصة بساعات البث التليفزيونى ونسبة المواد الدرامية بها على القنوات الأرضية والفضائية فى : مجلة الفن الإذاعى ، العدد ١٧٢ ، أكتوبر ٢٠٠٣ ، اتحاد الإذاعة والتليفزيون ، القاهرة ، ص ص ١٣٩-١٥٢ .

اتحاد الإذاعة والتليفزيون ، استطلاع رأى المشاهدين حول البرامج والمسلسلات التليفزيونية خلال شهر رمضان ١٤٢٤ هـ ، مجلة الفن الإذاعى ، العدد ١٧٢، يناير ٢٠٠٤ .

٩ - اتحاد الإذاعة والتليفزيون (٢٠٠٢) ، مرجع سابق .

١٠ - من أمثلة هذه الدراسات انظر :

عبدالعظيم ، عزة ، مرجع سابق .

صالح ، سهير ، تأثير الأفلام المقدمة فى التليفزيون على اتجاه الشباب المصرى نحو العنف ، رسالة ماجستير ، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، قسم الإذاعة ، ٢٠٠١ .

عبداللطيف ، ياسر ، التعرض للدراما التى يقدمها التليفزيون ومستوى التطلعات لدى الشباب المصرى ، رسالة ماجستير ، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، قسم الإذاعة ، ١٩٩٨ .

١١ - سويف ، مصطفى ، وآخرون ، تعاطى المواد المؤثرة فى الأعصاب بين تلاميذ الثانوى العام وتلاميذ الثانوى الفنى : دراسات مقارنة على أسس ميدانية ، المجلد العاشر ، القاهرة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ٢٠٠٣ .

١٢ - خليفة ، عبد اللطيف ، أنماط التغير فى مصادر المعلومات عن المواد النفسية المؤثرة فى الأعصاب وعلاقتها بالاتجاه نحو هذه المواد لدى تلاميذ المدارس الثانوية بمدينة القاهرة الكبرى ، القاهرة ، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٩٩٨ .

١٣ - طه ، هند ؛ عامر ، أيمن ، شرب الكحوليات بين تلاميذ الثانوى الفنى وعلاقته ببعض المتغيرات النفسية والاجتماعية ، المجلد التاسع ، فى سويف ، مصطفى وآخرون ، (٢٠٠٢) ، مرجع سابق ، ص ٤١٤ .

١٤ - كمال ، آمال ، مصداقية التليفزيون ، المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد الخامس والثلاثون ، العدد الثانى ، مايو ١٩٩٨ ، ص ص ٧٧-١٠٠ .

١٥ - كمال ، آمال ، دراسات البعد الثقافى للطلب على المخدرات فى ، الفوال ، نجوى وآخرون ، ظاهرة المخدرات فى مصر : دراسة توثيقية ، القاهرة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، والمجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان ، ٢٠٠٢ .

١٦ - اتحاد الإذاعة والتليفزيون ، استطلاع رأى المشاهدين حول البرامج والمسلسلات التليفزيونية خلال شهر رمضان ١٤٢٤هـ ، مرجع سابق ، ص ص ٤١-٥٠ .

١٧ - انظر على سبيل المثال :

إمام ، سلوى ، أنماط مشاهدة الجمهور للقنوات الفضائية ، المؤتمر العلمى السنوى السابع ، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠١ ، ص ص ٤٧٧-٥٤٧ .

١٨- احتلت هذه القنوات مقدمة القنوات المفضلة والتى تحظى بكثافة مشاهدة لدى الجمهور فى العديد من الدراسات السابقة .

مثل : الفوال ، نجوى ؛ كمال ، آمال ، برامج الشباب فى التليفزيون المصرى : دراسة على الجمهور ، القاهرة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ٢٠٠٤ ، ص ص ١٠٠-١٠٢ .

- إمام ، سلوى ، مرجع سابق ، ص ص ٤٧٧-٥٤٧ .

١٩ – من أمثلة هذه المسلسلات "يا ورد مين يشتريك" ، "عيش أيامك" ، "محمود المصرى" .

٢٠ – برز ذلك فى مسلسل لقاء على الهواء ، يا ورد مين يشتريك .

٢١ – أبو المكارم ، فؤاد ، أنماط الاستمرار فى تعاطى المواد النفسية وظروفه ، فى مصطفى سويف وآخزرون (٢٠٠٣) ، مرجع سابق ، ص ص ١٩٨–١٩٩ .

٢٢ – من أبرز المسلسلات التى اهتمت بعرض مشاهد تحذر من عواقب التعاطى "لقاء على الهوا" ، ياورد مين يشتريك .

٢٣– من أمثلة المسلسلات التى عرضت للنتائج السلبية على علاقة المتعاطى بأسرته "لقاء على الهواء" ، "عيش أيامك" ، "أهل الرحمة" ، "أصحاب المقام الرفيع" .

٢٤ – من أمثلة المسلسلات التى عرضت لأثر التعاطى /أو الاتجار فى التورط فى جرائم أخرى "عباس الأبيض" ، "أهل الرحمة" .

٢٥– كاسبار، آلان ، التذوق السينمائى ، ترجمة داود عبدالله ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٩ ، ص ٥١ .

٢٦– على ، سامية أحمد ؛ شرف ، عبدالعزيز ، الدراما فى الإذاعة والتليفزيون ، القاهرة ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، ١٩٩٧ ، ص ص ١٥٩–١٦١ .

٢٧– على سبيل المثال راجع مسلسل عباس الأبيض حلقة ٣٠ .

٢٨– ورد هذا المشهد فى مسلسل لقاء على الهوا حلقة ٣ .

٢٩– ورد هذا الحوار فى مسلسل عباس الأبيض حلقة ٤ .

٣٠– يمكن الرجوع إلى مسلسل مشوار امرأة حلقة ٤ .

٣١– ظهر ذلك فى أحد مشاهد مسلسل لقاء على الهوا حلقة ٩ .

٣٢– ورد هذا الحوار فى مسلسل الدم والنار حلقة ٥ .

٣٣– وردت هذه الحوارات فى مسلسل لقاء على الهوا حلقتى ١٠ ، ١١ .

٣٤– وردت هذه المشاهد فى مسلسل أهل الرحمة ، حلقة ١٩ ، ومسلسل عباس الأبيض حلقة ٢٠ .

٣٥– وردت هذه الحوارات فى مسلسل لقاء على الهوا حلقة ١٣ .

Abstract

TELEVISION DRAMA TREATMENT
OF DRUG-ABUSE AND ADDICTION ISSUE:
An analytical study

Amal Kamal

This paper aims at studying television drama handling of drug-abuse and addiction issue, in order to reveal drama interest in of this issue, and evaluate its attitude.

Twelve television series, which were shown during the month of Ramadan last year on both Egyptian Televions and several Arabic Sattellite chanells, were analyzed.

The results revealed that all the series included scenes tackling drug abuse problem. Smoking, alcohol, cannabis, and psycho-active substances were the most drugs introduced in several scenes in TV drama.

Entertainment, pleasure and escape from problems were the most important abuse motives in television drama. The series showed the negative results of drug abuse on the individual and his relations with others.

المشاركة السياسية للمرأة المصرية *

دراسة لأوضاع النساء المرشحات لمجلس الشعب ٢٠٠٠ في إقليم القاهرة الكبرى

محاسن محمد **

مقدمة

أصبح الاهتمام بتفعيل دور المرأة فى مراكز صنع القرار فى معظم بلدان العالم – وبشكل خاص فى البلدان النامية – ضرورة ملحة ، حيث لا تزال مشاركة المرأة فى الحياة السياسية على نحو خاص أقل بكثير من المستوى المطلوب الذى حدده المجلس الاقتصادى الاجتماعى عام ١٩٩٠ ، والذى يقضى بضرورة بلوغ معدل مشاركة المرأة فى هياكل السلطة إلى نحو ٣٠٪ ، الأمر الذى لم يتحقق بعد . فالمشاركة السياسية فى أى مجتمع ترتبط بالنسق البنائى والثقافى الخاص به ، حيث تلعب التنشئة الاجتماعية والسياسية والتراكمات الثقافية وطبيعة السلطة دوراً هاما فى حياة هذا المجتمع .

ولذا اهتم كثير من المشتغلين بالعلوم الاجتماعية والسياسية بالمشاركة

* ملخص رسالة لنيل درجة الماجستير فى علم الاجتماع ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس .

** مستشار ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد الثانى والأربعون ، العدد الثالث ، سبتمبر ٢٠٠٥ .

السياسية ووضعوا القواعد لهذه المشاركة ، إلا أن هذه القواعد حملت معها فروقاً جوهرية كلما تعلق الأمر بمشاركة المرأة . واستنادا إلى قاعدة "سقراط" "للرجال السياسة وللنساء البيت" اتخذت معظم المجتمعات من هذه القاعدة أسلوبا فى توزيع الأدوار بين أفرادها ، وأصبح على المرأة أن تكافح وتناضل من أجل تغيير هذه النظرة والقيام بأدوار أخرى إلى جانب دورها فى المنزل "كزوجة وأم وربة منزل" .

ومن خلال تتبع مسيرة الكفاح الطويل للمرأة المصرية يبرز أنها كانت فى طليعة الجماهير المشاركة فى ثورة ١٩١٩ ، وفى كل الأحداث الوطنية التى أعقبتها ، ويعد إنشاء السيدة هدى شعراوى أول اتحاد نسائى مصرى عام ١٩٢٣ نقطة تحول بالغة الأهمية فى التاريخ النضالى للمرأة المصرية . ويستمر نضال المرأة المصرية حتى صدور دستور ١٩٥٦ الذى أعطاها - ولأول مرة - جميع حقوقها السياسية ؛ وأهمها حق الترشيح والانتخاب ، والتى خاضت بها أول انتخابات برلمانية عام ١٩٥٧ ، وأسفرت عن فوز سيدتين بعضوية المجلس . وتوالى كفاح المرأة المصرية ، إلى أن أصبحت تُمثل فى المجالس النيابية المتتالية بأعداد ونسب متفاوتة ، إلى أن وصلت فى انتخابات عام ٢٠٠٠ إلى سبع عضوات فائزات ، وأربع عضوات معينات ، وهى نسبة ضئيلة لتمثيل المرأة داخل البرلمان ، مقارنة بعدد أعضاء المجلس الذى يبلغ ٤٤٤ عضوا ، وبتاريخها النضالى وثقلها المجتمعى والتنموى . ولم يعد دور المرأة فى المشاركة السياسية قاصرا على وجودها فى المجالس البرلمانية بل أصبح لها وجود ملموس فى العديد من المواقع القيادية ومواقع صنع القرار .

مشكلة الدراسة

مرت قضية المشاركة السياسية للمرأة بتطورات عديدة عبر الفترات التاريخية المختفة ، وكان كل مرحلة تاريخية طابعها المميز لها ، وبالتالى فإن المشاركة السياسية للمرأة اختلفت من مرحلة إلى أخرى ، متأثرة فى ذلك بالظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع ، إلا أن الملمح الأساسى لهذه المشاركة هو ضآلة نسبتها إلى حد كبير عبر فترة زمنية طويلة ، وهذا ما جعل مشكلة البحث الرئيسية هى الإجابة عن السؤال التالى :

ما الأوضاع الاجتماعية والسياسية المؤثرة فى تمثيل المرأة فى مجلس الشعب ؟

هدف الدراسة وتساؤلاتها

تهدف الدراسة إلى التعرف على الأوضاع البنائية التاريخية التى تحيط بالدور المجتمعى للمرأة المصرية ودورها السياسى ، فضلا عن الظروف الاجتماعية للمرأة من خلال ممارستها لحقوقها الانتخابية والسياسية ، والوقوف على أهم المعوقات التى تحول دون ممارستها لهذا الدور ، وذلك من خلال عدة تساؤلات ، أهمها :

١ - ما الظروف البنائية التاريخية التى أسهمت فى قيام المرأة بترشيح نفسها فى الانتخابات البرلمانية ؟

٢ - ما مدى تأثير المحيط الأسرى على تشكيل الوعى السياسى للمرشحات وعلى أدائهن السياسى ؟

٣ - ما أثر المشاركة السياسة للنساء المرشحات على علاقاتهن الاجتماعية والأسرية (الزوجية) ؟

٤ - ما العوامل التى تدفع المرأة (المرشحة) إلى المشاركة فى العمل السياسى ؟
٥ - ما الصعوبات التى واجهت المرشحات فى حملاتهن الانتخابية ؟
٦ - ما الخطط والبرامج التى تضعها المرشحات للانتخابات ؟

مفاهيم الدراسة

اعتمدت الدراسة على عدة مفاهيم لها علاقة مباشرة ورئيسية بموضوع البحث متمثلة فى : المشاركة السياسية ، النشاء المرشحات ، مجلس الشعب . وهناك بعض المفاهيم التى اعتمدت عليها الدراسة فى التحليل والوصف مثل : التنشئة الاجتماعية والسياسية ، والوظيفة السياسية ، والوظيفة التشريعية ، والوظيفة الرقابية .

منهج الدراسة

استخدمت الدراسة المنهج البنائى التاريخى الذى يهتم بالظروف البنائية التاريخية للمجتمع ، والتى أحاطت بالدور السياسى للمرأة المصرية ، فضلا عن المنهج الوصفى الذى يهتم بجمع وتحليل البيانات .

أدوات جمع البيانات

١ - استخدمت الدراسة دليل المقابلة المتعمقة للإجابة على تساؤلات الدراسة .
٢ - كما استخدمت الدراسة التحليل الكيفى لمضابط مجلس الشعب عام ٢٠٠٠ ، دورتى الانعقاد الأولى والثانية .

المجال البشرى للدراسة

تم حصر شامل للنساء المرشحات لمجلس الشعب ٢٠٠٠ على مستوى القاهرة الكبرى (القاهرة ، الجيزة ، القليوبية) ، وعددهن ٣٢ مرشحة ، توفيت إحداهن ،

وتعذر الوصول إلى تسع مرشحات ، فأصبح المجال البشرى للدراسة ٢٢ مرشحة على مستوى القاهرة الكبرى .

تقسيم الدراسة

تضمنت الدراسة خمسة فصول ، يتناول الفصل الأول منها الاتجاهات النظرية لدراسة المشاركة السياسية ، وذلك من خلال عرض وتحليل ومناقشة أهم المبادئ النظرية لمجموعة من الفلاسفة مثل چون لوك ومونتسكيو ، وچان چاك روسو ، وچون ستيوارت ، كما تناول عرضا لبعض الاتجاهات النظرية ، كان من أهمها : المدخل النظرى للبنائية الوظيفية ، والمدخل النظرى للمنظور الماركسى ، والمدخل النظرى للنظرية النسوية ، ونظرية النوع والربط بين هذه المداخل النظرية وبين قضايا المرأة .

أما الفصل الثانى ، فقد ناقش الخلفية التاريخية لمشاركة المرأة فى العمل العام فى مصر ، من حيث تطور أوضاعها فى العصور القديمة وما كانت عليه مكانتها الاجتماعية والسياسية ، ثم رؤية تحليلية لتاريخ مشاركة المرأة المصرية فى العمل العام فى مصر خلال أربع حقب تاريخية : الحقبة الأولى من ١٨٧٠ إلى ١٩١٨ حيث فجر الدعوة لتحرير المرأة المصرية . والحقبة الثانية هى بداية تاريخ الحركة النسائية فى مصر من ١٩١٩ إلى ١٩٥٥ . والحقبة الثالثة بداية طلائع القيادات النسائية والشعبية وثورة يوليو من ١٩٥٦ إلى ١٩٧٥ . والحقبة الرابعة والأخيرة وهى بداية التعددية الحزبية وممارسة مشاركة المرأة المصرية لجميع حقوقها السياسية من ١٩٧٥ – ٢٠٠٠ .

أما الفصل الثالث ، فقد تناول آليات دفع المرأة المصرية للعمل السياسى ، حيث تضمن أولا : القوانين والاتفاقيات الدولية التى تنص على حقوق المرأة

عامة ، وحقوقها فى المشاركة السياسية خاصة ، مع إبراز لأوجه القصور فى تطبيق بعض التشريعات والقوانين وأثره على المرأة المصرية ، ثم تناول دور الأحزاب وبعض المؤسسات المجتمعية فى تفعيل دور المرأة المصرية ، مثل المجلس القومى للمرأة . كما تطرقت الدراسة إلى أهم أسباب عزوف المرأة عن المشاركة السياسية فى مصر ، ثم الصعوبات والمعوقات التى تعوق مشاركة المرأة سياسياً وتضمن ثانيا : عرض لبعض نماذج المشاركة السياسية للمرأة فى بعض البلدان الغربية والبلدان العربية .

وقد تناول الفصل الرابع آليات التنشئة الاجتماعية والسياسية للمرشحات من حيث أنماط التنشئة ، وعلاقاتهن الاجتماعية والعوامل التى أسهمت فى تشكيل وعيهن السياسى ، وكذلك تحليل العوامل التى دفعت المرشحات للمشاركة فى العمل السياسى (المحددات والعوامل) ، متضمنا الأسباب التى أدت إلى مشاركتهن فى العمل السياسى (أسباب ذاتية ، أسباب اجتماعية ، أسباب سياسية) ، ووضع المرشحة الاقتصادى . وعرض لبعض الصعوبات التى واجهتها المرشحة فى حملتها الانتخابية ، ودور كل من الحزب والمجلس القومى للمرأة فى تذليل هذه الصعوبات ، وعرض لبعض العوامل التى ساعدتهن فى نجاح حملاتهن الانتخابية .

أما الفصل الخامس والأخير ، فقد ناقش أهمية المشاركة السياسية للمرشحات فى الحياة السياسية بوجه عام ، وفاعلية الحقوق السياسية الممنوحة لها فى عملية المشاركة السياسية مع مقترحاتهن لما يمكن أن يسهم فى تفعيل دور المرأة فى المجتمع .

نتائج الدراسة

توصلت الدراسة – عبر تحليلها للجوانب المختلفة لموضوع البحث – إلى النتائج التالية :

- من خلال التحليل التاريخى لتطور الوضع الاجتماعى والسياسى لدور المرأة المصرية ، فقد شهدت الحقب التاريخية تفاوتا فى مشاركة المرأة المصرية . ففى بعض الفترات ازدهر نشاط ومكانة المرأة السياسية والاجتماعية ، وفى بعض الحقب الأخرى شهدت تراجعا لدور المرأة فى العمل السياسى والاجتماعى ، وقد ارتبط ذلك بالأوضاع السياسية والاجتماعية لكل حقبة منها ، كما تأثر بالنظام الانتخابى (بالقائمة ، فردى ، تخصيص مقاعد ، الكوتا) ، وكذلك اختلاف التوجهات الأيديولوچية السائدة فى كل حقبة ، فالمرأة المصرية تؤثر وتتأثر بالتغيرات التى تحدث داخل المجتمع (عالميا ومحلياً) .
- تبين أن التنشئة الاجتماعية والسياسية لأسرة المرشحة دوراً مؤثرا فى تشكيل الوعى السياسى لديهن ، وأن مشاركتهن فى الحياة السياسية لم تنعكس سلبا على علاقتها الأسرية والاجتماعية ، ولكنها تشكل عاملا محفزا ومساعدا لهن فى تكوين شخصيات مستقلة لديها ثقة بالنفس .
- تبين أيضا أن هناك ارتباطا واضحا بين نسق التنشئة الاجتماعية والتعليم والعامل الاقتصادى ، حيث إن كلا منهما يلعب دوراً مكملاً للآخر فى عملية الترشيح . فقد أظهرت الدراسة أن جميع المرشحات يحتجن إلى مبالغ كبيرة من المال للإنفاق على الحملات الانتخابية ، وتقديم بعض المساعدات المادية لأهالى الدائرة ، إلا أنه ليس العامل الوحيد المؤثر فى عملية الترشيح . فكثير من النساء يمتلكن المال ، ولكنهن لا يفكرون فى ترشيح أنفسهن ، ولذلك دلالة

تكمن فى أن ما أكتسبته المرشحات من أفكار وقيم ومعايير من خلال التنشئة الاجتماعية والسياسية والتعليم شكل - إلى حد كبير - وعيهن السياسى . ولذا يمكن القول بأن العامل الاقتصادى يلعب دوراً فى عملية الترشيح ، ولكن ليس منفرداً، وإنما ضمن منظومة متكاملة ، فهناك ارتباط واضح بين نسق التنشئة الاجتماعية والتعليم والعامل الاقتصادى ، وكلاهما يلعب دوراً فى عملية الترشيح مكملاً للآخر .

- هناك مجموعة من العوامل التى تدفع المرأة للمشاركة فى العمل السياسى ، منها عوامل شخصية تتمثل فى رغبة المرشحة فى إثبات ذاتها ، وتحقيق طموحاتها ، وإحساسها بأن تكون ذات تأثير فى المجتمع ، وعوامل تتعلق بشبكة العلاقات الاجتماعية ، فقد أظهرت الدراسة - بإجماع جميع المرشحات - أهمية دور الأسرة والزوج والأهل والأصدقاء وأهل الدائرة المرشحة عنها فى خوضها للعمل السياسى والانتخابى ، هذا بالإضافة إلى رغبتهن فى الاستفادة من الحقوق والقوانين الممنوحة لها مثل حق الترشيح والانتخاب ، والرغبة فى مساهمتها فى تعديل بعض القوانين التى تعطى المزيد من الحقوق لها .
- واجهت المرشحات مجموعة من الصعوبات ، التى تمثلت فى : نظرة المجتمع لكونها امرأة ، وسيطرة المال على الحملة الانتخابية ، واحتكار بعض الأحزاب على الأرقام الأولى والرموز الأولى فى قائمة الانتخابات ، وحدوث بعض أعمال الشغب والبلطجة .
- هناك بعض العوامل المساعدة لإنجاح العملية الانتخابية للمرشحات منها : توافر المال اللازم للإنفاق على الدعاية والحملة الانتخابية ، ووقوف الأسرة والأهل والأصدقاء بجانب المرشحة ، وتوطيد العلاقات مع القيادة السياسية

والحزبية ، وتبنى المرشحات لبعض القضايا والمشكلات التى تهم الدائرة المرشحة عنها، مع محاولتها إيجاد الحلول لها .

- بالنسبة للمستقبل القريب للمشاركة السياسية للمرأة المصرية ، فتتوقع الباحثة ما يلى :

* فى ظل استمرار الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المرتبطة بواقع المجتمع المصرى من حيث تدنى الوضع التعليمى للمرأة وارتفاع نسبة الأمية بين النساء وتعقد بعض القوانين التى تنظم أحوال المرأة ، مما يجعلها أسيرة القلق والمشكلات المترتبة على عدم استقرار أوضاعها الأسرية ، مع انخفاض مستوى المعيشة ، وتأثير العامل الاقتصادى على الأسرة ، مما يجعل المرأة تتحمل أعباء تفوق قدرتها . ومع تخلف نظرة المجتمع للمرأة وتكريس الدور التقليدى لها كربة بيت فحسب ، فإن المتوقع أن تظل المشاركة السياسية للمرأة المصرية فى تدن أو فى نفس المستوى الحالى .

* فى ظل الدعاوى المستمرة من قبل بعض الآراء التى تدعو إلى تحجيم دور المرأة ورجوعها إلى المنزل بوصفه الدور الرئيسى لها ، واستناداً إلى الأفكار المنتشرة حول أدوار المرأة ، وإلى نسبة البطالة المرتفعة ، والاعتقاد فى مزاحمة المرأة للرجل فى ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية التى يمر بها المجتمع المصرى فإن المتوقع هو استمرار تدنى دور المرأة السياسى ، وقد تخسر بعض ما اكتسبته من حقوق سياسية ومدنية ، ظلت كثيرا تحارب من أجل الحصول عليها .

* بالرغم من الصعوبات والمعوقات التى تضعف وتقلل من دور المرأة السياسى فى المجتمع المصرى ، فإننا نلاحظ أن هناك جهود مبذولة من

جانب المجتمع المدنى والمؤسسات الأهلية والدولية للنهوض بدور المرأة السياسى . وتلقى هذه الجهود دعما وتشجيعا من قبل القيادة السياسية العليا فى مصر . ومع استمرار هذه الجهود فإن من المتوقع أن تتغلب المرأة على الكثير من المشكلات التى تواجهها .

ثقافة الإنترنت
مفاهيم أساسية *

عرض كتاب

وليد رشاد **

مقدمة

يستمد هذا الكتاب أهميته من تدشينه للمفاهيم التى ارتبطت بالشبكة الدولية للمعلومات ، وما طرحته هذه الشبكة من ثقافة جديدة تعرف باسم الثقافة السيبرية cyber culture الموجهة عبر الإنترنت ، كما يستمد الكتاب أهميته من كونه يسعى إلى استنفار التفكير نحو مظاهر هذه الثقافة ، وفتح الآفاق صوب مجالات جديدة للبحث العلمى .

لقد جذب الإنترنت المتخصصين فى حقول أكاديمية متنوعة – والذى يعد بالدرجة الأولى ساحة نزال ثقافية – تتعامل مع جميع عناصر منظومة الثقافية ، فقد حول الإنترنت الثقافة من كونها وسيلة لتكون غاية الغايات .

فتح هذا الكتاب المجال نحو عالم من المفاهيم الجديدة ، التى تسهم فى

* David Bell, Brian D. Loader, Nicholas Pleace, and Douglas Shuler, *Cyber Cul ture: The Key Concepts*. Routledge Taylor & Francis Group, London and New York, 2004.

** باحث مساعد ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

فهم أبعاد الثقافة المطروحة من خلال الإنترنت ، تلك الثقافة التى تجمع بين قواعد ونظم التحكم والمجتمع الإنسانى . وتختلف هذه الثقافة فى فحواها عن الثقافات التقليدية ؛ لأنها – بالدرجة الأولى – ثقافة رمزية ، لا تتعامل مع الثقافة بوصفها نتاجا لبنية تحتية تسعى لترسيخ قيم مادية كما يراها الاتجاه الماركسى ، وليست نتاجا للأخلاق والعلم كما طرحها نموذج دوركايم ، بل تضع الثقافة فى إطار شامل يضم ثقافات نوعية .

ولقد طرح الكتاب مجموعة من المفاهيم المرتبطة بالإنترنت فى تسلسل أبجدى ، من خلال عرض سردى للمفاهيم ، وقام المؤلف بتقسيمها إلى ثلاث فئات على النحو التالى :

أولا : مفاهيم الجماعة الافتراضية Virtual Community Concepts

ثانيا : مفاهيم سيبرية Cyber Concepts

ثالثا : مفاهيم رقمية Digital Concepts

أولا : مفاهيم الجماعة الافتراضية

يشير المؤلفون إلى تعدد المفاهيم حول لفظ جماعة Community ، ليشير فى أبسط معانيه إلى مجموعة من الأفراد يعيشون فى بيئة جغرافية واحدة ، ولكن فى ظل ثورة الاتصالات والتى من أبرز معالمها الإنترنت ، برزت فكرة مجتمع جديد وهو الجماعة الافتراضية Virtual Community ، والذى ظهرت فكرته على يد هاوارد رينجولد عام ١٩٩٣ Howard Rhingold . لكى يصف مجموعة من الأشخاص الذين يتواصلون عبر الإنترنت ، وينتمى هؤلاء الأفراد إلى هويات مختلفة ، يجمع بينهم اهتمام مشترك . وقد شكل هؤلاء الأفراد وحدات اجتماعية ، ولكن ليست على مستوى الواقع ، ولكن على مستوى افتراضى

جديد . وتشكلت هذه الجماعات فى إطار جديد ، وهو الفضاء السيبرى Cyber Space ، وهو فضاء تسكنه الجماعات ، وتمارس فيه الخبرات ، وتتشكل فيه العلاقات الاجتماعية ، وتعقد فيه الصفقات ، وتحاك فيه المؤامرات ، وتتكون فيه الصداقات .

ويستطرد المؤلفون فى توضيح أهم الآليات التى يتشكل فى ظلها مجتمع الشبكات والتى منها البريد الإلكترونى ، والمجموعات الإخبارية ، والتى تخدم أغراض التفاعل الاجتماعى ، لتشكل شبكة من العلاقات تخرج عن إطار الهويات القومية ، لتشكل مجتمعات ما بعد قومية ، وتحاكى العلاقات الشبكية التى تقع فى بوتقة الإنترنت شبكة العلاقات التى تتشكل من خلال رأس المال الاجتماعى ، إلا أن رأس المال الاجتماعى يعمل فى إطار محلى واقعى ، وإن امتد ليشمل شبكة من العلاقات الإفتراضية .

إن العلاقات التى تشكلت عبر الإنترنت لها تنظيماتها الخاصة ، وقضاياها المتعددة لتشمل مناقشات سياسية واقتصادية وثقافية . ومن المفاهيم الافتراضية التى طرحها المؤلفون مفهوم الجيرة الإلكترونية ، والتى تشير إلى جيرة لا تقع فى حيز جغرافى فيزيقى ، ولكن تظهر من خلال مشاركة الاهتمامات عبر الشبكة .

ولقد انبثق من خلال مجتمع الشبكات مراكز افتراضية جديدة للتدريب ، يصفها المؤلفون بأنها مراكز لتكنولوجيا المعلومات ، تقوم بدور وظيفى هام فى المجتمع الافتراضى لأنها تقدم الدعم التكنولوجى من خلال ابتكارها مراكز للتدريب والتعليم عبر الشبكة فى مجالات متخصصة عديدة ، تتجاوز هذه التدريبات الإطار الفيزيقى ، وتتجلى أبرز صور هذه التدريبات فى القرية الإلكترونية .

كما طرح المؤلفون مجموعة من المفاهيم الافتراضية – والتى ترتبط بالواقع

الاجتماعى الجديد – ومنها مفهوم الواقع الافتراضى Virtual Reality ، يستخدم هذا الواقع بعض أنظمة الحاسبات لابتكار محاكاة للعالم الواقعى ، ويعد هذا الواقع خطوة نحو تفاعل اجتماعى جديد يحاكى العالم الفيزيقى ، يشكل هذا الواقع الخلفية التى تتم فى إطارها التفاعلات الاجتماعية الافتراضية .

كذلك عرض الكتاب لمفهوم الدعم الاجتماعى الافتراضى . يقوم هذا المصطلح – بالأساس – على استخدام الوسائط الإلكترونية لتقديم مساعدات ودعم اجتماعى عبر الشبكة الدولية للمعلومات ، بواسطة بعض الأشخاص والخبراء والمتخصصين الذين يقدمون رعاية صحية وطبية واجتماعية . ويصف المؤلفون المشاركون فى جماعات الدعم الاجتماعى بأنهم مجموعة من الأشخاص لهم احتياجات ، واهتمامات واحدة يشاركون بعضهم البعض فى عرض مطالبهم أو ممارستهم المرتبطة بالمشكلات عبر غرف الدردشة Chat Rooms أو المجموعات الإخبارية News groups . ويقدم الدعم الاجتماعى مجموعة من الخبراء وأصحاب الآراء العامة الذين يتعاونون من أجل حل المشكلات بفئاتها المختلفة الصحية والاجتماعية والثقافية وغيرها .

ثانيا : مفاهيم سيبرية Cyber Concepts

أشار المؤلفون إلى مجموعة من المفاهيم المتعلقة بثقافة السيبر ، ومن هذه المفاهيم مفهوم الفضاء السيبرى Cyber Space ، ظهر هذا المصطلح فى كتابات وليم جيبسون William Gibson ، وأراد بهذا المصطلح شبكة حاسوب عالمية تربط الناس بمصادر البيانات ، وقد استطاع هذا الفضاء أن يبرز كوسيلة اتصالية ، وآلية تجمع من خلالها بين المستخدمين للشبكة الذين ينتشرون فى أنحاء مختلفة

من العالم ، ويقوم هذا الفضاء على المشاركات الفردية ، ويتم تبادل الأفكار فيه والمشاركة فى المعرفة ، ويسكن فى رحابه ملايين البشر .

ومن الملاحظ أن الفضاء السيبرى أضحى مجالا لعرض القضايا التى تتعلق بفئات معينة ، فظهرت جماعات على الإنترنت تدافع عن فئات وتشكيلات نوعية ، ومن المفاهيم التى ظهرت تحت هذا المنحى مفهوم النسوية الموجهة عبر الإنترنت Cyber Feminism ، حيث تشتمل هذه الفئة على تحليلات لمعرفة تأثيرات الإنترنت على حياة النساء ، وتشتمل أيضا على مزيج من ردود الفعل الإيجابية والسلبية للإنترنت على المرأة ، وذلك من خلال تحليل للمواقع الخاصة بالمرأة على الشبكة ، واتضح من خلال هذه التحليلات أن هناك اتجاهات نسوية مناهضة للسلطة الأبوية ، باعتبار أنهاسلطة مطلقة ، لذلك جاءت الثقافة النسوية عبر الإنترنت لتنادى بتغيير هذا النمط ، كما تطرح المواقع النسوية النظريات والسياسات المتعلقة بحياة النساء .

كما عرض المؤلفون لمصطلح الجريمة الموجهة عبر الإنترنت وقد برز هذا المفهوم مع ظهور مجموعة من النشطاء التخريبيين Cyber Crime على الشبكة ، الذين يبتكرون جرائم جديدة عابرة للحدود الجغرافية من خلال الإنترنت وآلياته ، وترتبط هذه الجرائم بالواقع الافتراضى ، والتى منها جرائم بث الڤيروسات التى تسعى إلى إتلاف أنظمة الحاسبات وجرائم المخدرات ، والعصابات الدولية أيضا وجدت لها منفذاً من خلال الشبكة ، خاصة وأن هناك العديد من المجرمين نقلوا أنشطتهم من الواقع الفعلى إلى الواقع الافتراضى . وشملت أيضاً الجرائم السلوكية والأخلاقية . وتتجلى أبرز مظاهر الجريمة الافتراضية فى الجرائم الاقتصادية ، والتى من أبرزها سرقات بطاقات الائتمان . ولقد شكل أعضاء هذه المجموعات الافتراضية التخريبية فئات ، من بينهم لصوص الكمبيوتر ، وهذه

الفئات لا تتشكل على مستوى ضيق ولكنها تبدو فى أفق المجتمع الكونى .

وقد طرح المؤلفون مفهوما للحرية الفردية الموجهة عبر الإنترنت ، على اعتبار أن هذه الحرية تشكل نوعاً من الفلسفة الجديدة ، وذلك لأن الإنترنت فتح آفاقا جديدة للحرية . فالفرد له القدرة على إبداء الرأى بشأن أى موضوع من الموضوعات ، بعيداً عن قيود الحكومات ، وقد اقترن بمفهوم الحرية السيبرية أشكال جديدة من الديموقراطية التى تمارس من خلال جماعات الدردشة والمجموعات الافتراضية ، ليشكل الإنترنت جبهات ديموقراطية تشكل بدورها جماعات ضغط جديدة تطرح سبلا جديدة لعرض بعض القضايا السياسية والاجتماعية دون قيون الزمان والمكان ، وخروجا عن قيود الحكومات ، ليتشكل بذلك نموذج جديد للديموقراطية .

ولقد فتحت الحكومات مجالاً جديداً لها من خلال شبكة الإنترنت والحاسبات بشكل عام ، وتظهر معالم ذلك – بوضوح – فى تشكل الحكومة الإلكترونية ، والتى تعد أحد المظاهر المستحدثة لتكنولوچيا المعلومات والاتصالات ، والتى تشير إلى تقديم الخدمات العامة للمواطنين عبر الأرجاء المختلفة . فقد أتاحت الوسائط الجديدة فرصا للحكومات لتعد بناءها لتقترب أكثر من المواطن . ويرى المؤلفون أن الحكومات الإلكترونية تشكل خطوة أساسية للوصول إلى مجتمع المعلومات .

وجه الكتاب الأنظار نحو مصطلح جديد وهو التنظيم السيبرى ، كمفهوم يرتبط بتكنولوچيا المعلومات ، ويسعى هذا التنظيم إلى إجراء تحولات اجتماعية من خلال تسهيل أو استقطاب المهمشين ، ورفع مستواهم الثقافى والمادى ليلعبوا دوراً فعالاً فى عملية التغير الاجتماعى . وقد ربط الكتاب بين مفهوم التنظيم السيبرى ، والسياسات الثقافية الجديدة ، وهى سياسات جديدة تضم أبعادا

للأنشطة السياسية مصممة لتعبر عن مصالح مؤسسة قائمة بذاتها ، أو نخبة اجتماعية أو قوة ثقافية . وتأخذ هذه الأنشطة السياسية طابعاً لها غير منظم ، ويكشف ذلك عن العديد من الحركات الاجتماعية المعاصرة ، والتى تظهر علاقاتها القوية مع شبكات التنظيمات غير الهرمية بالمجتمعات الإفتراضية . ولقد ارتبط ذلك بحركات اجتماعية جديدة New Sociel Movement ، وهى شبكات تأخذ طابعا غير رسمى تضم أفراد وجماعات يحملون هويات مشتركة ، قادرين على تعبئة الموارد والآراء ؛ لكى يقفوا مناهضين أمام بعض القضايا التى لا تستقيم مع أفكارهم . ويمكن فى هذا الصدد الإشارة إلى بعض الأمثلة ، منها : الحركات النسائية ، والحركات البيئية ، وحركات الرفاهية الاجتماعية ، وحركات حماية حقوق الإنسان والحيوان والتى تعد من أكثر الحركات حداثة على المستوى العالمى ، وشبكة الإنترنت بوصفها عابرة للقارات قدمت تسهيلات اتصالية للجميع ، وطرحت نفسها كقوة ثورية للحركات الاجتماعية التى تعرض تنظيمات سياسية من خلال بث مباشر إلى مواطنى العالم ، بالإضافة إلى استخدام الرسائل البريدية والتطبيقات المختلفة للإنترنت ، والتى تقدم آليات إعلامية فعالة تسهم فى تنسيق الأنشطة ، كما يمكن للتكنولوچيا أن تسهم فى تشكيل هوية اجتماعية جديدة .

ثالثا : مفاهيم رقمية Digital Concepts

خرجت مجموعة من المفاهيم الجديدة من تحت عباءة الثورة الاتصالية الحديثة ، ومنجزاتها التى أبرزها الإنترنت ، فقد بزغت نخب اجتماعية جديدة على المستوى العالمى ، يطلق عليهم خبراء التقنية الحديثة ، وهذه النخب هى التى تشارك فى صنع الثورة الاتصالية .

وتعرض المؤلفون إلى مفهوم الفن الرقمى ليشير إلى استخدام التكنولوچيا الرقمية فى إنتاج أو عرض نماذج مرئية أو شفوية أو مكتوبة . كما يعرض الفن الرقمى نماذج بالصوت والصورة ، يتم عرض هذه النماذج من خلال الوسائط الإلكترونية الحديثة – التى منها الإنترنت – ويرتبط الفن الرقمى بمفاهيم أخرى ، منها الصورة الرقمية Digital image والتى تحاكى الواقع وتعبر عنه .

ولقد طرح المؤلفون مفهوم المدينة الرقمية التى تستخدم تطبيقات الإنترنت وخدماته فى تقديم محاكاة افتراضية للمدن القائمة ، ويطرح هذا المفهوم أشكالا جديدة من المدن تختلف عن المدن المتعارف عليها ، كونها لا ترتبط بموقع جغرافى وبيئة فيزيقية محددة ، ولكنها تظهر عبر الوسائط الإلكترونية . ولقد جذبت فكرة المدينة الرقمية العديد من المهتمين بالمجال الإلكترونى ، وخاصة العاملين فى المجال التجارى الذين استغلوا بدورهم المنجزات الرقمية فى ترويج السلع والموارد الخاصة بهم . وقد استطرد المؤلفون فى توضيح أنه ليست ثمة تشابه دقيق بين المدينة الرقمية والمدينة الواقعية ، ولقد قدم الكتاب مواقع للمدن الرقمية فى إطار الطرح .

ساهمت الثورة الرقمية – كما أشار إلى ذلك الكتاب – فى بزوغ "مجتمع المعلومات" الذى استشرى الحديث عنه بفضل تكنولوچيا الاتصال . فالتغيرات التى حدثت فى الثقافة والاقتصاد والحياة الاجتماعية وجهت العالم نحو عهد جديد ، هو "مجتمع المعرفة" والذى تبدو جذوره الأولى فى التحول من المجتمع الزراعى إلى مجتمع الصناعة ، ويوصف هذا المجتمع عبر عدة صور ، منها أن الثقافة فى هذا المجتمع أصبحت مصدرا هاما فى تشكيل منظومة الاقتصاد والسياسة . وقد ارتبط مجتمع المعرفة باقتصاد جديد هو اقتصاد المعرفة ، ومن سمات هذا المجتمع تحول الثقافة إلى قمة اهتمامات أفراد هذا المجتمع ، ويشهد

هذا المجتمع تحولات جوهرية فى علاقات الزمان والمكان ، فقد خرجت تدفقات من المجال الفيزيقى المادى إلى أفق أوسع تتجاوز الحدود الجغرافية ، ويرجع ذلك إلى الثقافة والمعلومات التى أصبحت سلعة حولت بدورها المفاهيم إلى صور ورموز ورسائل تتجلى مظاهرها فى الحياة اليومية .

ولقد استطرد المؤلفون لتوضيح الارتباطات بين التحولات إلى مجتمع المعرفة – والتى ارتبطت بعمليات العولمة والتجمعات الافتراضية – وبين تحولات الهوية Identity . فى هذا الصدد طرح الكتاب مفهوما للهوية اتضح منه أن الهوية أضحت مفهوما متنازعا عليه – أو موضوعات للخلاف والجدول – على مستوى التنظير الاجتماعى ، على الأقل لاعتبارها نتاجا لعمليات التحول مثل العولمة وما بعد الحداثة . فقد ساهمت الثقافة السيبرية وتحولات تكنولوچيا المعلومات فى إعادة تشكيل الهوية على المستوى الفردى والجماعى . وقد جذبت هذه التحولات أنظار الباحثين فى مجالات أكاديمية متعددة لدراسة الهوية ومتغيراتها ، وقد تبين أن مفهوم الهوية قد شابه التزييف ، فالأشخاص الذين يدخلون تفاعلات اجتماعية افتراضية فى الفضاء السيبرى يدخلون هذه التفاعلات بأسماء مستعارة وهويات تختلف عن هوياتهم الأصلية .

خاتمة نقدية

قدم المؤلفون تشكيلة مفاهيمية تمهد لفهم ضروب وملامح الثقافة الجديدة التى طرحها الإنترنت ، تشكل هذه المفاهيم مناحى مختلفة ، يغلب عليها الطابع الثقافى فى المقام الأول . وقد تطرق المؤلفون إلى سلسلة من المفاهيم التقنية التى تتعلق بالحاسبات بشكل عام . وقد عرض الكتاب فى نهايته قائمة ببليوجرافية بأهم المراجع والمواقع التى تبرز من خلالها الملامح الثقافية للإنترنت ، تسهم هذه

القائمة فى رسم الطريق نحو الإستفادة منها عند محاولة الاستزادة فى فهم الثقافة السيبرية . ومن المزايا التى بدت فى ثنايا الكتاب أنه فى بعض المفاهيم التى ترتبط بالثقافة السيبرية ، استند إلى البعد المقارن من خلال عرض مقارنات بين الملامح الواقعية للثقافة والملامح الافتراضية لها ، إلا أن الكتاب لم يطرح رؤية مستقبلية خاصة بهذه الثقافة ، ورغم أن هذه الثقافة تشكل – بالأساس – ثقافة المستقبل . كما أن الكتاب يغلب عليه الطابع التفاؤلى للثقافة الجديدة ، كونها تؤدى إلى تدعيم الحرية والحوار المتبادل ، وفتح المجال أمام تبادل الأفكار والخروج من سلطة الحكومات ، فى حين أن الإنترنت له وجه آخر تشاؤمى ، حيث يسهم فى إبعاد الناس عن ثقافتهم ، ليصبحوا أقل ارتباطا بقومياتهم ، مما يثير القلق حول مستقبل الانتماءات الاجتماعية . كما أن الإنترنت يخلق فرصا للحكومات ليس لها مثيل فى مراقبة حياة المواطنين الخاصة . كما أن الطابع الذى يغلب عليه الكتاب هو الطابع السردى ، ولم يقدم تصنيفا للمفاهيم المطروحة ، إلا أن ذلك لا يقلل من القيمة العلمية والجهد المبذول الذى قام به المؤلفون فى تجميع المفاهيم .

ويؤدى عرض هذا الكتاب إلى طرح مجموعة من التساؤلات قد تسهم فى استنفار التأمل حول معالم الثقافية الجديدة المرتبطة بالإنترنت ، ومنها ما تأثير تلك الثقافة على مستقبل الهويات والانتماءات القومية ؟ وما متطلبات التعامل مع هذه الثقافة ، وما محاذير التعامل معها ؟ وهل يمكن دراسة هذه الثقافة من خلال المناهج التقليدية أم تحتاج إلى منهجيات جديدة تتناسب مع هذه الطبيعة الافتراضية ؟ ما مستقبل المجتمعات المستهلكة للمعرفة فى عهد الثقافة السيبرية ؟ وهل تتيح هذه الثقافة الحرية أم تفتح الباب نحو مزيد من القيود والتسلط ؟ ما مستقبل التفاعلات الاجتماعية فى ظل هذه الثقافة ؟ هل تؤدى هذه

الثقافة إلى تدعيم الفرية والانعزالية ، أم تؤدى إلى توسيع دائرة العلاقات لتشمل علاقات كوكبية ؟ هل هى ثقافة واحدة متجانسة أم متشرذمة إلى ثقافات نوعية ؟ ربما تحتاج هذه التساؤلات إلى سلسلة من البحوث والدراسات الميدانية للإجابة عليها .

The National Review of Social Sciences

VOLUME 42 NUMBER 3 SEPTEMBER 2005

The National Review of Social Sciences

Issued by

The National Center for Social and Criminological Research

Zamalek P. O., Cairo, Egypt

P. C. 11561

Correspondence:
Editor, The National Review of Social Sciences,
The National Center for Social and Criminological Research,
Zamalek P. O., Cairo, Egypt
P. C. 11561

Price and annual subscription
US $ 15 per issue

Issued Three Times Yearly
January - May - September



The National Review of Social Sciences

Volume 42 Number 3 September 2005

Issued by
The National Center for Social and Criminological Research, Cairo